الهرأة المصرية

لشكلات

الدكتورة رفيقة سليم حمود





العراة العصرية مشكلات العنض وتعليات العستقبل

ر المرأة المصرية

نصيب المرأة من التعليم
الواقسع الصحى للمرأة
واقسع المسرأة في العمسل
أشسر الفقس على المسرأة
العنسيف ضسسد المسسرأة
مدى الموعى بحقوق المرأة وقدواتها
الامتراتيجيات والإجراءات المقترحية
مشاركة المرأة في مواقع اتضاذ القرار
أثر الاجاهات الدينية المتطرفة على المرأة
الإرامج المعتمدة لتعزيز دور المرأة

سلة الخالفة التأثارات فيدهب بجشاء وأث تدينه في الشاش فيتعفل والأنها سنائلة الشاس

دار الأمين

طبع * تشر * توزيع القاهرة : ١٠ شارع بستان الدكة

من شارع الألفي (مطابع سجل العرب) تليفون : ٩٣٢٧٠٦

ص.ب : ١٣١٥ العنبــة ١١٥١١ الجيزة : ٨ شارع أبــو المعـالي

(خلف المعهد البريطاني) العجوزة تليفون / فاكس : ٣٤٧٣٦٩١

ا ش سوهاج من ش الزقازيق (خلف قاعة سيد درويش) الهرم

(خلف قاعه سيد درويس) «بهرم ص عب : ۱۷۰۲ العتبــة ۱۱۵۱۱

جميع حقوق الطبع والنشر مطوطة الناشر ولا يجوز إعادة طبع أو الكباس جزء مله بنون إذن كتابي من الناشر .

الطبعة الأولى

VIEL 4 - VEEL

رقم الإيداع ١٩٩٦/١٣٩٢٩

ISBN

977-279-101-3

المرأة المصرية

مشكلات الحاضر وتحديات المستقبل

الدكتورة

رفيقة سليم حمود

1997



المحتوى

الصفحة	المعنسوان
11	مقدمة
19	الفصل الأول: نصيب المرأة من التعليم
44	١ – الأمية بين النساء ب
4.4	٧ – مرحلة ما قبل المدر سـة
49	٣- مرحلة التعليم الاساسي
4.5	٤ - مرحلة التعليم الثانوي
80	٥- مرحلة التعليم العالى
٣٧	٦- متوسط عدد سنوات الدراسة للنساء
44	الفصل الثاني: الواقع الصحي للمرأة
44	١- العمر المتوقع عند الولادة
٤.	٢- وفيات الامهات والرضع وسوء تغذية الاطفال
20	٣- معدل الخصوبة
27	1 1 1
	٤ – حُتان الأثاث ِ
04	٤ – ختان الانات ٥ – الوعي الصحي العام
۰۳	
	 الوعي الصحي العام القصل الثالث : واقع المرأة في العمل
٥٣	 الوعي الصحي العام القصل الثالث : واقع المرأة في العمل العال وتطبيقاته الفعلية
0 Y	 الوعي الصحي العام القصل الثالث : واقع المرأة في العمل

الصفحة	
77	٥- التمبيز بين الجنسين في الأجور والترقي
17	٦- معدلات البطالة بين الأناث
٧.	٧- الحاجة الى تدريب قوة العمل النسائية
	٨- الحاجة الى الخدمات الاجتماعية المساعدة
٧١	للمرأة العاملة
٧٣	الفصل الرابع : مشاركة المرأة في مواقع اتخاذ القرار
٧٣	١ – مشاركة المرأة في القرارات الأسرية
	٢- مشاركة المرأة في مواقع اتخاذ القرارات
٧٤	السياسية :
٧o	 أ- مشاركة المرأة في السلطة التشريعية
٧٨	ب— مشاركة المرأة فيّ السلطة التنفيذية
VA	ج- مشاركة المرأة في المجالس المحلية
V9	 مشاركة المرأة في الاحزاب السياسية
۸.	هـ - دور السيدات في المعارضة .
	٣- مشاركة المرأة في الوظائف الحكومية القيادية
۸١	والاشرافية
٨١	 ٤ مشاركة المرأة في العمل الدبلوماسي
YA	٥- مشاركة المرأة في ادارة التعليم العالي
AY	٦- مشاركة زوجات رؤساء الجمهورية
۸ź	٧- مواقع قيادية لم تشارك فيها المرأة حتى الأن
۸٧	الفصل الخامس: أثر الفقر على المرأة
AA	١- توزيع الفقر
19	٧ – تانيث الفقر
9 7	٣– مكَافحة الفُقر
9 4	أ- الهيئات الحكومية
9 £	ب- الهيُّذات غير الحكومية

الصفحة	
	ei 11 . 1 20 11
44	الفصل السادس: العنف ضد المرأة
1.1	١ العنف الأسرى اليموجه ضد الطقلة الأتثى
1.7	 العنف المجتمعي الموجه ضد الطفلة الأنثى
1 . 5	 أشكال العنف الموجهة ضد المرأة:
1.0	أ- ضرب النساء
1.1	ب الطلاق التعسفي
1 - 7	ج- جرائم هتك العرض والاغتصاب
1 . 9	د- جرائم القتل العمد
111	٤- ردود أفعال المرأة على العنف الموجه ضدها
111	٥-العنف المضاد
111	 ٦- موقف المجتمع من العنف ضد المرأة
	٧- التشريعات المصرية التي تحمى المرأة من
115	العنف ومدى فاعليتها
117	الفصل السابع : أثر الانجاهات الدينية المنظرفة على المرأة
119	١- إنتشار الحجاب والنقاب
	٣- إنحسار مشاركة المرأة في مواقع العمل وفي
177	المراكز القيادية
	٣- إحجام الإناث عن المشاركة في الأنشطة
189	الرياضية والثقافية
1 5 4	الفصل الثامن : مدى الوعي بحقوق المرأة وقدراتها
158	 الاتجاهات والقيم وأنماط العلاقات السائدة
101	 ٣ اقتناع المرأة بدونيتها
	٣- جهل المرأة بحقوقها
105	
107	٤- الدور السلبي لوسائل الاعلام الجماهيرية

الصفحة

	الفصل التاسع : الآليات والبرامج المعتمدة لتعزيز
171	دور المرأة
171	١- دور الهينات الحكومية :
171	أ- التشريعات المصرية التي تتعلق بالمرأة
	(بين النظرية والتطبيق)
140	ب- الجهود الحكومية الأخرى
1 7 9	٧- دور المنظمات غير الحكومية
١٨.	٣- مدى فاعلية البرامج والمشاريع الموجهة للمرأة
۱۸۰	الفصل العاشر: الإستراتيجيات والإجراءات والتدابير المقترد التي يمكن أن تساعد علىالنهوض بأوضاع المِراة
198	المسلامسيق:
198	الملحق رقم (۱) : الجداول
Y11	الملحق رقم (٢) : إتفاقية القضاء على جميع أشكال
	التمييز ضد المرأة
140	المسراجسيع

	قائمة الجداول	
الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
	نسب الأميين المصريين (١٠ سنوات فأكثر)	١
196	حسب المجنس للأعوام ١٩٧٦ و١٩٨٠ و١٩٩٠	
	نسب الأميين المصريين حسب الجنس ومكان	۲
190	الإقامة في عامي ١٩٧٦و ١٩٨٦	
	تطور نسب تسجيل الإناث إلى إجمالي المسجلين	٣
	في مصدر في مراحل التعليم المختلفة وفروعها	
145	في الفترة من ١٩٨٠–١٩٩٣/٩٢	
	معدلات القود الإجمالية في مصدر في المراحل	٤
	التعليمية المختلفة حسب الجنس في الأعوام	
117	۱۸۹۱و ۱۹۸۰و ۱۹۹۰	
	معدلات القيد الإجمالية للإناث المصريات حسب	٥
114	المحافظات في عام ١٩٩٠	
	متوسط سنوات الدراسة للمصريين (٢٥ سنة	٦
	فأكثر) حسب الجنس والمحافظات في عام	
155	19.47	
	متوسط العمر المتوقع عند الولادة (بالسنوات)	٧
	في مصدر حسب الجنس في الأعوام ٨٢/٨١	
۲	و۱۹۹۳/۹۲ و۱۹۹۳/۹۲	
	نسب النساء في مصر إلى إجمالي قوة العمل	٨
1+1	حسب المناطق في عام ١٩٨٦	

الصفحة	عنوان الجدول	قم الجدول
	معدلات البطالسة حسب الجنس فسي الأعسوام	٩
7 - 7	۱۹۸۶ و ۱۹۸۸ و ۱۹۸۸	
	عدد ونسب المشاركين في البرلمان المصدري	1.
٧ - ٣	حسب الجنس في الفترة من ١٩٧١ - ١٩٩٠	
	عدد المشاركين فــي مجلـس الشــورى حســب	11.,
4 . £	الجنس في الفترة من ١٩٨٠–١٩٩٢	
	عدد المشاركين في المجالس المحلهة حسب	11.
4.0	الجنس في الفترة من ١٩٧٩-١٩٩٢	
	توزيع نسب الفقر في مصر حسب مكان الإقامة	١٣
۲.٦	عام ۱۹۹۰	
	توزيع جرانم العنف الواقعة علمى النساء والمبلغ	1 £
Y. V	عنها عام ۱۹۸۷	
	توزيسع حسالات العنسف الواقعمة علسى النسساء	10
	والمنشورة في الصحف بين يونيو ١٩٨٨ ومايو	
Y • A	19.49	
	توزيمع حالات العنف الواقعة علمى النساء	١٦
	والمنظورة أمام المحاكم في منطقة ريفية بين	
4 . 4	ینایر ۱۹۸٦ و أکتوبر ۱۹۸۹	

مُقتَلَمِّين

تواجه مصر حالوا – كسانر الدول النامية – تحديات كبيرة: علمية وتقنية واقتصادية واجتماعية وسياسية ، لتتمكن من اللحاق بركب الدول المتقدمة ، وسد الفجوة التي تفصلها عنها ، ودخول القرن الحادي والعشرين على قدم المساواة معها . وهذا يتطلب بذل الجهود المكتفة لاستغلال كافة الموارد المادية والبشرية على أفضل وجه ممكن ، لتحقيق النمو الاقتصادي والإجتماعي المنشود ، والتمكن من إشباع كافة الحاجات الإنسانية لجميع الموارد البشرية ، والمواطنين بدون تمييز . وفي هذا المجال ، تعتير تنمية الموارد البشرية ، ورمشاركتها الفعالة في عملية التنمية الشاملة ، عاملا أساسيا في الاستعداد لدخول القرن الحادي والعشرين .

ولما كانت النساء يشكان نصف عدد السكان ، وبالتالي نصف طاقة المجتمع الإنتاجية ، فقد أصبح لزاما أن يساهمن في العملية التنموية على قدم المساواة مع الرجال ، بل لقد أصبح وضع النساء في أي مجتمع يعقير المساواة مع الرجال ، بل لقد أصبح وضع النساء في أي مجتمع يعقير ارتباطا لمدى تقوم النساء وقدرتهن على المشاركة في التنمية الإنتصادية والإجتماعية ، وبقضاء هذا المجتمع على كافة أشكال التمييز ضدهن . وأصبح الإستثمار في قدرات المرأة وتمكينها يعتبر أضمن سبيل للإسهام في النمو الإنتصادي والتنمية العامة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، 1991 ، ص المخصوص ، تهتم بقضاياهن ، فأعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1940 سنة دولية للمرأة ، ثم أعلنت الفترة من 1971 – 1940 على وجله للمرأة ، ثم اعتمدت الإنقائية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ، ثم اعتمدت الإنقائية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في عام 1940 (*) ، كما اعتمد مؤتمر نيروبي الدولي عام 1940

 ^(*) راجع النس الكامل الإتفاقية في الملحق رقم (٢)

الاستر اتيجيات المرتقبة للنهوض بالمرأة خلال الفترة ١٩٨٦ - ٢٠٠٠، وأكدت منظمة اليونسكو في مؤتمرها العمام سنة ١٩٨٩ ، وفي خطتهما المتوسطة للأعوام ١٩٩٠-١٩٩٥، على ضرورة تحسين أوضباع المرأة، وتخفيض نسب الأمية خاصة بين النساء، ورفع معدلات التصاق الفتيات في المدارس ؛ وأكد المؤتمر العالمي المعنى بحقوق الإنسان الذي عقد في فبينا في عام ١٩٩٣ مجددا على ضرورة تحقيق المساواة بين المسرأة والرجل في كافة الحقوق ، وضرورة مكافحة التمييز القائم في كافة مجالات الحياة على أساس نوع الجنس ؛ واعتبر المؤتمر الدولي للسكان والتنمية المنعقد في القاهرة في عام ١٩٩٤ أن تمكين المرأة وتحسين مركزها أمر أساسي لتحقيق التنمية الاقتصادية والسياسية والإجتماعية ؛ كما أكد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الإجتماعية المنعقد في كوينهاجن في عام ١٩٩٥ أن تمكين المرأة من تحقيق كامل إمكاناتها يعتبر عنصر ا حاسما في أي استر اتيجية تسعى إلى حل المشاكل الإقتصادية والإجتماعية والبينية . هذا ، وقد كان المؤتمر الدولي الرابع للمرأة الذي انعقد في بيكين في سبتمبر (أيلول) ١٩٩٥ لتقييم مدى التقدم الذي أحرزته المرأة في البلدان المختلفة منذ عام ١٩٨٥ ، ولتعبئة كافة الجهود في سبيل النهوض بها وتعزيز دورها ، أكبر المؤتمرات الدولية ، حيث حضره حوالى ١٧٠٠٠ مشارك يمثلون ١٨٩ دولة ومنظمات دولية وهيئات غير حكومية وأجهزة إعلام مختلفة ، إلى جانب مشاركة أكثر من ٣٠,٠٠٠ شخص في المنتدى العالمي للهيئات الأهلية للمرأة الذي انعقد في المكان ذاته وفي الفترة ذاتها . وقد أشار الإعلان العالمي الصادر عنه إلى مختلف أشكال التمييز ضد الفتيات والنساء ، وحدد أهداف أساسية على المجتمع الدولي أن يبلغها في هذا الصدد لضمان رفع مستوى المرأة وتعزيز المكاسب التي حققتها . فأكد مجددا على ضرورة : حماية حقوق الفتيات والنساء باعتبارها جزءا لا يتجزأ من حقوق الإنسان ، وتحقيق مساواتهن الكاملة مع الرجال ، وإزالة كافة أشكال التمييز ضدهن @ والعمل على مكافحة فقرهن ، وإزالة كافة العقبات التي تحول دون مشاركتهن الكاملية في الحياة العامة وفي مواقع اتخاذ القرار على كافة المستويات ، ومكافحة كل أشكال العنف الممارس ضدهن ، ورفع مستوى الخدمات التعليمية والصحية المقدمة لهن ، وتمكينهن من الحصول على الإستقلال الإقتصادي والوصول إلى المصادر الإقتصادية والمساهمة فسي عمليات الإنتاج ، إلىخ. (راجع : United 1996 . Nations) -

وقد بذلت كل هذه الجهود الدولية للفت النظر الى ضرورة تحسين أوضاع النساء ، وإزالة العقبات التي تمترض تقدمهن ، وللتأكيد على ضرورة منحين فرصا متكافئة مع الرجال في مختلف المجالات التعليمية والاقتصادية والاقتصادية والمجتماعية والسياسية والثقافية ، وضمان إدماجهن التام في كافة الجهود التعموية لبلادهن ، وإفساح المجال أمامهن للمشاركة في عملية رسم السياسات واتخاذ القرارات .

وقد أسهمت المؤتمرات الدولية بشأن المرأة والتنمية اسهاما كبيرا في زيادة وعى المجتمع العالمي بقضايا التفاوت بين الجنسين ، وحدث قدر كبير من الإستثمار في تعليم المرأة في العقدين الأخيرين ، فراد إجمالي قيد الإناث في التعليم الإبتدائي والثانوي معا في البلدان النامية من نسبة ٣٨٪ إلى نسبة ٦٨٪ خـلال العقدين الأخيرين ، وضاقت التفاوتات بين الجنسين في مجال معرفة القراءة والكتابة بين البالغين ، وزاد معدل معرفة القراءة والكتابة بين النساء من نسبة ٥٤٪ من معدلات الذكور في عام ١٩٧٠ إلى نسبة ٧٤٪ في عام ١٩٩٠ ، وزاد معدل قيد الإناث في المدارس الإبتدائية والثانوية من نسبة ٢٧٪ من معدل الذكور إلى ما يمثل نسبة ٨٦٪ من هذا المعدل بين العامين المذكورين . ونجحت عدة بلدان ومناطق نامية من بناه القدرات البشرية الأساسية لكل من المرأة والرجل بدون تفاوت كبير بين الجنسين، مثل بربادوس وهونغ كونغ وجزر البهاما وسنغافورة وأوروغواي وتايلاند . وتمكنت عدة دول فقيرة من أن ترفع معدلات القراءة والكتابة بين الإناث إلى ٧٠٪ أو أكثر ، مثل زميابوي وسريلانكا والصين ، وذلك بموارد محدودة ولكن بالتزام سياسى قوي . وهذا الإلتزام جعل البلدان التي تطبق النماذج الإشتراكية تستخدم التعبئة الإجتماعية والسياسية لتحقق تقدما سريعا ومتعادلًا في التعليم والصحة للرجل والمرأة ، ولتوسيع الفرص المتاحة أمام النساء . والجدير بالذكر أن تحقيق المساواة بين الجنسين لايرتبط بالضرورة بارتفاع النمو الإقتصادي ولا يتوقف على ارتفاع الدخل . والمقارنة بين الدول تبين أن إزالة التفاولات بين الجنسين الاتوقف على وجود دخل مرقفع، فالصين ترتيبها أعلى من المملكة العربية السعودية مع أن دخلها يبلغ خمس الأخيرة ، وتايلاند تسبق إسبانيا بالرغم من أن نصيب الفرد من الدخل في إسبانيا ، وتسبق بولندا سوريا في تايلاند أقل من نصيب الفرد من الدخل في إسبانيا ، وتسبق بولندا سوريا في الترتيب بمقدار ٥٠ بلدا بالرغم من أن دخل الإثنين متعادل تقريبا . كذلك، يبين دليل التتمية المرتبة أعلى من قطر التي تحتل المرتبة ٥٨ بمقدار ٣٦ وهي على الرغم من أن نصيب الفرد من الدخل في أوروغواي تحتل المرتبة ٥٨ مرتبة ، على الرغم من أن نصيب الفرد من الدخل في أوروغواي أعلى قليلا من ربع نصيب الفرد من الدخل في قطر ، كما تحتل رومانيا المرتبة ٥٣ ، متفرقة نصيب الفرد من الدخل في قطر ، كما تحتل رومانيا المرتبة ٥٣ ، متفرقة نصيب الفرد من الدخل في كلا البلدين متماثل ، وهذا يعني أن المسلواة بين نصيب الفرد من الدخل في حميع مستويات الدخل مع وجود التزام سيلسي راسخ ، وليس ثروة مالية ضخمة (راجع : تقرير برنامج الأم المتحدة الإتماني ، ١٩٩٥ و تقرير برنامج الأم المتحدة الإتماني ،

ولكن ، ورغم الجهود الكبيرة التي تبذل لتحقيق تساوي الفرص بين المرأة والرجل ، ما قرال الفجوات بين الجنسين كبيرة في مختلف المجالات، ولا يزال يتعين على المرأة في كثير من البلدان ، من بينها عدة دول عربية ، أن تقطع شوطا طويلا صدوب تحقيق المساواة مع الرجل . فالنساء يشكان ولا يزال العالم يفوق عدد الرجال بنسبة التين إلى واحد ، وتشكل البنات نسبة ٥٠٪ من الأطفال الذين يفتقرون إلى الحصول على التعليم الإبتدائي ، ولا تشغل المسرأة سوى ١٤٪ من الأطمال التنظيم الإبتدائي ، و ١٠٪ من المقاعد البرلمانية و ٢٪ من المناصب الوزارية ، وما زالت تفتقر ألى المساواة في كثير من النظم المناصب الوزارية ، وما زالت تفتقر ألى المساواة في كثير من النظم القانونية، وكثيرا ما تعمل ساعات أطول من ساعات عمل الرجل دون تقدير لعملها أو اعتراف به ، ويخيم خطر العنف على حياتها من المهد إلى اللحد لعرائم المهد اللي اللهد المناح الإبتداء و ١٩ على - ١٤) .

هذا ، وقد شاركت مصر - كغيرها من الدول - في هذه الجهود الدولية ، فساهمت في مؤتمرات المرأة الدولية ، وصدقت على الإتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ، وعقدت المؤتمر القومي الأول في يونيو ١٩٩٤ تحت عنوان " المرأة المصرية وتحديات القرن الحادي والعشرين " بهدف التعرف على واقع المرأة المصرية وقضاياها وتحديد استر اتبجية العمل على أساس علمي ، ثم عقدت المؤتمر القومي الثاني في ابريل (نيسان) ١٩٩٦ تحت عنسوان "سياسيات تنميلة المرأة للنهوض بالمجتمع " ، بقصد تطوير سياسات ووسائل وبرامج محددة ترتفع بقدرات المرأة المصرية ، وترتبط بالخطبة الخمسية الجديدة التنمية الاقتصادية والإجتماعية التي تعدها الدولة للأعوام ٩٧/ ١٩٩٨ - ٢٠٠١ / ٢٠٠٢. بالإضافة إلى ذلك ، أنشأت المجالس واللجان والإدارات المتخصصة للاهتمام بقضايا المرأة ، ووضعت موضع التنفيذ برامج عديدة لمصو الأمية وتنظيم الأسرة والرعاية الصحية للأمهات والأطفال ، وبذلت المؤسسات الحكومية وغير الحكومية جهودا واضحة في العقود الأخيرة لتحسين أوضاع المرأة وتعزيز مكانتها ، فانخفضت نسبة الأمية بين النساء ، وارتفعت معدلات التحاق الإناث بالمراحل التعليمية المختلفة ، وزادت نسبتهن مقارنة بإجمالي المسجلين في المدارس ، وتحسنت الأوضاع الصحية ، فارتفع معدل العمر المتوقع للإناث عند الولادة ، وانخفضت معدلات وفيات الأمهات والأطفال ، وازدادت مشاركة النساء في قوة العمل ، وتوصلت المرأة المصرية الى تقلد عدد من المناصب القيادية و أثبتت كفاءتها فيها .

ولكن ، ورغم التقدم الذي حققته المرأة في مصر في التعليم و الصحة وفي المجالات الأخرى خلال العقود الثلاثة الماضية ، فقد بقيت المنجزات متواضعة مقارنة بما حققته دول أخرى كانت عند نفس مسئوى نمو مصر في السينات (معهد التخطيط لقومي ، ١٩٩٤) . نلك أن أوضاع المرأة تتاثر بأوضاع المجتمع الذي تعيش فيه ، ومصر لاتزال من المجتمعات النامية ، وهي تشكو بالتالي من كثير من الصعوبات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية التي تؤثر على مختلف فنات المجتمع ، ومنها النساء . وهكذا ، لا تزال الحاجة ماسة لبذل المزيد من الحجهود المكثفة في مجالات التعليم والصحة

والعمل والمشاركة السياسية ، إذ لا تـزال نسبة الأمية بين النساء مرتفعة ، والإيزال نصيب الاتاث من التعليم أقل من نصيب الذكور، وتتخفض نسبة الإناث بالنسبة الى إجمالي المسجلين كلما ارتفعنا بالسلم التعليمي ، كما تنخفض نسبتهن في المحافظات البعيدة والأرياف ، و لا يز ال متوسط سنوات الدراسة للنساء في عمر ٢٥ سنة فأكثر يساوي سنتين ونصف فقط ، و لا تزال معدلات وفيات الأمهات والأطفال الرضع عالية مقارنة بما يجري في المدول المتقدمة ، و لا تزال نسبة كبيرة من السكان - ومن النساء - تعانى من الفقر ونقص الخدمات الأساسية . وفي الوقت نفسه ، لاتزال مصر تنفق على الأغراض العسكرية أكثر مما تنفق على الصحة والتعليم معا ، حيث بلغ الإنفاق العسكري من مجموع الإنفاق على التعليم والصحة ٥٢٪ في عام ٠ ٩/ ١٩٩١ (برنامج الأمم المتحدة الإنساني ، ١٩٩٤ ، ص١٦٤ و ١٧٠) . ولهذا ، فقد صنفت مصر في تقرير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي لعام ١٩٩٣ في المرتبة ١٢٤ من بين ١٧٣ دولة ، أي ضمن فنة الدول ذات المستوى المنخفض للنتمية البشرية ، وذلك استنادا الى ثلاثة مؤشرات أساسية هي العمر المتوقع عند الميلاد ، ومستوى التحصيل العلمي ، ومتوسط نصيب الفرد من الناتج القومي . إلا أن تصنيفها قد تحسن في تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٦، حيث احتلت المرتبة رقم ١٠٦ من بين ١٧٤ دولة ، مما نقلها بالتالى إلى فنة الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، ١٩٩٦ ، ص١٢٠) .

من جهة أخرى ، لا تـزال مشاركة المرأة في قـوة العمل منخفضة ، ومعدلات البطالة بين الإناث مرتفعة ، كما لاتزال مشاركة المرأة في مواقـع التخاذ القوار ضنيلة ، وهي لاتزال تتعرض لأشكال حديدة من العنف ، وتتأثر في حياتها الخاصة والعامة بالتطرف الديني ، وبالإكباهات والقيم وأنماط السلوك السائدة في المجتمع التي تعتيرها دون الرجل في القدرات الجسدية والعقلية ، والتي تتقلها وسائل الإعلام وتعمل على تثييتها وتنفع المرأة بالتالي للتصرف ضعن القوال المتوقعة .

كل هذا يستدعي اتخباذ إجراءات حاسمة ، ووضع استر اتيجية شاملة للتنمية البشرية في مصدر التحسين موقعها بين الدول بطريقــة ملموســة ، وبأقصر مدة ممكنة ... وفي هذا الصدد ، على المصريين - كما قال قسم أمين منذ أوائل هذا القرن - إذا أرادوا أن يصلحوا مــن أحوالهم أن يعملوا على ارتقاء شأن المرأة المصرية ، وهذا هو الواجب الخطير الذي يسهل كل إصلاح مواه (قلسم أمين ، 1947 او 1977 ب) .

وتهدف هذه الدراسة الى عرض ونقويم واقع المر أة المصرية فى مجالات التعليم والصحة والعمل ، ومدى مشاركتها فى تحديد المياسات الإقتصادية وفى مواقع اتخاذ القرار ، وأثر الفقر والعنف والإتجاهات الديبية المتطرفة والقيم والثقاليد السائدة فى المجتمع والتي تتقلها وسائل الإعلام عليها، ومدى الوعي بحقوقها وقدراتها ، والأليات والبرامج المعتمدة فى مصر عليها، ومدى الوعي بحقوقها وقدراتها ، والأليات والبرامج المعتمدة فى مصر المناسبة التي من شامها تحسين وضع المرأة ، وتعزيز مكانتها على كافة المناسبة التي من شامها تحسين وضع المرأة ، وتعزيز مكانتها على كافة وحقزها على المعمل التغيير هذه الأوضاع ، وأن تساعد كذلك أصحاب القرار والمخطليين ومنفذي المبرامج فى مصر على اختيار الإسمار البجبات والمخطلين ومنفذي المبرامج فى مصر على اختيار الإسمار البجبات الصحيمة والإجراءات والتدابير المناسبة التي من شانها تمكين كافة النساء من تتمية والإجتماعية ، وتحسين أوضاعهن المعيشية ، وإنساح المجال أسامهن بالتالي للمشاركة الفعالة في تتمية بلدهن فى مختلف المجالات ، وعلى كافة المستويات .

وقد اعتمدنا في هذه الدراسة بشكل أساسي على التقارير الوطنية والدولية الحديثة ، كتفارير : معهد التخطيط القومي ، والمجلس القومي للطفولة والأمومة ، واللجنة القومية للمرأة ، واللجنة القومية للمنظمات غير الحكومية ، ومركز دراسات المرأة الجديدة ، ويرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واليونيسف ، واليونسكو، بالإضافة الى الأبحاث والدراسات التي أعدها أفراد أو مجموعات تهتم بالموضوع ، وإلى إجراء بعض المقابلات مع بعض

المعنيين مباشرة بقضايا العرأة القانونية والاجتماعية والنفسية ، وغير ذلك مما سترد الاشارة إليه في حينه .

هذا ، وقد اعترضتنا أثناء ذلك بعض الصعوبات الناجمة عن عدم وجود مركز توثيق متخصص بقضايا المرأة ، مما استازم جمع النقارير والإبحاث والدراسات من جهات عديدة ، وأدى بالتالي إلى ضياع وقت وجهد كبيرين . كذلك ، فقد وجدت الباحثة اختلافا في بعض الإحصاءات الواردة في كبيرين . كذلك ، فقد وجدت الباحثة اختلافا في بعض الإحصاءات الواردة في مع الاشارة دائما الى مصادر البيانات . من جهة أخرى ، فقد صعب الحصول على إحصاءات تفصيلية متكاملة في المصادر نفسها ، عن منوات بعينها ، ولكافة المحاور المقصودة بالدراسة . لهذا فقد تم جمع البيانات المتوافرة في ولكافة المحاور المقاددة والمتعلقة بكل محور على حدة ، وتعذر بذلك عداد جداول أحيانا ، هذا مع العلم بأن عددا لا يستهان به من الجداول الإحصائية في بعض الدراسات الم يكن يحمل تاريخا ، كما أن بعض الجوانب

وعلى الرغم من ذلك ، نأمل بأن تكون هذه الدراسة مفيدة للمهتمين .

والله ولى التوفيق .

الفحل الأول

نصيب المرأة من التعليم

لقد بينت الدر اسات الكثيرة أن التعليم بلعب دور ا أساسيا في تنمية قدرات الإنسان ومهاراته وقيمه واتجاهاته ، ويرفع مستواه الصحى ، ويحسن مستوى إنتاجيته و دخله ، و يمكنه بالتالي من المساهمة بشكل أفضل في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلاده . وعلى سبيل المثال ، فقد بينت در اسة أجر اها البنك الدولي اعتمادا على التحليل الإقتصادي لثلاثة عشر بلدا من البلدان النامية أن دراسة أربع سنوات من التربية الأساسية في التعليم الإبتدائسي كفيلة بزيادة إنتاجية الفلاحين بحوالي ٨٨٪ لجميع تلك البلاد ، وبحوالسي ١٠٪ للبلاد التي تسعى إلى تحديث أساليب الإنتاج (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، ١٩٩٠ ، ص ١٤ ~ ١٥) ، بالإضافة إلى أن نشر التربية الأساسية يقلل الفروق الفنوية بين الأفراد ، ويفسح المجال للكشف عن الذخيرة القومية من القدر ات الإنسانية ، ويساعد على حسن استثمار ها في تحسين أساليب الحياة ، والإرتفاع بنوعيتها ومواجهة التحديات الحضارية ، ويشكل عاملا فعالا في ساتر عمليات التنمية . ولهذا كله ، فقد جعلت المادة السادسة والعشرون من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان - الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتصدة في عام ١٩٤٨ - التعليم حقا لكل إنسان ، وذلك بشكل إلزامي ومجاني على الأقل في مراحله الأولى ، دون أي تمييز في ذلك بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو العمر أو اللغة أو الدين أو الرأى السياسي أو الأصل الوطني أو الإجتماعي أو الثروة أو الميلاد أو أي وضع أخر ، ودون أية تفرقة بين الرجال والنساء . وقد كان لهذا الإعلان تأثير كبير على الدساتير والقوانين الوطنية في مختلف أنداء العالم ، وزاد الطلب الإجتماعي على التعليم ، وزادت الإعتمادات المخصصة له ، ويسعى المسؤولون عنه إلى دراسة أوضاعه المختلفة وتطويره وتحسينه وجعله مواكبا للتطور العلمي والتقني ، وملائما للحاجات الإقتصادية والإجتماعية للبلاد . بل لقد أصبح التعليم في مختلف بلدان العالم ، المتقدمة منها والنامية ، ويشير عاملا هاملم من عوامل التطور والتقدم ، خاصة في عصرنا الحاضر ، عصر الشورة العلمية والتخور والتقدر المعرفي والإنفتاح العالمي والتطور السريع في مختلف المجالات الإجتماعية والاقتصادية والتقلية والعسكرية ، وأصبح تقدم الدول المجالات الإجتماعية والاقتصادية والتقلية والعسكرية ، وأصبح تقدم الدول في الدرجة الأولى ، وأصبح أمر تشعبة المعراد البشرية مسألة حياة أو موت بالنسبة لمختلف المجتمعات ، خاصة المجتمعات ، خاصة المجتمعات النامية ، حتى تتمكن من تحتيق التعرية الشاملة .

ومن هذا المنطلق ، أصبحت الأمية تشكل عائقا أمام التطور الحضاري
نظرا للاثار السلبية التي تتركها على حياة الغرد والمجتمع ، وعلى التنمية بكل
أبعادها ، وأصبحت نسبة الأمية بين المواطنين في دولة ما تعتبر أحد
مقاييس تخلف هذه الدولة . ولهذا بدأ العالم ينظر إلى الأمية على أنها مشكلة
خطيرة ، ويدعو إلى محاريتها بشكل عاجل ، خاصة وأن الدراسات تشير إلى
حدث تغير في شخصية الإنسان الذي تمحى أميته ، وفي قدرته على التفكير
المنطقي والناقد والتعامل مع العالم حوله ، فالتعليم يساعده على الترقي المهني
والإستفادة من المؤسسات الإقتصادية ، كالبنوك والتعاونيات ، ويزيد من
فرص التحاقه بالنقابات لحماية مصالحه وحقوقه ، كما يزيد من فرص
مشاركته المياسية ، ويخير من مكانته الإجتماعية ، ويزيل إحساسه بالدونية
والتبعية ، ويحرره من الخضوع المطلق السلطة (الأمسرية والقبلية
والطائفية) ، ويزيد وعيه بالعالم الذي يعيش فيه (– 23 .1984 .1984 .

وهكذا ، نظرا الكثار السلبية التي تتركها الأمية على الأفراد والمجتمعات ، ازداد اهتمام العالم بمشكاتها في العقود الأخيرة ، فطالبت المؤتمرات الدولية والإقليمية والوطنية المتخصصة بضرورة تحرير الانسان منها ، والعمل على تنمية قدراته ومهاراته حتى يتمكن من تحمل مسوولياته تجاه نفسه وتجاه أسرته ومجتمعه ، وأعلنت الأمم المتحدة عام ١٩٩٠عاما دوليا لمحو الأمية ، ونادت بأن يكون عقد التمسعينيات عقدا لمحو الأمية ، يتم فيه تكثيف الجهود في سبيل اجتثاثها من جذورها ، وسد منابعها وتعميم التعليم للجميع ، وأكد الإعلان العالمي حول الشربية للجميع " (١٩٩٠) في مادته الأولى على ضرورة تأمين حاجات التعليم الأساسية لكل شخص دون استثناء ، سواء أكان طقلا أم يافعا أم راشدا ، على نصو يلبي حاجات الاساسية للتعلم ، ويمكنه من العيش والعمل بكرامة ، والمساهمة في عملية التمية ، ومواصلة التعلم (الهيئة العلبا المشتركة ، ١٩٩٠ ، ص ١٩٩) ، وذلك في موعد أقصاه عام ٢٠٠٠ ، ويأتي ذلك متوافقا مع العقد العالمي للتتمية الثقافية (١٩٨٨ – ١٩٩٧) .

من جهة أخرى ، تبين الدر اسات العديدة أن تربية الأنباث تعتبر أحد أهم الاستثمارات التي يمكن لأي بلد نام أن يحققها لمستقبله ، ذلك أن التعليم يسهم بشكل واضح في تدعيم شخصية المرأة ، و يمنحها الشقة بالنفس ، ويجعلها أكثر وعيا وادراكا للأمور، وأكثر قدرة على الاختيار وعلى الدفاع عن حقوقها ، ويساعدها على رفع مستواها الاقتصادي ، والمساهمة بشكل أفضل في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلدها ، كما يجعلها أقدر على تنظيم أسرتها ، والتحكم بعدد المواليد وفترات التباعد بينهم ، وعلى تحسين مستوى تغذية أطفالها وصحتهم ، وعلى رفع مستواهم التعليمي وخفض معدلات تسربهم ورسوبهم ، فضلا عن أنه يسهم بتغيير مكانتها في المجتمع وتغيير نظرة الأخرين واتجاهاتهم نحوها ، ومدى احترامهم لأرانها . وعلى سبيل المثال ، فقد تبين أن السنة الإضافية من التعليم المدرسي ترفع أجر المرأة الباكستانية بنسبة ٢٠٪ . وتكشف دراسة للبلدان الدامية أن من الممكن للسنة الإضافية من التعليم المدرسي أن تزيد إيرادات المرأة في المستقبل بنسبة ١٥٪ تقريبا ، كما اتضح من دراسات عبر البلدان أن السبة الإضافية من التعليم المدرسي للبنت تخفض معدلات الخصوبة بما يتراوح بين ٥ و ١٠٪ ، وأن عدد أطفال المرأة المتعلمة الذين يموتون في مرحلة مبكرة أقل ، وأن أطفالها الذين يبقون على قيد الحياة أوفر صحة وأفضل تعليما (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، ١٩٩٥ ، ص١٩٠٠ - ١١٠) ، كما بينت الدراسات وجود ارتباط إيجابي بين تسجيل الإناث في التعليم الإبتداني وارتفاع الدخل القومي ، وأن الفجرات الكبيرة بين تعليم الجنسين ترتبط عادة باتخفاض في هذا الدخل ، كما هي الحال في المعرب ومصر واليمن والسودان (. ١٩٥٠) حدد عمل السائل المسائل المائل في المعرب ومصر واليمن والسودان (. ١٩٥٥) مشاركة عمل استراتيجية هامة لتحقيق المتلمية ، وهو شرط أساسي سابق لأي مشاركة فعالم المتحافل الدولية والإتليمية تكرر في كل مناسبة على أهمية تعليم الفتيات المحافل الدولية والإتليمية تكرر في كل مناسبة على أهمية تعليم الفتيات والنساء ، من ذلك مثلا الإعلان العالمي حول " القربية للجميع " (١٩٩٠) توفي النساء ، من ذلك مثلا الإعلان العالمي حول " القربية للجميع " (١٩٩٠) توفي النبريبة للفتيات التي تحول دون مشاركتهن على تحو فعال " (الهيئة العليا المشنركة ، ١٩٩٠) مدا اجتماعيا هاماً في الدول المامة .

وفي مصر، تؤكد السياسة التعليمية على تكافؤ الفرص التعليمية أمام الجميع ، لا فرق في ذلك بين الذكور والإناث ، ولا بين الريف والحضر، فقد نصت المادة (٤٩) من دستور الدولة لعام ١٩٥٦ أن "التعليم حق للمصريين جميعاً تكفله الدولة بإنشاء مختلف أنواع المدارس والمؤسسات الثقافية والتربوية والتوميع فيها تدريجيا "، كما أكد الدستور الدانم لعام ١٩٧١ في المادة (١٨) على " تكافؤ الفرص لجميع المواطنين "، وأكد في المادة (١٨) " أن التعليم حق تكفله الدولة ، وهو إلزامي في المرحلة الإيتدائية ، وتعمل الدولة على مد الإزام إلى مراحل أخرى ... كما أكد في المادة (٢٠) أن التعليم في مؤسسات الدولة التعليمية مجاني في مراحله المختلفة (الدساتير المصرية ، مركز الأمرام التنظيم والميكروفيلم ، ١٩٧٧) .

وقد حققت مصر تقدما كبيرا في مجال التعليم خلال الفترة من ١٩٦٠ - ١٩٩٠ ، فقد ارتفع عدد المقيدين بين هذين العامين في مراحل التعليم ما قبل العامي من ٣,٦ مليون الى ١٣,٥ مليون ، بمحدلات سنوية بلغت ٣,٢٪ و ٨,٨٪ و ٨,٧٪ للمراحل الابتدائية و الاعدادية والثانوية على التوالي ، كما حققت تقدما كبيرا في مجال التعليم العالي ، وذلك بمعدل سنوي مقداره ٨,٥٪ في المتوسط خلال هذه الفترة (معهد التخطيط القومي ، ١٩٩٤، ص ٣٠ - ٣١) . ومع ذلك ، فلا يزال هناك مجال كبير التحسين النظام التعليمي في مصر. وتبين الفقرات التالية ما تحقق في مصر من إنجازات في مجال التعليم - خاصة في مجال التعليم - خاصة في مجال التعليم - خاصة في مجال علين الإضافية اللازمة :

١ - الأمية بين النساء

يشكل انتشار الأمية بعامة ، وأمية النساء بخاصة ، سواء في الريف أو اللحضر ، مشكلة كبيرة في مصر ، تهدد مسيرة المجتمع باسره ، الاقتصادية والاجتماعية والسياسية . فالمرأة الأمية لا يمكن أن تؤدي دورها كلم لأجيال المستقبل ، ولا كعاملة فاعلة في أي نشاط ، في عصر العلم والتكنولوجيا ، فضلا عن شعورها بالنقص وعدم الشقة بالنفس .

وقد اتخذت عدة إجراءات لحل مشكلة الأمية ، فقامت وزارة التربية الالتعليم بالتعاون مع منظمة اليونسكو في عام ١٩٧٨ بإنشاه مركز لتعليم الكبار متعدد الأغراض في حلوان ، استهدف ضمن فناته ربات البيوت ، وخاصة المرأة في سن الإنجاب (١٥ – ٣٥ سنة) ، كما يقدم برامج لتدريب النساء على بعض المهارات والحرف البينية . كما قامت الوزارة بإنشاء الهيئة المعام الممور التوريب المعارفة المعرية المنكورة بشكل إلزامي ، ويقدر عدد النساء الذين يقعون في الشريحة المعرية المذكورة بشكل إلزامي ، ويقدر عدد النساء الأميات في هذه المفتة بحوالي ٤ ملايين نسمة . وهناك مشروع مدارس المجتمعات المحلية الذي تتم إدارته بالإشتراك بين وزارة التربية والتعليم واليونيسف وبعض المنظمات غير الحكومية ، وهدو يغطي حاليا الملائد المحلس القومي المؤلم ، في : المحلس القومي الملؤمله والأمومة واللجنة القومية المراة ، 1991 ، ص ٩٣) .

وقد انخفضت نسبة الأمية بين النساء فــي مصــر مـن ٧٢,٥٪ فـي عـام ١٩٧٦ الى ٢٢٪ في عام ١٩٨٦ فإلى ٧٩,٢٪ في عام ١٩٩٠ ، مقابل نسـب أمية للرجال بلغت ٢,٦٪٪ و ٣٧.٩٪ و ٣٥.٥٪ في الأعوام المذكورة علــي التوالي ، كما ينتين من الجدول رقم (١)

هذا ، ويقدر تثرير اليونسكو لعام ١٩٩٣ نسبة الأمية بين النساء في مصر بحرالي ٢٦٪ في عام ١٩٩٠ (١٩٥٥ . ١٩٥٥ . ١٩٥٥) ، كما يقدر تقرير بحرالي ٢١٪ في عام ١٩٩٥ ، وبحوالي ٤٧.٨ ٪ أخر لليونسكو تلك النسبة بحوالي ٢١٪ في عام ١٩٩٥ ، وبحوالي ٤٧.٨ ٪ في عام ٢٠١٠ (بناء على الأرقام الواردة في : ٩٥ ل . ١٩٥٥ . ١٩٥٥) . هذا ، ويقدر تقرير التتمية البشرية في مصر عدد الأميات في عام ١٩٩٧ بـ ١١ مليون (معهد التخطيط لقومي ، ١٩٩٥ ، مليون (معهد التخطيط لقومي ، ١٩٩٥ ، مليون (معهد التخطيط لقومي ، ١٩٩٥ ، مليون (معهد التخطيط القومي ، ١٩٩٥ ، منا التقدم الحاصل ، لا تزال نسبة الأمية بين النساء مرتفعة جداً ، وتكاد تشكل أبرز مشكلة تعاني منها المرأة المصرية ، كما أن الفجوة لا تزال كبيرة بين الجمين في هذا الصدد .

وتبين الاحصاءات التفصيلية أن نسب أمية النساء ، تتقاوت بصورة كبيرة بين الريف واالحضر ، فقد وصلت نسبة الأمية بين النساء في عام ١٩٨٦ الى حرالى ٧٦٪ في الريف ، مقابل حوالي ٥٠٪ في الحضر (حوالي ١٩٨٧ الى حرالى ٢٠٪ في الريف ، مقابل حوالي و١٠٠ في الحضر (حوالي ك٠٪ و ٢٧٪ للذكور في المكانين المذكورين على التوالي وفي العام نفسه) ، كما يتبين من الجدول رقم (٢) ، ونجد أعلى نسبة للأمية في محافظة الفيوم حيث بلغت ٤٠,٠٪ بين الذكور و ٥,٣٠٪ بين الإناث ، تليها محافظة سوهاج والمنيا وقنا وأسيوط (حامد عمار، ١٩٩٤، ص ٢٢) . كما ترتفع نسبة الإناث الأميات في الدولة ، وتعيش غالبية الأميان في محافظة القاهرة الى إجمالي الإنتاث الأميات في الدولة ، وتعيش غالبية الأميان في مدافظة القاهرة في المناطق العشوانية والقنيرة (معهد التخطيط القومي ، ١٩٩٤، ص ١٥) ، علما بأن نسب الأمية بين النساء ، يلغت فسي عسام ١٩٩٠، على مسبيل المئسان ٤٠٪ فسي جامايكا

^(*) راحع الجداول في الملحق رقم (١) .

٣,٦٪ في إيطاليا ، ٤,٩٪ في الأرجنتين ، ٦,٩٪ في كوستاريكا، ٥,١٠٪ في الفليين (123 - 120 pp. 120 - 1993 . pp. 120) .

هذا ، وتبين الدراسات أن تسعب الأمية تقل ، إلا أن الأعداد المطلقة للأميين ترداد . فتقرير برنامج الأمم المتحدة الإنماني لعام ١٩٩٤ يشير الى أن عدد الإناث الأميات في مصر بلغ ١٠,٢ مليون في عام ١٩٩٢ ويتوقع أن يبلغ ١٠,٥ مليون بحلول عام ٢٠٠٠ (معهد التخطيط القومي ١٩٩٠، من ٢٧) ، وذلك بسبب عدم التحاق جميع الإناث بالمدارس ، ولتسرب نسبة من التمايدات من مرحلة التحليم الأساسي ، قبل اكتساب المهارات المعرفية الاساسية ، مما يجعلهن يرتدن إلى الأمية . هذا ، ولم تفلح جهود الحكومة لتشجيع المتسربات على العودة الى المدرسة من خلال إنشاء فصول محو الأمية إلا في اجتذاب ١٠٪ منهن للقيد في هذه الفصول ، وهؤلاء يتسربن مرة أخرى بواقع ٤ من كل عشرة (معهد لتخطيط القومي ، ١٩٩٤، من ٢٧) .

من جهة أخرى ، ولمعالجة النمس العالية من الأمية ، تنظم وزارتا الشرون الاجتماعية والصناعة برامج تدريبية لإتاحة المجال أمام الباحثين عن عمل لاكتساب بعض المهارات المناسبة ، وكذلك لرفع مستوى مهارات الذين يعملون . ومع الأسف ، فإن الاحصاءات تشير الى أن النساء بشكلن نسبة قليلة جدا من المستفيدين من هذه البرامج التدريبية . فقد بينت احصاءات وزارة العمل في عام ١٩٨٨ ، على المستوى الوطني ، أن ٨٧٪ من المتدريبين كانوا من الذكور مقابل ١٣٪ فقط من الإتاث . وتدل الاحصاءات التغصيلية أن الإتاث لا يشتركن بتاتا في محافظات مثل السويس والبحر الأحمر وجنوب سيناء (Abdel Kader, 1992, p 13) . وهذا ما جعل نادر فرجاني يعلق قائلا : إذا كانت حصيلة مئة وعشرين عاما من تعليم المرأة في مصد يعلق قائلا : إذا كانت حصيلة مئة وعشرين عاما من تعليم المرأة في مصد وزيادة على خمسمائة سنة في عزب ونجوع الصعيد القضاء على أمية النساء في مصر (نادر فرجاني ، ١٩٩٣) ، •

كل هذا يؤكد أن الجهود الميذولة للقضاء على الأمية ما تزال قاصرة، على الرغم من أن دستور عام ١٩٧١ ينص في المادة (٢١) أن " محو الأمية واجب وطنى تجند كل طاقات الشعب من أجل تحقيقه " (مركز الأهرام للتنظيم والميكروفيلم ، ١٩٧٧) ، مما يستدعى وضع استراتيجية قومية جديدة شاملة لمحو الأمية في مدة رمنية محددة ، وتنفيذ برامج جادة لتعليم الكبار ، تشترك فيها جميع الجهات المعنية من حكومية وغير حكومية للتصدى للمشكلة بشكل جذري ، واعطاء عناية خاصة لتعليم النساء في المناطق الريفية والفقيرة كشرط أساسي للتتمية الإقتصادية والاجتماعية ، إذ أن لمحو أمية النساء -كما أشرنا أعلاه - انعكاسات ايجابية واضحة على حياتهن وحياة أسرهن وبالتالي على المجتمع ككل . وهذا ما دفع السيد رنيس الجمهورية إلى أن يصدر إعلانا باعتبار السنوات العشير (١٩٩٠ - ١٩٩٩) عقدا لمحو الأمية وتعليم الكبار في مصدر ، وأن يطلب من كافة الجهات الحكومية والشعبية ، ومن جميع التنظيمات الحزبية والسياسية ومن جميع القطاعات والأفراد أن تعمل متكاتفة بروح المسؤولية القومية على : سـد منـابـم الأميـة ، وحشد الطاقات لتنظيم حملة قومية شاملة القضاء على الأمية . وفي ضبوء هذا الإعلان ، وضعت الهينة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار خطة المواجهة مشكلة الأمية بطول عام ٢٠٠٠ ، باعتبار ذلك استراتيجية هامة من استراتيجيات النتمية ، هدفها الرام جميع الأميين من الفئة العمريــة ١٥ - ٣٥ -سنة بالإلتحاق بفصول محو الأمية ، وتشجيع من تزيد أعمار هم على ٣٥ سنة على ذلك ، مع التركيز بشكل خاص على الفنات الأكثر تضررا ، ويخاصبة النساء والريف والبيئات الحضرية المحرومة ، واعتماد محو الأمية الأبجدية والأمية الثقافية والمهنية ، على أن تتولى كل الجهات المعنية (الوزارات والهينات العامة ووحدات الإدارة المحلية واتحاد الإذاعية والتلفزيون والشركات والإتحاد العام لنقابات العمال والجمعيات وأصحاب الأعمال) أداء دورها في تتفيذ الخطة ، وأن تسد منابع الأمية عن طريق زيادة نسبة الإستيعاب وعلاج مشكلات التسرب والإرتداد إلى الأمية ، وتحديد الجزاءات السلبية على كل من يمتنع من الأميين عن العمل على محو أميته ، والأخذ بنظام الموافر الإيجابية لتشجيع الدارسين على الإستمرار في الدراسة، ووضع المعايير التي تحكم معلمي محو الأمية مع تخصيص المكافأت المناسبة للعناصر المتميزة . وقد أقر المجلس الأعلى لتعليم الكبار هذه الخطبة بتاريخ ١٩٥//٢٤ (راجع : اليونسكو ، ١٩٩١، ص٥٦ - ١٧٦ ، والهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار ، ١٩٩١ ، والهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار ، ١٩٩١ ، ١٠٥ - ١٠٠) .

وتجدر الإشارة الى أن هناك مشروعا للتخلص من الأمية برعاية السيدة سوزان مبارك حرم رئيس الجمهورية سوف ينشيء ٢٠٠٠ مدرسة ذات فصل واحد للبنات الريفيات بين ١٥ - ١٨ صنة . وتجمع البرامج المعدة لهذه المدارس بين محو الأمية والنشاطات المولدة للدخل (كاملة محمد منصور، في : المجلس القومي للطفولة والأمومة واللجنة القومية السرأة ، ١٩٩٤، ص ٢٨٧) . كذلك ، فقد عهد المجلس القومي للطفولة والأمومة ، في إطار التكامل مع أنشطة الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار، إلى منتدى العالم الثالث بالقيام بدراسة مكتبية وميدانية لتقصمي أسباب الظاهرة المتأصلة لأمية الإنساث ، وسوف تعناعد هذه الدراسة على تعيين مسارات محددة للعمل على مواجهة هذه الظاهرة وإيجاد حلول لها . ويدعم البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة هذا النشاط (معهد الجمعيات الأهلية في مجال محو الأمية .

ومما يبشر بالخير أن إحدى الدراسات التي أجريت في قريئين بريف مصر، أشارت الى بدء الوعي لدى الأميات بأهمية التعليم، فقد أفادت الغالبية العظمى من سيدات العينة ممن لم تمنح لهن فرصة التعليم أنهن كن يرغبن في الذهاب الى المدرسة، كما أفادت الغالبية العظمى منهن أنهن يحبذن تعليم البنات ، لأن "البنت المتعلمة تقعد نظيفة وماحدش يبهدلها"، "والمتعلمة بتبقى لها شخصية ورافعة راسها وكل الناس بتحترمها ورأيها مسموع" (لبلى حمامسي، في : المجلس القومي الطفولة والأمومة واللبنة القومية للمرأة ، ١٩٩٤، ص حماهمي ، كذكك ، فإن تحليل البيانات الإحصائية إعتمادا على المتغير العمري يظهر أن الأجيال الجديدة من الفتيات تحقق قدرا أفضل من التعليم، فقد أوضح إحصاء ١٩٨٦ أنك كلما انخفض المستوى المعري كلما قلت نسبة

الأمهة ، حيث بلغت تلك النسبة بين الفتيات في الفنة العمرية من 1-1 سنة 1-1 سنة 1-1 سنة 1-1 به بين البغت لدى النساء من الفنة العمرية 1-1 سنة 1-1 سنة 1-1 بالبغت لدى فنة العمر 1-1 سنة التصبح 1-1 سنة 1-1 بالبغت أقصى ارتفاع لها لمدى السيدات من فنة العمر 1-1 سنة ، حيث وصلت إلى 1-1 الإعلى مستوى الجمهورية (ناهد رمزي ، في : نادية خليم وأخرون ، 1-1 العمد وأخرون ،

٢ - مرحلة ما قبل المدرسة

يتبين من الجدول رقم (٣) أن نسبة الإناث المسجلات في مرحلة ما قبل المدرسة في الأعوام بين ١٩٨٠ و ١٩٩٠ بلغبت ٤٩٪ من إجمالي المسجلين في هذه المرحلة . وهذا يعني أن الأسر التي ترسل أطفالها الي رياض الأطفال لا تميز بين الجنسين تقريبا . إلا أن الجدول رقم (٤) يبيـن أن معدلات القيد الإجمالية لكلا الجنسين في هذه المرحلة (أي نسبة الملتحقين بالمدارس الى عدد السكان من الفئة العمرية المقابلة لهذه المرحلة) ارتفعت من ٣٪ في عام ١٩٨٠ الى ٧٪ في عام ١٩٩٠ ، كما يقدر تقرير اليونسكو لعام ١٩٩٥ نسبة قيد الإناث الإجمالية في هذه المرحلة بـ٧٪ في عام ١٩٩٢ (UNESCO, 1995 ap 126) . وهذا يعنى أن نسبة قليلة جداً من أطقال هذه المرحلة تجد لها مكاتأ في رياض الأطفال ، هذا فضيلا عما تبينه الدراسات من افتقار معظم هذه الرياض إلى الظروف التربوية المناسبة ، سواء من حيث أبنيتها أو من حيث المناهج المتبعة أو طرائق التدريس أو الوسائل التعليمية والخامات المستخدمة أو من حيث مؤهلات العاملين فيها من إدار بين ومعلمين ، وذلك على الرغم من أن الدراسات المختلفة قد أثبتت أن هذه المرحلة تترك آثارا ايجابية عميقة في حياة الأفراد في مستقبل حياتهم ، إذا ما أحسن تجهيز مؤسساتها ، وتأهيل مربياتها ، وإعداد برامجها وانشطتها ، فضلا عن أن التحاق أطفال هذه المرحلة بالرياض يساعد أمهاتهم عليي الخروج للعمل وهن مطمئنات إلى مصير أطفالهن ، ولهذا ، بدأت الدول المختلفة تهتم اهتماما خاصا بهذه المرحلة ، بحيث نجد أن معدلات قيد الإناث في هذه المرحلة قد بلغت في عام ١٩٩٠ على سبيل المثال: ٩٥٪ في هونـج كونـج ، ٨٤٪ فـي جامايكـا ، ٦٩٪ فـي النمسـا ، ٦٤٪ فـي كـــــدا، ٦٣٪ في الأرجنتين (UNESCO, 1993 a, pp 125-126) .

وجدير بالذكر أن قرارا قد اتخذ في المؤتمر القومي لتطوير التعليم الإبتدائي في عام ١٩٩٣ يقضي بضم هذه المرحلة إلى التعليم الإبتدائي ، ولو على ١٩٩٣ يقضي بضم على الأقل لمدة عام دراسي ريثما تتوفقر الإمكانات ، وبدأ مراعاة تنفيذ ذلك في المباني المدرسية الجديدة على ما يبدو . ونشر هذا التعليم يعني ضم ويامن الأطفال المخصصة المفنة العمرية ٤ - ٦ سنوات إلى وزارة التربية والتعليم بدلا من وزارة الشرون الإجتماعية ، والتوسع في إعداد مربيات الأطفال في معاهد وكليات إعداد المعلمين (عبد اقتاح جلال ، في : المجلس الأفول في معاهد وكليات إعداد المعلمين (عبد اقتاح جلال ، في : المجلس هذه المرحلة مكانا أساسيا في نظام التعليم ، فيلا ينزك أمرها لمبادرات الجمعيات والأفراد ، لأن ذلك المبادرات تبقي محدودة أو قائمة على أساس تجاري أو يقصد الخدمة الإجتماعية والخير ، ولا يجوز أن تقوم الخدمات التعليمية - وهي حق لكل طفل - على هذه الأمس .

٣ -- مرحلة التعليم الأساسى

لقد أصبح القطيم الراميا في مصر في مرهلة القطيم الأماسي بموجب قانون التطيم رقم ١٣٩ لمنة ١٩٨١. ويمتد التطيم الأساسي لمدة تسع سنوات، ويضم المرحلتين الابتدائية والإعدادية (مي شهاب ، ١٩٩٤، ص ١).

وقد ارتفعت نمسية الإندائية اللي إجمالي الممسجلين في الحلقة الأولى من التعليم الأساسي (المرحلة الابتدائية) خلال السنوات الأخيرة من ٤٠٪ في عام ١٩٨٠ الى ٣٤٪ في عام ١٩٨٥ فإلى حوالي ٤٥٪ في عام ١٩٩٣/٩٢، كما يتبين من الجدول رقم (٣) .

ويتبين من الجدول رقم (2) أن معدلات قيد الإنساث الإجمالية في المرحلة الإبتدائية (مقارنة عدد المسجلات في هذه المرحلة بعدد المسكان

الإتاث من الفنة العمرية المقابلة) قد ارتفعت من ٢٥,٣٪ في عام ١٩٨٠ إلى ٥, ٨١٪ في عام ١٩٨٥ فإلى ٨٩,٢٪ في عام ١٩٩٠، مقابل معدلات قيد إجمالية للذكور بلغت ٤٠٠٤٪ و ١٠٠٠٪ فسي عامي ١٩٨٠ و ١٩٨٥ علمي التوالى ، في حين بلغت نسبة القيد الصافية للإناث ٨٢ ٪ في عام ١٩٩٢ (UNESCO, 1995a, p 13) . وهذا يعني أنه ، رغم التطور الملحوظ ، لا تزال نسبة الإستهان بها من الإناث في عمر المرحلة الإبتدائية خارج المدارس ، و تقدر بعض الدراسات تسبة الإثباث اللواتي لا يزلن خارج المدرسة بحوالى ٢٠٪ على أقل تقدير . بل ويقدر أن التحاق البنات بالتعليم الإبتدائي قد تراجع في السنوات الأخيرة ، خاصة بين فقراء الحضر، كما أن معدلات إكمال التعليم الإبتدائي بين الفشات العمرية المناسبة من السكان ما برحت تتدنى في السنوات الأخيرة (نادر فرجاني وأخرون ، ١٩٩٤). وتشير بعض النتانج إلى وجود حوالي ٢٠٠ ألف بنت في فئة العمر (٦٠ - ١٠) سنوات من العمر خارج المدارس في نوفمبر ١٩٩٣ ، ويضم الريف أكثر من أربعة أخساس (٨١ ٪) هؤلاء ، أي أكثر من ٤٧٠ ألفا ، ونصيب ريف الوجه القبلي ما يربو على نصف جملة البنات خارج التعليم (٥٦٪) ، أي أكثر من ٣٢٠ ألفا ، ويوجد ربع البنات خارج التعليم (٢٤ ٪) في ريف الوجه البحري ، أي قرابة ١٤٠ ألفا ، ولا تنجو محافظة واحدة من وجود بنات خارج التعليم (نادر فرجاني ، ١٩٩٥) . كما يلاحظ أن هناك فجوة كبيرة بين نصيب كل من الجنسين في التعليم الابتدائي ، ولم تصل نسبة التماق البنات إلى التساوي مع البنين في أي من محافظات مصدر (نادر فرجاني ، ١٩٩٥، ص ٧) . وهذا يعني أن إلزامية التعليم لم تتحقق قطياً حتى الأن ، وبالتالي لم تسد منابع الأمية ، ويخشى - مع هذا الوضع - ألا تتمكن مصر من تحقيق الهدف الذي تبنته بتعميم التعليم الإبتدائي بحلول نهاية القرن العشرين.

من جهة أخرى ، يتبين من الجدول رقم (٥) أن معدلات قيد الإساث الإجمالية في المحمالية في المحمالية في المحمالية في المحافظات الحضرية ١٠٥٠ ألا في عام ١٩٩٠ ، انخفض هذا المحمدل الى ١٩٩٠ ، الخفض هذا المحمدل الى ٣٩٠٤ ألى محافظات الحدود ، والى ٣٧٫٤٪ في الوجه

القبلي . ويبدو أن الحكومة المصرية تنفق في المناطق الحضرية على الخدمات التعليمية ، أموالا أكثر وتبذل جهودا أكبر مما تنفقه وتبذله في المناطق الريفية ، ربما لأن الأعمال في المناطق الحضرية تتطلب مستويات تعليمية ومهارات تخصصية أكثر مما تتطلبه الأعمال في المناطق الريفية . بالإضافة الى أن المعلمين أنفسهم يفضلون العمل في المناطق الحضرية . (1992 . 1994) .

وتبين البيانات المتوافرة عن ظاهرة التمعرب في التعليم الابتدائي أن
نصبة التسرب بين الإناث بلغت ٥٠٠٠٪ في عام ١٩٩٧. وهذا يعني أن الأمر
لا يقتصر فقط على عدم ترحيب بعض الأسر بالحاق البنات بالمدارس ، بل
انهم يدعونهن لترك المدرسة بسهولة عند أول صعوبة ، وقد وجدت دراسة
قام بها المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية أن سبب ترك الدراسة
بالنسبة لـ ٢٦٪ من حالات تسرب الإناث من التعليم هو مساعدة الأهل في
بالنسبة لـ ٢٦٪ من حالات تسرب الإناث من التعليم هو مساعدة الأهل في
للإنفاق على الذات فكان بين الإناث ٥٠٥٠٪ وبيئ الذكور ٥٩٠٣٪ ، أي أن
الأسباب الاقتصادية كانت بالنسبة للإناث ذات تكرار أعلى بكثير عنها لدى
الأسباب الاقتصادية كانت بالنسبة للإناث ذات تكرار أعلى بكثير عنها لدى
وعمليا تساهم الإناث في هذه الحالة في مصاريف تعليم الصبي في حالة
انخراطهن في سوق العمل (عن أحمد حسن ابراهيم ومحمد نصان نوفل ، في :
المجلس القومي للأمومة والطفولة واللجنة القومية للمرأة ، من ١٤٦ – ١٤٧، وناهد
رمزي ، مركز دراسات المرأة الجديدة، ص ٨٠٠) .

من جهة أخرى ، تتراجع معدلات قيد الإناث في المرحلة الإعدادية إلى ٨. ٧٠٪ في عام ١٩٩٠ .

وقد بينت بعض الدراسات أن انخفاض تسجيل الإناث في المدارس يعود الى أسياب عديدة ، ثقافية وتربوية واقتصادية ، منها سيطرة الأفكار التي تعتبر أن التعليم غير ضروري للإناث وأنه قمد يضر بأخلاقهن ، وعدم وجود شهادات ميلاد للبنت لعدم اهتمام الأهل باستخراج شهادة لها عند ميلادها ، وهي مطلوبة ضمن أوراق التقدم للقبول في المدارس ، وكذلك زواج الإناث المبكر (مارلين تادرس ، ١٩٩٥ ، ص ١٦-١٧) ثم عدم وجود مدارس كافية ، ونقص الأماكن في المدارس الموجودة ، والنقص في عدد المعلمين والكتب المدرسية والوسائل التعليمية ، وطر ائـق التدريس التقليدية ، ومحتويات المناهج البعيدة عن حاجات الطلبة ، بالإضافة الى بعد المدرسة عن منازل قسم من الطالبات . فقد وجدت إحدى الدراسات التي أجريت في عام ١٩٨٧ في الريف المصرى أن معدل قيد الإناث ارتفع الى ٧٢٪ عندما كانت المدرسة على بعد كيلومتر من منازل التلميذات ، إلا أنه انخفض الى • ٤٪ عندما كانت المدرسة على بعد ٢ كيلومتر عن منازل التلميذات ، كما أنه انخفض الى ٣٠٪ عندما كانت المدرسة على بعد أكثر من ٢ كيلومتر عن المنازل (عن: 47 Rihani, 1993, p 47) . من جهة أخرى ، فإن مشاركة الإناث في الأعمال المنزلية والزراعية تجعلهن يتغيين عن المدرسة ، ثم تدفعهن الى التسرب كي لا يضطررن لإعادة الصف أو الي التعويض عما فاتهن. وهكذا، فإن نقص الوعى القطيمي بسبب العادات والتقاليد، والاتجاهات المحافظة ، خاصة في محافظات الصعيد ، بالإضافة الى ارتفاع تكاليف التعليم ، والخفاض مستوى المعيشة والدخل في هذه المحافظات يدفع الأهالي الى حرمان أبنائهم - خاصبة الإنباث - من التعليم (معهد التخطيط القومي ، ١٩٩٤، ص ٥١) . من جهة أخرى ، بينت إحدى الدر اسات أن مستوى التعليم في الأسرة وعلى مستوى المجتمع المحلى محددات مهمة لمدى الإلتحاق بالتعليم ، وأن لتعليم الأم وقعا أقوى في رفع احتمال الإلتحاق بالتعليم الإبتدائي ، خاصة بالنسبة للإناث ، وأن ارتفاع التحصيل التعليمي لمالم لم تأثير واضح على زيادة احتمال إكمال هذا التعليم ، بينما لا يؤثر تعليم الأب بشكل واضح (نادر فرجاني وأخرون ، ١٩٩٤) .

هذا ، ويشير تقرير اليونيسف ١٩٩٤، الى أن نسبة الإساف اللاتي وصلن الى مستوى الصف الحامس من المرحلة الابتدائية (وهو الحد الادنى من التعليم الذي يجب أن يتسلح به كل طفل) بلغت في مصر ٨٠٪ (UNICEF, 1994, p 20) . وهذا من شأته أن يضاعف مشكلة الأمية المستفحلة أصلا ، خاصة وأن دراسة أجراها البنك الدولي بالتصاون مع مركز البحوث

التربوية في مطلع الثمانينات قد بينت أن مستوى المهار ات الأساسية ، في القراءة والكتابة والرياضيات ، التي يكتسبها من يكملون ٤ سنوات من التعليم الابتدائي يقصر عن محو الأمية الوظيفية ، ويتردى المستوى أكثر بالنسبة لمن يتركون المدارس ، حتى ولو في السنة السادسة . كما تظهر الدراسة أن مستوى تحصيل البنات في المهارات الأساسية أقل بوجه عام من البنين ، كما أن تحصيل التلاميذ أدنى بوجه عام في الريف عن الحضر (نادر فرجاني ، ١٩٩٣) . وتظهر دراسة أخرى أن إنجاز البنات يقل عن الصبية في البينات الإجتماعية الأفقر ، وذلك بسبب التحيزات ضد تعليم البنات ، وضعف الدعم المجتمعي لاكتسابهن المهارات الأساسية (حيث يتلقى الذكور دعما مجتمعيا في المهارات اللغوية أقوى من الإناث من خلال ارتياد المساجد ومخالطة الرجال الذين يفوق تحصيلهم النساء بوجه عام) ، كما تظهر أن مستوى الإنجاز ما فتى يتدنى منذ أواخر الثمانينيات ، وأن تخفيض عدد صفوف المرحلة الإبتدائية إلى خمسة فقط ، في عام ١٩٨٨ ، قد أدى إلى تدهور واضح في اكتساب المهارات الأساسية ، إذ أن من أكملوا التعليم الإبتدائي في سنة صغوف حققوا مقدرة أعلى في تلك المهارات عمن أكملوا المرحلة في خمسة صفوف فقط ، فقد اطرد انخفاض مستوى هذا الإكتساب عبر دفعات إكمال التعليم الإبتدائس في السنوات ١٩٨٨ حتى ١٩٩٣ بحوالي ٢٥ نقطة منوية في القراءة والكتابة ، وقرابة ٧٠ نقطة منوية في الرياضيات . كما انخفضت نوعية التعليم بمعدل أسرع في المناطق التي تعاني من انتشار الفقر وتردى البنية التعليمية . هذا ، ويظهر أن لتعليم كل من الأب والأم أشرا ايجابيا على اكتساب المهارات الأساسية ، خاصة في الرياضيات (نادر فرجاني وآخرون ، ١٩٩٤ } .

لقد أظهرت الدراسات العديدة في معظم دول العالم أن عوائد التعليم في مرحلة ما قبل المدرسة وفي مرحلة التعليم الأساسي تكون أكثر ارتفاعا من أي شكل آخر من الإستثمار في البشر . ولهذا ، فهناك حاجة ملحة لكي يضم متخذو القرارات وخبراء التعليم هذه المسألة في قمة اهتماماتهم (معهد التخطيط القومي ، ١٩٩٥ ، ص ٧) .

٤ - مرحلة التطيم الثانوي

يتيين من الجدول رقم (٣) أن تعمية الإنساف المعجلات في التعليم الثانوي العام إلى إجمالي المعجلان قد ارتفعت أيضا في السنوات الأخيرة من ٢٧٪ في عام ١٩٨٠ فيلى ٢٠٥٪ في عام ١٩٨٠ فيلى ١٩٨٠ كما يتبين من الجدول رقم (٤) أن معدلات قيد الإنساف الإجمالي (مقارنة بعدد السكان في نفس الفقة العمرية) قد ارتفعت من ١٩٠٥٪ في عام ١٩٨٠ الى ١٩٨٠ في عام ١٩٨٠ بالإضافة الى ذلك ، يتحمن أداء الإلساث الدراسي باطراد ، وتشير أرقام وزارة التعليم إلى أن البنات يتفوقن على البنين من حيث الخفاض معدلي الرموب والتسرب وارتفاع معدلات النجاح بينهن (معيد لتخطيط لقومي ، ١٩٩٤، من ٣١).

إلا أن الجدول رقم (٣) يبين من جهة أخرى عدم الممجام في توزيع لمسب الإقباث على الفروع الثانوية المختلفة ، حيث تركزن في عام المهروع الثانوية المحتلفة ، حيث تركزن في عام الإعلام 1947/٩٢ بنسبة ٢٠٨٤٪ من إجمالي المسجلين في التعليم الثانوي التجاري، وينسبة ٢٠٨٨٪ والمناسبة في التعليمين الفنينين الصناعي والزراعي الى ٢٨٨٠٪ لا ٢٨٠٪ على التوالى . ويلاحظ أن نسبة الإناث في شعبة الرياضيات بلغت ٢٦,٦٪ لقط في عام ١٩٨ - ١٩٩١، مما يؤثر على نسب التحالهين بالكليات التي توهلهن للعمل في المجالات غير التقليدية ، كالمناسبة والبرول والتعدين والمعاهد القنية الصناعية (المجلس القومي الالمكترونيات والبترول والتعدين والمعاهد القنية الصناعية (المجلس القومي المطافة والأمرامة ، ١٩٩٤ من ٣٣ - ٢٤) ويؤدي بالتالي الى تركزهن في الأعمال الثقابية المائلة والسكرتارية .

من جهة أخرى ، لا يزال يلاحظ وجود فجوة بين معدلات قيد المجمعين الإجمالية في التعليم الشادي، ١٩٦٧٪ المحمدلات ٢٩٦٦٪ بالنسبة الذكور و ٢٩٦٥٪ قط بالنسبة الذكور و ٢٩٦٥٪ قط بالنسبة الذكور و ٢٩٥٥، كما يتبين من الجدول رقم (٤) . بل ويشير تقرير التمية البشرية – مصدر ١٩٩٤ المي أن معدلات القيد الاجمالية للإناث في التعليم الثانوى قد بلغت ٢٥,٩ ، ققط في

عام ١٩٩٠. وهذا يدل على أن معدلات قيد الإنساش في هذا التطيم لا تزال منغضة نوعا ما، خاصة إذا ما قورنت بالمعدلات المماثلة في بلدان أخرى، حيث بلغت في العام نفسه على سبيل المثال: ١١٣٪ في اسبانيا ، ١١١٪ في الدنمارك ، ١٠٤٪ في كندا ، ١٠٠٪ في ألمانيا الاتحادية ، ٩٠٪ في اللاتحادية ، ٩٠٪ في المورين ، ٩٠٪ في قبرص ٨٩٪ في اسرائيل (- ١٥٥. ١٩٥٤ ع. ١٩٥٠) .

هذا ، وتتفاوت تسب القيد الإجمالية للإنك حسب مكان الإقامة ، فغي حين بلغت ٢٦٪ في الوجه حين بلغت ٢٦٪ في الوجه الدري ، والى ٣٤٪ في الوجه البدري ، والى ٣٤٪ في الوجه القبلي ، وذلك في عام ١٩٩٠، كما يتبين من الجدول رقم (٥) . وطبعا تتخفض هذه النسب أكثر في أرياف المحافظات بسبب الاتجاهات المحافظة وانخفاض المستويات الاقتصادية.

٥ - مرحلة التطيم العالى

يتين من الجدول ركم (٣) أن نسبة المممجلات في التطهر العالى في مصر إلى إجمالي المسجلين في هذا التعليم قد ارتفعت من ٣٧٪ في عام ١٩٨٠ الى ٣٥٪ في عام ١٩٩٠ ، أي أنه لا تزال هناك فجوة كبيرة بين نصيب كلا الجنسين .

ويتبين من الجدول رقم (٤) أن معدل القيد الإجمائي للإباث في التعليم المعالي المبارغ المبارغ المبارغ المبارغ عام ١٩٩٠، وهي نسبة متدنية كما نلاحظ، علما بأن معدلات الالتحاق الإجمالية لإتناث في التعليم العالي بلغت في العام نفسسه على سبيل المثال : ٨,٨٨٪ في كندا ، ٨٠٪ في الولايات المتحدة الأمريكية ، ٣,٣٪ في الأرجنتين (١٤٠٤-١٤٥ العمريك) للمبارغ المتحدة الإمريكية ، ٤٣,٣٪ في الأرجنتين (١٤٥٤-١٤٥ العمريك) .

و من المؤكد أن معدلات القيد الإجمالية في التعليم العالي تتخفض كثير ا في الريف مقارنة بالحضر. ويتبين من الجدول رقم (٣) كذلك أن نسب الإناف في التعليم العالمي تمثلف حسب الفروع ، حيث بلغت 2 % و 2 % في العلوم الإنسانية والتربية على التوالي في عام ١٩٩٠، في حين انخفضت الى ٢٦٪ في العلوم الطبيعية والهندسية . ومن المرجح أن هذه النسبة الأخيرة قد ارتفعت الى هذا الحد نتوجة التحاق الإنساث بفروع الكيماء والأحياء والفيزياء ، وهي فروع تودي غالبا الى مهنة التدريس ، وعلى الأرجح فإن نسبة الإنساث في الفروع الهندسية جدا ، علما بأن نسبة الإنساث في الفروع العلمية والهندسية بلغت في العام نفسه ، على سبيل المثال : ٤٨٪ في جامايكا و ٤٠٪ في كوبا (101 - 49 pp 149) .

هذا ، وتشير البيانات الإحصائية المتعلقة بخريجي الجامعات المصرية في الأعوام الأخيرة إلى انخفاض نسبة الخريجات في تخصصات الهندسة الأرديات في تخصصات الهندسة (٦٪) والتكنولوجيا (٦٪) (والتكنولوجيا (٦٪) والتكنولوجيا (٦٪) وذلك نتيجة لانخفاض التحاق الإناث بشعبة الرياضيات في التعليم الشانوي ، كما ذكرنا أعلاه (هشام الشريف ، في : المجلس القومي الطفولة والأمومة واللجنة القومية للمرأة ، ١٩٩٤، ص ٣٧) .

أما بالنسبة لمجموعة المعاهد الفنية الصناعية ، فقد ارتفعت نسبة الإناث إلى جملة المسجلين من ٥,٧٪ في عام ١٩٨٤/٨٣ إلى ٥٨٠٪ في عام ١٩٨٤/٨٣ ويعود ذلك إلى دخول تخصصمات دقيقة في هذه المعاهد مثل المسريات والإلكترونيات التي استوعبت أعدادا متزايدة من الإناث (لحمد حسن براهيم ومحمد نعمان نوفل ، في : المجلس القومي للطفولة والأمومة واللجنة القومية للمرأة ، ١٩٩٤، ص ١٩٥٠) .

أما في كليات التربية النوعية – وهي كليات جديدة في نظام التطيم المصري تقتصر على تخصصات لا تدرس في كليات التربية ، كالتربية الفنية والإقتصاد المنزلي - فقد كانت نمبة الإناث ٢٠٤٦٪ عندما بدأت في عام ١٩٩٠/٨ الأن أغلب هذه الكليات بدأت بتخصص الإقتصاد المنزلي الذي ينظر إليه على أنسه ليمس رجاليا ، وأصبحت نسبة الإنداث في

حدود ٧٠٪ في عام ١٩٩٣/٩٢ و يتأثر اتجاه انصر أف الطلاب عن الالتحاق بهذه الكليات كونها تعد الخريجين المتدريس في مرحلة التعليم الأساسي ، وبالثالي فهي لا تشكل عنصر جنب الذكور الذين "يترفعون" عن التعامل مع الأطفال . كذلك ، فإن كليات رياض الأطفال تقتصر منذ إنشائها في عام ١٩٩٠/٨٩ على الطالبات فقط ، دون وجود سبب جوهري يمنع الذكور من الإلتحاق بهذا التخصص ، والذي يجعل الرجل فيما بعد يتغيب عن عملية تربية الأطفال ، سواء في دور الحضائة أم في المنزل . وهذا النظام يعبر عن نظرة المجتمع التغليدية لعملية التربية (لحمد حسن إبراهيم ومحمد نعمان نوفل ، في المجلس القومي للطفولة والأمومة واللجنة القومية للمرأة ، ١٩٩٤، من ١٥٨ – ١٩١٥) .

٦ -- متوسط عدد سنوات الدراسة للنساء

لقد تحسن متوسط سنوات الدراسة المصريات ، فبعد أن كان يساوي ابرا سنة في عام ١٩٦١ بالنسبة النسبة للرجال ، فقد كان الإرتفاع الى سنتين ونصف في عام ١٩٦٦ أما بالنسبة للرجال ، فقد كان الإرتفاع أكثر أمية حيث زاد هذا المتوسط من ٢٠٩ سنة المي ٥ سنوات فيما بين العامين المذكورين (ممهد التخطيط القومي، ١٩٩٤، ص ٣٣) ، هذا مع العلم بأن تقرير البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لعام ١٩٩٤ قدر متوسط سنوات الدراسة للإناث المصريات (٢٠ سنة فأكثر) بـ ١٩٩٧ قد قدر متوسط سنوات الدراسة منخفض جداً مقارنة بمتوسط سنوات الدراسة للإناث في البلدان الأخرى ، منظفض جداً مقارنة بمتوسط سنوات الدراسة الابراسة في العام نفسه على سبيل المثال: ١٩٥٧ سنة في الولايات المتحدة الأمريكية ، وحوالي ١٢ سنة في كندا وفرنسا والنووج ، و ٩٠٥ سنة في الأرجنتين ، و ٩٠٦ سنة في إسرائيل (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ١٩٩٤ وص ١٢٨) .

من جهة أخرى ، يلاحظ تفاوت في مصر بين المناطق الجغرافية في هذا المجال ، فقد بلغ متوسط سنوات الدراسة بالنمية للإناث ٢٫٢ سنوات في المحافظات الحضرية في عام ١٩٨٦، في حين لم يتجاوز ١٩٨٦، سنة في ريف

الوجه البحري ، و ١,٣ سنة في ريف الوجه القبلي وريف محافظات الحدود، كما يتبين من الجدول رقم (٦) ، ويرجع ذلك الى نقص الأبنية المدرسية والمدرسين ، مع الزيادة السكانية الكبيرة وزيادة عدد التلاميذ ، وعدم الاهتمام بتعليم الإناث بسبب المعادات والتقاليد ، ونقص الموارد المونجهة من قبل الحكومة التعليم في محافظات الصعيد ، وخاصة في الريف ، وانخفاض مستوى الدخل ، وانخفاض ما تخصصه الأسرة للإنفاق على التعليم (معهد التخطيط الغومي ، ١٩٩٤، ص ٤٧ - ٤٨) .

وهكذا نرى أنه ، رغم التطور الذي أحرزته مصر على صعيد التعليم بعامة ، وتعليم الإناث بخاصة ، فإن الحاجة لا تزال كبيرة لردم الفجوة بين الجنسين ، ورفع نسب القيد الإجمالي للبنات في مختلف المراحل التعليمية ، وتأمين تكافؤ الفرص بين المناطق الجغرافية . كذلك ، تحتاج الخدمات التعليمية الى زيادة الموارد المالية المخصصة لها لتفابل الزيادة السكانية والزيادة في أعداد من هم في سن التعليم حتى تتمكن من الاستيعاب الكامل لهذه الأعداد في مرحلة التعليم الإلزامي ، ومن تخفيض كثافة القصول ، ومن معدلات عدد التلاميذ للمدرس الواحد ، وإلغاء الفترات الدراسية (معهد التفطيط الفومي، ١٩٩٤، ص ٥٠). هذا ، ومن الضروري التركيز في التوسع التعليمي على مرحلة التعليم الأساسي الذي يسمح بحد أدنى من التعليم للغالبية العظمى من أبناء المجتمع ، يقى الأفراد من شبح الأمية ، بدلا من التركيز على إنشاء الجامعات رغم تكلفتها المرتفعة (ماهد رمزي ، في : نادية حايم وأخرون ، ١٩٩٤ ، ص ٥٨) ، إذ يتبين من توزيع الإنفاق على التعليم حسب المراحل المختلفة أن هناك تحيزا ضد التعليم الإبتدائي الذي يضم ٥٩ ٪ من اجمالي الطلبة لايحصلون إلا على ٣٤٠٧ ٪ من نفقات التعليم ، بينما يحصل طلبة الجامعات على ٣٢ ٪ من نفقات التعليم وهم لايشكلون سوى ٥,٤ ٪ من إجمالي الطلبة ، أي أن المشكلة الاتعود إلى نقص ميز انية التعليم بل إلى نوع السياسات المتبعة وما تتضمنه من أولوبات (جنان السمالوطي ، في : المجلس القومي للطفولة والأمومة واللجنة الفومية للمرأة ، ١٩٩٦ ، ص ٩١-٩٢) .

الفصل الثانق

الواقع الصحي للمرأة

يزكد الدستور المصري في المادة (١٦) أن الدولة تكفل الخدمات الصحية ، وتعمل بوجه خاص على توفيرها للقرية ... كما تقص المادة (١٧) أن الدولة تكفل خدمات التأمين الإجتماعي والصحى ... (مركز الأمرام المتنظيم والمحروفيلم ، ١٩٧٧) ، ولهذا تمعى الدولة جاهدة لتأمين تلك الخدمات ضمن الإمكانات المالية المتاحة والظروف الثقافية المحددة .

وتشير التقارير المختلفة الى أن المستوى الصحي للمرأة المصرية قد تحسن في السنوات الأخيرة ، فقد ارتفع متوسط العمر المتوقع عند الولادة للنساء ، وانخفضت معدلات وفيات الأمهات والأطفال الرضع ، وانخفض معدل الخصوبة ، وزادت نسبة النساء اللاتي يستخدمن وسائل منع الحمل ... وذلك بسبب تأمين شبكة من المستشفيات العامة ، والوحدات الطبية في مختلف مناطق مصر ، والتوسع في تأمين مياء الشرب الصالحة ، والصرف الصحي والخدمات الطبية الوقاتية والعلاجية ، إلا أن فاعلية الخدمات الصحية لا تزال دون الكفاية المطلوبة ، فلم تصل بعد شبكة مياه الشرب النقية – على مديل العثال إلى منازل خمس سكان الحضر وخمسي سكان الريف (معهد التخطيط القومي ، ١٩٩٥ ، ص ١٧) ، ولا تزال هناك تحديات صحية كثيرة تواجه المسؤولين ، كما نتين من الققرات التالية :

١ - العمر المتوقع للإناث عند الولادة

يعكس مؤشر العمر المتوقع عند الولادة مستوى مختلف الظروف الصحية للسكان . وفي مصر، ارتفع متوسط العمر المتوقع عند الولادة بالنسبة للإناث من ٥٨,٢ سنة في عام ١٩٨٥/٨٤، الى ٦٥,٩ سنة في عام ١٩٩٣/٩٢ ، كما ارتفع بالنسبة للذكور من ٤٩٥٥ سنة الى ٦٢,٥ سنة بين العامين المذكورين ، كما يتبين من الجدول رقم (٧) . أما تقرير البنك الدولـــى لعام ١٩٩٤، فقد قدر متوسط العمر المتوقع للإناث في مصر بـ ٦٣ سنة في عام ١٩٩٢ (ص ٢٥٠) ، كما قدر تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنماني لعام ١٩٩٤ هذا المتوسط بـ ١٢،١ سنة (ص ١٤٤). هذا، ويشير تقرير معهد التخطيط القومي لعام ١٩٩٤ الى التفاوت بين المحافظات في هذا المتوسط، ففي حين بلغ ٦٥ سنة في المحافظات الحضرية والوجه البحري، بلغ ٦٤ سنة في محافظات الجنوب ، ثم انخفض الى ٦٢ سنة في الوجه القبلي (ص١٢٤) ، علما بأن العمر المتوقع للإناث قد بلغ في عام ١٩٩٢ ، على سبيل المثال : ٨٠,٢ سنة في هونج كونج ، ٧٨,٣ سنة في كوستاريكا، ٧٧,١ سنة في سنغافورة ، ٦٩,١ سنة في الأردن (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، ١٩٩٤، ص ١٤٤). وهذا يرجع إلى تفاوت مستوى الرعاية الصحية بين المناطق ، ومدى توافر المياه النقية والصرف الصحى ، إلى ... فقد بينت معلومات عام ١٩٩٥ أن نصيب الفرد من مياه الشرب النقية ، على سبيل المثال ، قد بلغ ٢٠٤ ليترات في اليوم في محافظة القاهرة ، في حين بله ١٠٠ ليترا في اليوم فقط في محافظة المنيا ، و ٧١ ليترا في محافظة المنوفية ، و ٧٧ ليترا في محافظة البحيرة ، و ٨٢ ليترا في كل من محافظتي بنبي سويف والشرقية ، إلخ. (رئاسة مجلس الوزراء ، ١٩٩٥) .

٢ - وفيات الأمهات والرضع وسوء تغذية الأطفال

يعد مؤشر معدل وفيات الأمهات أثناء المولادة لكل ١٠٠ ألف مولود
هي من المؤشرات الرنيسية القياس المستوى الصحبي للأم وقد انخفضت
معدلات وفيات الأمهات في مصر بالنسبة لكل ١٠٠ ألف حالة من المواليد
الأحياء من ١٢٤ حالة في عام ١٩٨٠ إلى ٥٨ حالة في عام ١٩٩٠. ولكن
مسحا بيانيا عن معدلات وفيات الأمهات في عام ١٩٩٣/٩٢ أشار إلى أن هذه
المعدلات كانت ١٨٤ حالة لكل ١٠٠ ألف مولود حي (معهد التخطيط القومي،
١٩٩٤، ص ٣٦) . ويرتقع هذا المعدل في الوجه القبلي ليصل السي ٢٤٠

حالة، بينما ينخفض في الوجه البحرى الى ١٤٨ حالة (معهد التخطيط القومي ، ١٩٩٤، ص ١٢٤). هذا ، ويقدر تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام ١٩٩٤ معدل وفيات الأمهات في مصر لعام ١٩٨٨ بـ ٣٠٠ حالة ، في حين كان هذا المعدل في العام نفسه على سبيل المثال : ٤ حالات فقط في بلجيكا والنروج والدانمارك ، ٥ حالات في الولايات المتحدة الأمريكيــة ، ٧ حــالات في السويد ، ١٠ حالات في قبرص ، ٣٦ حالـة في اسرائيل وهونج كونج (برنامج الأمم المتصدة الإنسائي ، ١٩٩٤، ص ١٨٤). وتُشير دراسة لوزارة الصحة والسكان أن أسباب ارتفاع معدل وفيات الأمهات يعود في ٤٢٪ من الحالات إلى تأخر طلب العناية الطبية من قبل الأمهات والأسرة ، وتعود في ٤٧٪ من الحالات إلى انخفاض مستوى العنابة المقدمة ، وفي ١١٪ من الحالات الى الخدمات الصحية المتعلقة بنقص الدم أو وسائل الإنتقال أو الأدوية والتجهيزات (Ministry of Health & Population , 1996 , p. 3) . كل هذا يشير إلى أن الرعاية الصحية للأمهات الحوامل في مصر لا تزال تحتاج الى مزيد من الجهود . ومن الأدلة على ذلك أن نسبة الحوامل اللاتي حصان على رعاية قبل الولادة في عام ١٩٩١ بلغ ٥٢,٢% ، منهن ١٤٪ فقط تلقين رعاية دورية منتظمة . وتتخفض نسبة حالات الولادة التي نتم في حضور الأطباء الى الثلث ، كما تصل نسبة النساء اللاتي يلدن في مؤسسات صحية الى الخمس . وتشير در اسة وزارة الصحة والسكان إلى أن ٧٣,٥٪ من الولادات تتم في المنازل ، وأن ٤٦٪ من الولادات تتم بحضور أشخاص مؤهلين (أطباء أو ممر ضات متدربات) ، وأن ٨٢٪ من الأمهات لايتلقين عناية طبية بعد الولادة (Ministry of Health & Population , 1996 , p. 2 - 3) . وتظهر المؤشر ات التفصيلية أن الخدمات الصحية المقدمة للحوامل تقل في المناطق الريفية والوجه البحرى ، فبينما تحصل ٧٣.٤٪ من الحواسل على مساعدات طبية في المحافظات الحضرية ، فإن نسبة من يحصلن على هذه المساعدة تبلغ ٤٩١١٪ في محافظات الوجه البحري ، و٤٧.٤٪ في محافظات الصعيد ، وبينما تبلغ نسبة الولادات التي تتم في المنازل ٤٣.٧٪ من مجمل الولادات في المحافظات الحضرية ، فإنها تصل إلى ٧٦,٧٪ في محافظات الوجه البصري، وإلى ٨٢,١ في محافظات الصعيد (اللجنة المصرية التحضيرية لمنتدى الهيئات الأهلية المرأة ، ١٩٩٥ ، ص ٢٦) . هذا وقد قدر تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنماني (۱۹۹۶) تمسية النساء اللواتي يحصلن على رعاية قبل الولادة في مصر بد ٤٠٪ فقط . وهذه نسبة صنيلة إذا ما قورنت بمثيلاتها في بعض البلدان الأخرى ، حيث بلغت على سبيل المثال : ١٠٠٪ في قطر وقبرص ، ٩٨٪ في بربادوس ، ٣٩٪ في جمهورية كوريا ودومينيكان (ص ١٥٠) . كذلك قدرت نسبة النساء اللواتي يتلقين مساعدة متدرية خلال الولادة في مصر ب ٤٧٪ مقابل ١٠٠٪ في قبرص وكوريا وسنغافورة ويلجيكا وبلغاريا وألمانيا والسويد ، و ٩٩٪ في استراليا واسرائيل وهنغاريا واللوكسمبورغ (٥٩٠ الله الوكسمبورغ (١٩٠ الله ١٩٠ الله ١٩٠ الله ١٩٠ الله واللوكسمبورغ (١٩٠ الله ١٩٠ الله ١٩٠ الله ١٩٠ الله ١٩٠ الله واللوكسمبورغ (١٩٠ الله ١٩٠ الله ١٩٠ الله ١٩٠ الله وهنغاريا والله الله ١٩٠ اله ١٩٠ الله ١

هذا ، وقد بلغ عدد المعكان مقابل كل طبيب في مصر ١٣٢٠ نسمة في عام ١٩٩٠ ، وهذا عدد كبير إذا ما قورن بمثيله في الدول الأخرى ، حيث بلغ عدد السكان مقابل كل طبيب، على سبيل المثال ، في العام نفسه : ٣٠٠ في بلغ بلجيكا ، ٣٥٠ في اسرائيل وفرنسا، ٣٧٠ في السويد ، ٢٠٤ في أمريكا ، ٢٥٠ في فنزويلا ، ٢٥٠ في قير (برنامج الأمم المتحدة الإنساني، ١٩٩٤، عن ١٨٤٠) . ويبدو أن عدد المسكان مقابل الطبيب الواحد في مصر يختلف كثير احسب المناطق الجغرافية ، ففي حين نجد طبيبا لكل ٢٤٠ نسمة في محافظة القاهرة في عام ١٩٩٥ ، فإننا نجد على سبيل المثال طبيبا لكل محافظة الشرقية، وطبيبا لكل ٢٠٩٧ نسمة في محافظة الشرقية، وطبيبا لكل ٢٠٩٧ نسمة في محافظة القليوبية ، وطبيبا لكل ٢٠٩٧ نسمة في محافظة القليوبية ،

من جهة أخرى ، يلاحظ نقص في هيئة التعريض بشكل واضع في المستشفيات العامة والخاصة وعيادات الأمومة والطفولة ، مما يؤدي الى ضعف الخدمات المقدمة للمرضى (مؤمنة كامل ، في : المجلس القومي للطفولة والأمومة واللجنة القومية للمراة ، ١٩٩٤، ص ١٩٤) . بالإضافة إلى ذلك ، تظهر البيانات انخفاضا في الإنفاق الصحي في وزارة الصحة في السنوات الأخيرة بالنسبة لميزانية الدولة وبالنسبة للناتج المحلي الإجمالي من ٢٠٣ / و٢٠ / على التوالى في عام ١٩٩٤/٩٣ ، وقد أدى

ذلك إلى معاناة المستشفيات الحكومية من نقص في الموارد ، وأدى إلى إهمال التجديد والإصلاح ، وإلى نقص شديد في التسهيلات العلاجية ، وجعل العديد من المستشفيات المجانية تلزم مرضاها، حتى الفقراء منهم ، بدفع ثمن الأدوية ومسئلزمات العلاج الأخرى ، أو فرض توفيرها من قبلهم من مصادرهم الخاصة (اللجنة المصرية التحضيرية لمنتدى الهيئات الأهلية للمراة ، ١٩٩٥ ، ص ١٦ و ص ٢٢) .

ويصاحب ارتفاع معدلات وقيات الأمهات في فترات الحمل والولادة ارتفاع معدلات وفيات الأطفال الرضع (دون سنة) . وتبين بعض التقارير أن هذه المعدلات في مصر قد انخفضت من ١٦٩ حالة لكل ألف مولود حي عام ١٩٩٠ (اليونسف ، ١٩٩٤ سن٤) . وينين بعض المادود حي الإ أن تقرير الأمم المتحدة الإنمائي (١٩٩٤) يقدر هذا المعدل بـ ٥٨ حالة في عام ١٩٩٢ ، مع العلم بأن مختلف التقارير تشير الى أن هذه المعدلات غير دقيقة ، نظر العدم تسجيل جميع حالات الوفيات ، خاصة في الأرياف . وعلى أية حال فإن معدلات وفيات الأطفال الرضع في مصر لا تزال مرتفعة إذا ما قورنت بمثيلاتها في بلدان أخرى ، حيث بلغت لكل ألف مولود حي في عام ١٩٩٤ وعلى سييل المثال فقط: ٦ حالات في هونج كونج ، ٨ في سنغافورة ، ٩ في قبرص ، ١٤ في ماليزيا (برنامج الأمم المتحدة الإثمائي ،

من جهة أخرى ، تشير دراسة عن حالة الطفل في مصر، في الفترة من جهة أخرى ، تشير دراسة عن حالة الطفل في مصر، في الفترة الألف ، وتقل قليلا عن وفيات الرضع من الإنك ، وتلين الألف) ، وتنين الألف) ، وتنين التفاصيل حسب العمر والجنس أن الوفيات التي تتم في الشهر الأول بعد الميلاد ترتفع عند الذكور (٣٤ في الألف) عنها عند الإنك (٢٥ في الألف) ، ولكن الموقف ينعكس بالنسبة للوفيات التي تحدث بين الأطفال فوق سن شهر وأقل من سنة ، حيث تزيد معدلات وفيات الرضع من الإنسان (٨٨ في الألف) عن الذكور (٢٤ في الألف) ، مما قد يشير الى فوع من التمييز في العالمية المحمية للأطفال تبعا للجنس ، ولصالح الذكور، في هذه المرحلة في العالمية المحمية للأطفال تبعا للجنس ، ولصالح الذكور، في هذه المرحلة

الدثيقة من العمر (للمجلس القومي للطفولة والأموسة ، ١٩٩٤, ص ٣٨ - ٣٩) . فللذكور الأفضلية والأولوية في تناول الطعام المحدود ، كما أنهم المفضلون في الحنايية في الحصول على الخدمات الصحية الضروريية . ويبرز التمييز في العنايية بين الجنسين لصالح الذكور بصفة خاصة في الإهتمام بإتمام التطعيمات ، مصا يجعل معدلات وفيات الأطفال الذكور يجعل معدلات وفيات الأطفال الذكور (اللجنة المصرية التضيرية لمنتدى الهيئات الأهلية ، ١٩٩٥ ، عس ١٦ و ٢٠) .

هذا ، وقد الخفضت معدلات وفيات الأطفال دون الخامسة في مصدر لكل ألف مولود هي من ٢٥٨ في عام ١٩٥٠ فيالى المامسة في عام ١٩٥٠ فيالى ٥٥ في عام ١٩٩٠ فيالى ٥٥ في عام ١٩٩٠ واليونيسف ، ١٩٩٤، ص ٢٦ و ٨٠) ، وقد بلغت نسبة ناقصي الوزن (دون الخامسة) ٤٠٠٪، والمصابون بالهزال (٢١ – ٣٣ شهرا) ٢٠٪٪ والمصابون بتوقف النمو (٢٤ – ٥٩ شهرا) ٣١٠٥٪ وذلك عام مصدر المام عام، ١٩٩٤، ص ١٧ - ١٨) ، ويشير تقرير التتمية البشرية في مصدر لعام ١٩٩٥ أن ثلث الأطفال في سن ما قبل المدرسة يعانون من قصور النمو (معار عام) ، ولا تتوافر تفصيلات حسب الجنس في هذا المجال .

كل ما نقدم ، يستدعي المزيد من الاهتمام بخدمات الرعلية الصحية الأولية ، خاصة للفقراء وسكان المناطق الريفية ، كما يستدعي العمل على رفع مستوى التعليم والوعي لدى الأمهات ، ذلك أن الجهل – كما قال قاسم أمين (١٩٩٣ أو ١٩٩٣ ب) – يجعل الأمهات بالخرافات ، وتأخذ من وسائل وقاية طفلها من المضرات تعليق التعاويذ وماشابه ، وكثيرا ما تقتل الأمهات الجاهلات أطفالهن أو يجلبن عليهم أمراضا وعاهات مزمنة بسبب جهلهن بقواعد الصحة . وواقع الأمر أن تقرير البنك الدولي لعام ١٩٩٠ قد أشار إلى أن وفيات أطفال الأمهات الأميات تبلغ ثلاثة أضعاف وفيات أطفال الأمهات الأميات تبلغ ثلاثة أضعاف وفيات أطفال الأمهات الموققة في هذا التقرير المي أن كل سنة من سفوات تعليم الأم تؤدي الى انخذي الى انخذال دون سسن الخامسة بمقدار ٩٪ (عن ناهد رمزي ، مركز دراسات المراة الجديدة ، ص ٤٨).

٣ -- معدل الخصوية

وترتبط المعدلات المرتفعة لوفيات الأمهات في فترات الحمل والولادة ، ووفيات الأطفال الرضع بارتفاع معدلات الخصوبة وتكرار الحمل والولادة ، ذلك أن الولادات الكثيرة والمتقاربة تعتبر سببا رئيسيا للمرض وسوء التغذية والوفاة لكل من الأمهات والأطفال ، خاصة إذا لم تتوافر الخدمات المحدية الكافية، بينما يسهم تقليل عدد الولادات في تحسين صحة النساء ، ويزيد من فرص بقاء الأطفال ويحمن تغذيتهم وصحتهم وتعليمهم (اليونيسف ، ١٩٩٣، م

وقد اهتمت الحكومة المصرية منذ زمن طويل بتنظيم الأسرة في محاولة لخفض الخصوبة ، وبالتالى خفض معدلات النمو السكاني السريع ، فانخفض المعدل العام للخصوبة من ٥,٣ في عام ١٩٨٠ الى ٣,٩ في عام ١٩٩٢، كما زادت نسبة استخدام النساء لموانع الحمل من ٢٤,٢٪ في عام ١٩٨٠ الى ٤٧,١٪ في عام ١٩٩٢ (المجلس القومي للطفولة والأمومة، ١٩٩٤، ص ٣٩) . هذا، ويلاحظ تفاوت في هذا الصدد بين المحافظات ، ففي حين بلغ معدل الخصوبة في المحافظات الحضرية ٢,٩ في عام ١٩٩١، بلغ هذا المعدل ٣,٩ بالنسبة لحضر الوجه القبلي ، و ٤,٩ بالنسبة لريف الوجه البحرى ، وقفز الى ٦,٧ بالنسبة اريف الوجه القبلي . كذلك تتفاوت نسب النساء اللواتي يستخدمن موانع الحمل حسب المناطق الجغرافية ، ففي حين بلغت هذه النسبة ٥٩٪ في عام ١٩٩٧ في المحافظات الحضرية، بلغت ٥١٪ في ريف الوجه البحرى ، و ٢٤٪ فقط في ريف الوجه القبلي (المجلس القومي الطفولة والأمومة ، ١٩٩٤، ص ٤٠) . ويالحظ أن النعساء المتعلمات من الطبقات الوسطى والعليا يمارسن تنظيم الأسرة أكثر من النساء اللواتي ينتمين الى الطبقات الاقتصادية والاجتماعية الدنيا ، ويدركن بطريقة أفضل أهمية الممارسات الصحية (Abdel Kader . 1992 p 19) ، وعلى أيـة حـال ، تبقى معدلات الخصوبة في مصر مرتفعة ومعدلات استخدام وسائل مثع الجمل منْحُقْضَة إذا ما قورنت بمثيلاتها في البلدان الأخرى ، حيث بلغ معدل الخصوبة في عام ، ١٩٩٠ على سبيل المشال : ١,٥٠ في النمسا و إيطاليا وهولندا، ١,٤ في ألمانيا الاتحادية ، ١,٧ في هونسج كونسج وكنسدا وفللندا واليونان واليابان والنروج و إسبانيا والسويد (67 ، 28 و 28 - 199. (UN , 1991 , pp. 26 - 28 شربيل كذلك فإن نسبة النساء اللواتي يستخدمن وسائل منع الحمل بلغت على سبيل المثال : ٩٥٪ في تشيكوسلوفاكيا ، ٨١٪ في النمسا ، ٧٨٪ في ألمانيا والسويد (67 ، 28 ، 28 ، 29 ، (UN, 1991, pp. 26 ، 28 ، 40)

كل ما تقدم يجعل اللغمو المسكائي في مصر مرتفعاً ، حيث بلغ ٢٠٤ في الفترة مسن ١٩٩٧ - الفترة مسن ١٩٩٧ - الفترة مسن ١٩٩٧ - الفترة مسن ١٩٩٠ - ١٩٩٠ بحيث بلتهم نسبة كبيرة من نمو الدخل ، ويبقي البلاد ضمن الدول ذات الممترى المنخفض للتمية البشرية، رغم اهتمام الدولة بالنمو الاقتصادي ويتوفير الخدمات الاجتماعية ، علما بأن معدل النمو السكاني بلغ في الفترة المتراك على مسبيل المثال : ٤٠٠ في بربادوس ، ٥٠٠ في السويد، ٢٠٠ في النرويج ، ٢٠٠ في سويسرا وأروغواي وإيرلندا ، ٢٠٠ في سنغافررة (تكرير برنامج الأم المتحدة الإنماني ، ١٩٩٤ ، سـ١٧٧ و ٢٠٠) .

بالإضافة الى ذلك ، تشير الدراسات الى أن النزيف بسبب الإجهاض غير الآمن يعتبر أحد خمسة أسباب رئيسية لزيادة معدلات وفيات الأمهات في مصر، ذلك أن الإجهاض غير قانوني ، مما يدقع بالأمهات إلى اللجوء إلى أساليب غير أمنة ، كاختراق الرحم بآلة حادة أو القفز من فوق سلم مرتفع ، وما إلى ذلك ، مما يؤكد الحاجة الى تعينة الجهود لمنع حدوث الحمل غير المرعوب فيه ، وتوفير الوسائل الفعالة لتنظيم الأسرة على نحو يتنسب مع المتناجات المستغيدين ، وتودي إلى خفض معدل الزياد السكانية (اللجنة القومية للمنظمات غير الحكومة ، ١٩٩٤، ص ٣٤ - ٣٧) .

٤ - ختان الإناث

" ختان الإناث " أو " خفاض الإناث " أو "طهارة البنات " همي عملية تستاصل فيها أجزاء من أعضاء التناسل الظاهرة للبنست ، وتختلف مـن استنصال جزني للبظر ، أو استنصال كامل للبظر مـع استنصال الشفرتين الصغيرتين والجزء الداخلي للشفرئين الكبيرتين (رشدي عسار ، في: جمعية تنظيم الأسرة ، ١٩٧٩ ، س٤٤ } .

وقد برزت قضية ختان الإناث في مناقشات القيادات النسانية العالميـة بمناسبة السنة العالمية للمرأة (١٩٧٥) ، اللواتي طالبن الهيئات المسؤولة في جميع أنداء العالم بالتصدي لها واستتصالها ، حماية للمرأة من الإنتهاك البدني في الصغر . ثم تتاولت عدة مؤتمرات ولقاءات هذه القضية ، كالمؤتمر الذي عقدته منظمة الصحة العالمية في الخرطوم في فبراير / شباط ١٩٧٩ ، والحلقة الدراسية التي نظمتها جمعية تنظيم الأسرة لمحافظة القاهرة تحت عنوان " الإنتهاك البدني لصغار الإناث "، وذلك في أكتوبر / تشرين الأول ١٩٧٩ ، وشارك فيها ممثلون عن منظمات وطنية وإقليمية ودولية ، منها كليات الطب ومراكز البصوث ومعاهد الخدمة الإجتماعية واتحاد الكتباب والجامعة العربية ومنظمة الصحة العالمية والوونيسف (Hussein , 1996 , p.4) وقد ناقش المشاركون في هذه الحلقة مشكلة ختان الإناث من الجوانب التاريخية والدينية والاجتماعية والصحية والنفسية ، وجاولت التعرف على مدى انتشار هذه العادة ، والعوامل المرتبطة بها ، والأثار المترتبة عليها ، بهدف إثارة الوعى لمواجهتها ، وتصحيح المفاهيم الخاطئة المتعلقة بمبزراتها، وإنهاء أثارها على صحة المرأة ونفسيتها ، وبالتالي على الأسرة والمجتمع (راجم جمعية تنظيم الأسرة ، ١٩٧٩) .

وقد تصدت الأرساط الطبية في مصدر لهذه العادة في الماضي بغية إيطالها ، ولكن دون جدوى . ومؤخرا ، كثر الحديث عن ختان الإناث في مصدر ، خاصة منذ الموتمر الحالمي للسكان الذي عقد في القاهرة في سبتمبر /ليلول ١٩٩٤ ، ونشرت الصحف آراء وتعليقات عديدة حوره ، كما نشرت خبر عدد لايستهان به من حوادث الوفيات التي وقعت بسبب هذه العملة .

ويتبين من التقارير المختلفة أن عمليه ختان الإناث في مصدر تمارس من قبل مختلف الأدبيان ، كنتيجة لعادة قديمة ترجع إلى ما قبل الأدبيان السماوية ، انتقات من جيل الأخر في بلدان نهر النيل ، دون أن تكون إلزامية من قبل أي دين ، ودون أن تكون ضرورية من الناحية الصحية ، كما هي الحال بالنسبة لختان الذكور . وقد بينت در اسات عديدة ، منها در اسة لأنور أحمد (في: جمعية تنظيم الأسرة ، ١٩٧٩ ،ص٣٥-٤٣) ، وفتوى لمغتبي مصر الشيخ محمد سيد طنطاوي (سابقا) وشبيخ الأزهر (حاليا) ، أنه لم يرد في القرآن نص يتعلق بموضوع ختان الإناث ، وأن الأحاديث المنسوبة الي النبي صلى الله عليه وسلم بهذا الخصوص ضعيفة الإسفاد ، وقد اختلف حول صحتها الفقهاء وعلماء الدين . ويقول أبو شقة : أن القول بوجوب خبّان البنات ساد في بعض بلاد المسلمين وكأنه فريضة من فرانض الإسلام ، وذلك دعما للتعقف الأخرق وتضييعا لقرص الاستمتاع على كل من الرجل والمرأة، وتأكيدا لهذا الوهم شاع الحديث الضعيف الذي لايحتج به والذي مفاده أن النبي قال: الختان سنة للرجال ومكرمة للنساء . والحقيقة في أمر ختان البنات أنه كان عادة من عادات العرب في الجاهلية، ولما جاء الإسلام وضع لها من الشروط ما يخفف من أثرها على الرجل وعلى المرأة معا ، ويحفظ حق كل منهما بالإستمتاع ، فعن أم عطية الأنصارية أن امرأة كانت تختن بالمدينة فقال لها النبي (ص) : لاتنهكي (لاتبالغي) فإن ذلك أحظى للمرأة وأحب إلى البعل (الزوج) . وقد ذهب أكثر العلماء إلى أن ختان الإناث ليس بواجب ، وأن أحاديث الأمر بختان المرأة ضعيفة لم يصبح منها شيء (عبد الحليم أبو شقة ، ١٩٩٤ ، ص ١٥٠) . والدليل على ذلك أن بنات النبي لم يكن مختنات ، وأن ختان الإناث لا يمارس في معظم الدول العربية والإسلامية الأخرى ، ثم أن الشريعة تقرر مبدأ عاما ، هو أنه متى ثبت بطريق البحث الدقيق أن في أمر ما ضررا صحيا أو فسادا خلقيا ، وجب شرعا منع ذلك العمل وقفا للضرر أو الفساد . من جهـة أخرى ، فإن كتب الطب لا تذكر ختان الاتاث ، و لا تعترف به كعملية حراحية .

وتشير التكازير في مصر إلى أن ختان الإناث ينتشر بشكل خـاص بيـن الفقراء والأميين والريفيين . وقد بينت دراسة أجرتها جمعية تنظيم الأسرة فـي عام ١٩٧٩ أن ٨٠٪ من الإناث اللاتي شملتهن الدراسة في الريـف والحضـر تعرضـن للختـان (للجنـة القوميـة للمنظمـات غـير الحكوميـة ، ١٩٩٤، ص. ٤٠ و 94 , 1996 . (Hussem . 1996 . p 4) وبينت دراسة أخرى في عام 1941 أن نسبة المختنات في مصر بلغت 191 (Ministry of Health & Population) ، كما تشير الحصاءات منظمة الصحة العالمية – رغم صعوبة جمع البيانات الاحصائية في هذا الموضوع – الى أن نسبة الإنباث اللاتبي خضمن لعملية الفتان في مصر في عام 199۳ المغنث 0 أي مسا يـوازي 1900 مليون إمـرأة) مصر في عام 1998 المغنث 0 أي مسا يـوازي 1994 مليون إمـرأة) العملية تندر ج تحت مفهوم "التطابق في المجتمع " ، حيث تتوقع الفتاة حدوث الحنان ، وتقتم بضرورته ، لأنه يعتبر ضمن المؤهـلات المطلوبة المزوجة ، الأنه يعتبر ضمن المؤهـلات المطلوبة المزوجة ، ولأنه يرضي المجتمع والرجل، فضلا عن أنه يشعرها بأهميتها ولو لمدة أيام، لما يرافقه من رقص وغناء وأكل مميز وملابس جديدة وهدايا (كاميليا عبد الفتاء ، في: جمعية ننظيم الأسرة ، 1904 ، ص 170) .

وتؤكد الدراسات أن عملية ختان الإناث - وبخاصمة عندما يقوم بها شخص غير مؤهل - غالبا ما تؤدي الى تشوهات دائمة ، تؤثر على صحة المرأة ونفسيتها وسعادتها الزوجيـة . ويعدد رشدى عمـار ومـاهر مهران و كواك (Kwaak) المضاعقات التي يمكن أن تصيب الفتيات والنساء ، مباشرة بعد عملية الختان أو لاحقا لها في المستقبل ، من تلك المضاعفات نذكر: الألم الشديد المفاجئ ، حيث يتم الختان عادة بدون استعمال أي مضدر ، والنزف الحاد الذي قد يؤدي الى الوفاة ، والتهابات الجرح بسبب عدم التطهير والتعقيم، والتي قد تنتقل إلى مناطق أخرى مثل الجهاز التناسلي الداخلي . وإلى مجرى البول والمثانة والكلى مسبية انسدادا في مجرى البول ، وألما وصمعوبة في النبول ، وقد تكون السبب بعد سنوات بهبوط وظيفة الكلى مسببا الوفاة ، بالإضافة إلى تشوهات الأنسجة المحيطة نتيجة عدم إزالة أجزاء متساوية من جانبي الفرج ، أو نتيجة ترك زواند جلدية تنمـ ووتتدلى ، فضـ لا عن مضاعفات مختلفة في الجهاز التناسلي الداخلي للأنثبي ، والتي قد تنودي إلى العقم ، والألام أثناء العلاقات الزوجية التي قد تصبح مستحيلة أحيانا بسبب الإلتصاقات بين جانبي الفرج والتي قد تستدعى توسيع الفتحة الصغيرة الموجودة بواسطة الطبيب أو من قامت بعملية الختان . كذلك قد تصبح الولادة الطبيعية صعبة ، مما يؤدى الى تمزقات حادة أثناء الوضع والى نرف شديد قد يزدي بدوره الى وفاة الأم والطفل، أو الى تشوه في رأس الطفل، و
نتيجة حدوث تمزق عضلة الشرج ، تصبح السيدة غير قادرة على التحكم في
التبرز ، كما قد تتعرض لسقوط الرحم ، هذا بالإضافة الى اهتمام الأبحاث
الديشة بدراسة العلاقة بين ختان الإناث وانتشار الايدز، فضلا عن
المضاعفات النفسية والنفسية - الجنسية والاجتماعية والتي يمكن أن تنتج عن
هذه العملية (رشد عمار وماهر مهران ، في: جمعية تنظيم الأسرة ، ١٩٧٩ ،
هذه العملية (رشد عمار وماهر مهران ، في: جمعية تنظيم الأسرة ، ١٩٧٩ ،
الإناث تودي إلى زيادة نسبة البرود الجنسي بين الزوجات نتيجة لإزالة منطقة
في غاية الحساسية ، وما يستتبع ذلك من آثار سيئة على العلاقات الأسرية ،
في غاية الحساسية ، وما يستتبع ذلك من آثار سيئة على العلاقات الأسرية ،
في غاية الحساسية ، وما يستتبع ذلك من آثار سيئة على العلاقات الأسرية ،
في غاية الحساسية ، وما يستتبع ذلك من آثار سيئة على العلاقات الأسرية ،
فضلا عن أن الصدمة النفسية التي تتعرض لها البنت نتيجة لعملية الختان قد
تلامها مدى الحباة ، وقد يترتب عليها فقدانها الثقة بالأخرين ، وخلق مشاعر
الظلم لديها من الإعتداء الذي وقع عليها (جمعية تنظيم الأسرة ، ١٩٧٩ ، مس١٩٠) .

هذا ، وقد صدر في عام ١٩٥٩ قرار وزاري بتعيين لجنة ادراسة ختان الإثاث ، وتقرر بناءعلى توجيهاتها أن يحرم على غير الأطباء القيام بعملية الختان ، وأن يكون الختام جزئيا لمن أراد . ومنع الختان بوحدات وزارة الصحة . ولكن هذا القرار لم ينجح في الحد من ختان الإناث الذي بتي يمارس في الخفاء بواسطة الدابات غير المرخصات ، بعيدا عن اشراف الدولة (جمعة تنظيم الأسرة ، ١٩٧٩ ، ص١٦٥) .

وقد شكلت جمعية تنظيم الأسرة لجنة أهلية لمكافحة ختان الإنباث من مجموعة من الخبراء من مجالات متعددة ، وينتمون الى جهات مختلفة ، أهلية وحكومية ، كما شكلت لجانا فرعية للأبحاث العلمية والتقييم والتخطيط للمؤتمرات وأنشطة الإعلام ، وفي عام ١٩٩٧ انفصل مشروع ختان الإنباث عن جمعية تنظيم الأسرة بالقاهرة ليصبح جمعية مستثلة بإسم "الجمعية المصرية للوقاية من الممارسات الضارة بصحة المرأة والطفل". وتقوم هذه المجمعية منذ إنشانها بجهود مكثقة للتوعية بمضار هذه العادة والإقلاع عنها باستخدام كافة وسائل التوعية ، كتنظيم الإجتماعات وورش العمل للأطباء

والممرضات والقادة المحليين ورجال الدين وأعضماء النقابات والإعلاميين والطلبة وخريجى الجامعات والأمهات في عيادات تنظيم الأسرة (اللجنة القومية للمنظمات غير الحكومية ، ١٩٩٤، ص ٤٠ و 4 و Hussein . 1996 . p.) .

هذا ، وقد اهتمت وزارة الصحة المصرية مؤخرا بالمناقشات التعي أثيرت حول الموضوع ، فأصدرت قرار ا بتشكيل لجنة لمناقشة ظاهرة ختان الإناث ، ضمت أساتذة طب ورجال الدين والإفتاء والقابون والإعلام ، انتهت الى اصدار بيان بتاريخ ٩ أكتوبر ١٩٩٤ يؤكد المخاطر الجسيمة من النواحي الصحية والنفسية على المرأة والأسرة ، وإجماع الأطباء على خطورة إجراء هذه العملية التي تؤدي الى حدوث مضاعفات خطيرة جسمية ونفسية واجتماعية ، الأمر الذي يرى فيه الأطباء أهمية وضرورة التخلص من هذه العادة. ولهذا فقد صدر قرار من وزير الصحة بمنع إجراء عملية الختان من قبل غير الأطباء وفي غير الأماكن المجهزة لذلك بالمستشفيات العامة والمركزية ، شرط توعية أولياء الأمور الذين يبدون رغبة في إجراء العملية بالأضرار الصحية والنفسية الناجمة عنها، وفي حالة إصرارهم يشترط اتخاذ كافة الظروف الطبية اللازمة لإجراء ذلك (جريدة الأهرام، ١ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٩٤). وقد أثار قرار الوزير هذا حفيظة فنات عديدة من الأطباء وعلماء الاجتماع والقانون ، لأنهم وجدوا فيه "تقنيف" اعملية الختان بدلا من منعها ، واعتبروا القرار "مسايرة" لماتجاهات التقليدية المتطرفة ، فتداعوا لعقد ندوة لمناقشة القضية ، بتاريخ ٢ ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٤، حيث أكمد الأطباء مجددا على أن ختان الإناث هو عملية انتهاك وتشويه لأعضاء لها وظائفها لدى الأنثى ، وأنه يعرض الإناث لآلام عنيفة ومفاجئة ، ويؤدى إلى كثير من الأضرار النفسية والجسدية ، ولا علاقة بينه وبين عفة البنت وأنو ثنها ، ورأى المحامون فيه "جريمة" طبقا للبنيان القانوني ، لأنه يؤدي الى تشويه وعاهة دائمة ، يعاقب عليها قانون العقوبات ، خاصة وأن الجزء الذي يستأصل سليم وضروري وظيفيها لإتمام الحالة الصحية والجسدية والنفسية للمرأة ، واعتبروه مجرد عنف منظم ضدا الطفلة . وأكد الجميع على ضمرورة سن تشريع يحظر إجراء هذه العملية ، ومتابعة مكافحتها باعتبارها إحدى ظواهر التخلف الثقافي ، و بذل جهود جادة من قبل وسائل الإعلام ورجال الدين والقانون والجمعيات الأهلية والمراكز الطبيبة لتتقيف النساء والرجال على السواء ، صحيا ودينيا ، وتوعيتهم بمضار ختان الإتاث ، خاصة في المناطق ذات المستوى الاقتصادي – الاجتماعي المتدني ، التي تعتبر أشد المناطق تمسكا بالتقاليد والعادات ، ومنها ممارسة عملية ختان الإتاث .

هذا ، وقد أفضت المناقشات المثارة مؤخرا إلى صدور قرار عن وزير الصحة والسكان في يوليو / تموز 1997 يحمل الرقم ٢٦١ " يحظر إجراء عمليات الحتان للإناث سواء بالمستشفيات أو العيادات العامة أو الفاصة ، ولا يسمح بإجرائها إلا في الحالات المرضية فقط والتي يقرها رئيس قسم أمراض النساء والولادة بالمستشفى وبناء على اقتراح الطبيب المعالج ، ويعتبر قيام غير الأطباء بإجراء هذه العملية مخالفا للقوانين واللوائح المنظمة لمزاولة مهنة الطب ' . ويرجى أن يتم العمل على تطبيق هذا القرار بصرامة وجدية ، وأن تنزل عقوبات رادعة على الذين يخالفونه ، خاصة وأنه سيجد من يقف في وجهه .

٥ - الوعى الصحى العام

يتبين من الفقرات السابقة أن تتمية الوعي لمدى غالبية المصريين لا تزال تحتاج الى جهود إضافية كبيرة ، لترعية الأمهات الحوامل والمرضعات وربات البيوت وأولياء الأمور بالأمور الوقائية والعلاجية والغذائية ، بل ولتوعية كافة الأفراد بالأمور الصحية العامة . ذلك أنه يلاحظ – حتى لمدى الذين هم في أطى المستويات التعليمية – نقص العناية التي يوجهها الأفراد لأمور اللياقة البدنية والغذاء المتوازن المنتظم الصحي ، ربما نتيجة للتاثر بالظروف المعيشية الصعبة ، والإنصراف الى تأمين متطلبات الحياة المعقدة ، كما أن قسما كبيرا يسلم أمره الى المولى تعالى ليحميه .

القصل الثالث

واقع المرأة في العمل

يؤمن العمل للإنسان الدخل المادي الصروري ، الذي يمكنه من كحسين أوضاعه المعيشية ، وتأمين السلع والخدمات اللازمة له ولأسرته ، ويساعد على رفع مستواه الاجتماعي ، ويشعره بالأمان والكرامة وتقدير البذات، والمساهمة البناءة في بناء مجتمعه. ولهذا أصبح العمل حقاً من حقوق الاسمان ، دون تمييز في ذلك بسبب الجنس أو اللون أو الدين ... وأصبح عدم قدرة أي بلد على توفير العمل المنتج لأبنائه من الجنسين يؤدي الى صعوبات اقتصادية واجتماعية واضحة .

وقد عملت المرأة المصرية منذ القديم - ولا تزال تعمل - بجانب الرجل في الزراعة وغيرها . إلا أن هذه العمالة تتم من خلال الأسرة ، وغالبا ما تكون غير مدفوعة الأجرء كذلك لعبت المرأة المصرية دورا اقتصاديا واضحا منذ القرن التاسع عشر، حيث شاركت في مختلف المصانع التي أدخلها محمد على، كمصانع النسيج والأغنية والتبغ (. Abdel Kader) . وبعد ثورة ١٩٥٧ ، كفنت ثها القوانيين حقوقاً متماوية مع الرجل في مختلف المجالات . فإلى أي مدى استفادت المرأة من هذه القوانين وما نصيب المرأة من قوة العمل في المجالات المختلفة ؟ هذا ما ستحاول الفقرات التالية أن تبينه .

١ - قاتون العمل وتطبيقاته القطية

لقد أعطى قانون العمل ، الذي صدر بعد ثورة ١٩٥٢، المرأة المضرية حقوقًا لم تكن تتمتع بها من قبل ، حيث تطلبت الثورة والتغييرات الإجتماعية التى صاحبتها وضرورة تسريع عملية التنمية الاقتصاديمة والاجتماعية مشاركة المرأة والرجل جنبا الى جنب في بناء المجتمع الحديث، فشجعت حكومة الثورة النساء على الالتحاق بسوق العمل . ويتوافق قانون العمل الذي وضع عام ١٩٥٩، والذي لا يزال مطبقا حتى الأن ، سع اتفاقيات منظمة العمل الدولية ، حيث يحدد الحد الأدنى للأجور، والحد الأقصى لساعات العمل ، ويلغى التمييز في الأجور والحقوق بين الجنسين . بالإضافة الى ذلك، يمنح القانون النساء ميزات خاصة ، بتأمين خدمات اجتماعية لهن كاجازة الأمومة ، وإجازة نصف ساعة مرتين في اليوم لإرضاع الأطفال خلال الثمانية عشر شهرا بعد الولادة . كما يقرر القانون أن على المؤسسات التي يعمل فيها أكثر من ١٠٠ عاملة تأمين مراكز رعاية نهارية للأطفال ، ويمنع تشغيل النساء في الليل وفي الأعمال الصعبة (21-22 pp 21-22) (*) kader . كذلك فإن قانون الخدمة المدنية لا يميز بتاتا بين الجنسين، فبناء عليه تعطى أفضلية التعبين للذين يتمتعون بكفاءات أعلى وخبرات أطول بغض النظر عن جنسهم .

ولكن ، إذا نظرنا الى التطبيق الفعلي لهذين القانونين ، ثجد تمهيزاً واضحاً بين عمالة الرجال وعمالة النماء ، فبعض الوزارات توظف عددا فليلا جدا من النساء . كما يشكو القطاع غير الرسمي ، حيث تعمل النساء بشكل خاص ، من انخفاض في الأجور ، ومن ارتفاع في ساعات العمل . ويبدو أن قانون العمل ، بمنحه بعض الامتيازات للنساء ، قد وقف حاجزا أمام تعيينين ، ذلك أن أرباب العمل يجدون أن تأمين مركز للرعاية النهارية للاطفال – عندما يعيننون أكثر من منة عاملة – أمر أكثر كلفة من تعيين

^(*) سوف نتناول قانون العمل المصري ببعض الشرح فيما بعد مع القوانين الأخرى الذي تهم المرأة .

الرجال؛ مما يجعلهم يحجمون عن تشغيل العاملة رقم ١٠٠ Abdel Kader 1992.PP.21-22) . هذا بالإضافة إلى أن أرباب العمل بحجمون عن تعيين النساء بحجة أنهن يتغيين أكثر من الرجال ، خاصة المتز وجات منهن ، بسبب المسؤوليات الأسرية ، كما يتأخرن في الوصول الى أعمالهن ، ويتركن العمل في سن مبكرة مقارنة بالرجال ، مع العلم بأن بحثًا قام به المركز القومي للبحوث الإجتماعية في مصر عن وضع المرأة العاملة في المصنع أثبت أن إنتاجية المرأة أكثر جودة من أنتاجية الرجل مع قلة المخالفات التي ترتكيها ، فيما عدامخالفات الغياب والتأخير اللذين يرجعان إلى طبيعة عملها المزدوجة بين البيت والعمل (مارأبن تادرس ، ١٩٩٥، ص ٢٥) . هذا بالإضافة السي استغلال اصحاب الورش الصغيرة للنساء العاملات ، وحرمانهن من حقوقهن، واستبعادهن من العمل في حالات الزواج أو الحمل أو الوضع أو رعايمة الأطفال ، وبذلك يتراجع مبدأ تكافؤ الفرص بين الجنسين ، والذي نص عليه الدستور، وكفله القانون (راجع مثلا اللجنة القومية للمنظمات غير الحكومية، ١٩٩٤، ص ٢٦، وشهيرة الباز في مركز دراسات المدرأة الحديدة ، ص ٩٦) ، مميا يتعارض مع ما نصت عليه الإتفاقية الدولية القضاء على التمييز ضد المرأة في مجالات الحياة الإقتصادية والإجتماعية ، و يجعل نسبة الإناث العاملات قليلة جدا ، خاصة في بعض القطاعات كما سيتبين من الفقرات التالية :

٢ - نصيب المرأة من قوة العمل

تتأثر عمالة المرأة المصرية باستر اتبجيات التتمية المطبقة ، فغي الفترة من ١٩٧٢-١٩٧١ ، تبنت الدولة مشروعا تتمويا يهدف إلى تحقيق التنمية المستقلة والمعتمدة على الذات على أساس تحقيق العدالة والمساواة بين فنات الشعب ، ومن ضعفها المساواة بين الرجل والمرأة ، ولذلك ، كان هناك توسع في مشروعات التتمية ، وبالتالي في الأيدي العاملة ، وظهر الإحتياج لاستيعاب المرأة في التتمية ومن ثم تأهيلها لهذا الإستيعاب ، فزاد التوسع في تعليم الفتيات وزادت معدلات تشغيلهن . أما الفترة من ١٩٧٤ وحتى منتصف تعليم الفتيات ، والتي اعتمدت السياسة التتموية فيها على الإنفتاح الإقتصادي ، وتميزت بانفتاح استهلاكي يقوم أساسا على استيراد السلع الإستهلاكية ، فقد

تراجعت قيمة العمل المنتج ، ولم تعد هنـاك حاجـة للمرأة في سوق العمل ، وظهرت الدعوات لعودتها إلى البيت. ولم يتغير الوضع في الفترة من منتصف الثمانينيات وحتى الأن ، ذلك أن الدولة تتبنى سياسة الإصلاح الإقتصادي التي ترتبط بسياسة التكييف الهيكلي ائتي فرضها صندوق النقد الدولي ، والتي تقوم على تقليص دور الدولة في الوظائف التقليدية ، وتحويل الإقتصاد إلى أليات السوق عن طريق ما يسمى بالخصخصة . وقد انعكس ذلك على تشغيل النساء ، حيث تقلص تشغيلهن في القطاع العام ، كما أن القطاع الخاص بتجنب تشغيلهن كي يتهرب من التكلفة الإجتماعية لعملهن مثل إجازات الوضع ورعاية الطفل. وقد يلجأ أصحاب الورش في الصناعات الصغيرة لاستخدام النساء والفتيات لأن أجور هن أقل من أجور الذكور ، ولكن بعقود مؤقتة تنتهي عند زواجهن ، دون أن يتمتعن بأية حقوق اجتماعية أو تامينية ، كما أنهن يضطررن للإنتقال من عمل إلى آخر ، مما يحرمهن من فرص ثر اكم القدر ات المهنية اللازمة لرفع درجتهن في سوق العمل . وهكذا فإن سياسة الإصلاح الإقتصادي تؤدي إلى زيادة التمييز ضد المرأة (شهيرة الباز ، في: نادية حليم و أحرون ، ١٩٩٤ ، ص٧٧-٨١) . فإذا كان من المنتظر أن يتحمل القطاع الخاص العب، الأكبر للتنمية في مصر مستقبلا ، وأن يمد يده بالمساعدة في مواجهة مشاكل التنمية البشرية ، كما جاء في تقرير معهد التخطيط القومي لعام ١٩٩٥ (ص ٣٥) ، ترى ماذا سيكون عليه وضع تشغيل النساء ؟

من جهة أخرى ، تبين الدراسات المختلفة أن احصىاءات تعداد السكان لا تعطي صورة دقيقة عن مشاركة المرأة في العمالة المصرية ، لأنها تأخذ بعين الاعتبار العمالة مدفوعة الأجر فقط ، وتهمل القطاع غير الرسمي حيث تعمل المرأة في إطار الأسرة دون أجر غالبا ، كما في الزراعة مشلا ، أوفي مشروعات تعتمد على رأس مال صغير وتقنيات بسيطة و لا تحتاج المي تراخيص رسمية ، رغم أنها تدر دخلا على الأسرة ، كاعمال الحياكة والتطريز والتريكو وصناعة الحلويات من أجل البيع ، والعمل في الخدمة المنزلية ، وفي البيع المتجول ، وغير ذلك من أنشطة غير مرئية ، والتي تحرم فيها المرأة من أي تنظيم نقابي أو حماية قانونية (شهيرة الماز، في مركز

دراسات العراة للجديدة، ١٩٩٤، ص ٩٨). أما الدراسات بالعينة فقوضع بشكل أفضل مشاركة العراة ، سواء في المناطق الحضرية أو الريفية .

وهكذا يتبين من تعداد عام ١٩٨٦ أن نسبة الإناث من قوة العمل الاجمالية (من ٦ سنوات فأكثر) ارتفعت من ٨,٩٪ في عام ١٩٧٦، الى ١٩٨٦ في عام ١٩٨٦ (معهد التخطيط القومي ، ١٩٩٤، ص ١١٤). أما في البحث الميداني بالعينة الذي أجرى في عام ١٩٨٨، وبعد أخذ عمالة المرأة في القطاع غير الرسمي في الحسبان ، فقد ارتفع معدل نشاط المرأة الي ٣٨,٢٪ ، وذلك للعاملين من ١٢ سنة فأكثر (المجلس القومي للطفولة والأمومة ، ١٩٩٤ ، ص ٦) . أما معهد التخطيط القومي ، فقد قدر النسبة المنوية للإنات في قوة العمل من السنوات فأكثر بـ ٢٢٠٦٪ في عنام ١٩٩٣ (معهد للتغطيط القومي ، ١٩٩٥ ، من ١١٠) . وعلى أية حال، فإن مشاركة الإناث في قوة العمل في مصر لا نزال منخفضة إذا ما قورنت بمثيلتها في البلدان الأخرى ، فقد قدر تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنماني (١٩٩٤) نسبة عمالة النساء في مصر من إجمالي القوى العاملة للفترة من ١٩٩٠ - ١٩٩٤ بـ ٢٩٪ ، بينما قدر تلك النسبة ، على سبيل المثال ، في الفترة الزمنية ذاتها بـ : ٨٤٪ في بربادوس ، ٧٤٪ في جزر البهاما وتايلاند وجامايكا ، ٥٥٪ في السلفادور، 23٪ في الصين وكولومبيا (ص ١٦٢) ، علما بأن تقرير البنك الدولي لعام ١٩٩٤ يقدر نسبة الإناث في قوة العمل في مصر بـ ١٠٪ فقط في عام .1994

من جهة أخرى ، تشير تقديرات وزارة القوى العاملة والتدريب في الدراسة التي أعدتها عام ١٩٨٤ حول عمل المرأة في المستقبل أن نسبة الإناث من قوة العمل الإجمالية سوف تصل إلى ٢٠١٧ في عام ٢٠٠١ (محمد أمين محفوظ ، ١٩٩٠ ، ص ٣٨) . ويما أن الإتخفاض النسبي القوة الإقتصادية للنساء يعتبر من أكثر العوامل تأثيرا على عدم المساواة بين الجنسين ، كما يعتبر عدم إلاستقلال الإقتصادي عن الرجل الصبب الرئيسي لتدني وضع المرأة ، فإن تغيير نسبة مشاركتها في القوة العاملة يصبح المفتاح

الرئيسي لتحسين مكانة المرأة وتمكينها من المشاركة في التتمية الوطنية (Moghadam , 1994) .

هذا ، وتتفاوت نسبة النساء في القوى العاملة في المحافظات ، فتصل الى أقصى قيمة لها في المحافظات الحضرية ١٩٨٨٪ في عمام ١٩٨٦ (٢١٠٪ في بورسعيد) ، في حين تتخفض الى ٢٠٥٪ في الريف . هذا وتتخفض الى ٣٠٠٪ فقط من إجمالي قوة العمل في ريف الوجه القبلي ، كما يتبين من الجدول رقم (٨) .

من جهة أخرى ، تظهر الإحصاءات التفصيلية لقوة العمل في القطاعات المختلفة أن عمالة النساء ما زالت تتركز في المجالات التقليدية المرتبطة بالجنس ، ففي عام ١٩٩٢ ، تركز معظم النساء العاملات في قطاع الخدمات الاجتماعية والشخصية بنسبة ٥٧,٥٪، بينما بلغت نسبتهن ٥٠٠٪ في الصناعات التحويلية ، و ٧,٥٪ في قطاع التشييد والبناء، و١,٤٪ في كل من التمويل والتأمينات والنقل والمواصلات ، بينما شكلن ٧٠,٧ في قطاع التجارة والمطاعم والفنادق (هدى حنطر ، في : المجلس القومي للطغولة والأمومة واللجنة القومية للمرأة ، ١٩٩٤، ص ٤٢٤) . هذا وتشير بحوث العمالة بالعينة لعام ١٩٨٨، بما في ذلك العمالة غير مدفوعة الأجر والعمالة في القطاع غير الرسمى أن معدل نشاط الإناث في الريف بلغ ٤٨,٤٪ مقابل ٢٦٪ في الحضر، كما بينت أن معظم العمالة النسائية تتركز في قطاع الزراعة ، وذلك بنسبة ٢٧,٢٪ (هشام الشريف في : المجلس القومي للطفولة والأمومة واللجنة القومبة للمرأة ، ١٩٩٤، ص ٧٧) ، يلى ذلك قطاع الخدمات بنسبة ١٥,٢ ٪ ، على عكس نتائج تعداد السكان (المجلس القومي الطفولة والأمومة ، ١٩٩٤، ص ٤٦ -٤٧) ، ذلك أن المرأة تعمل في تربيـة الحيوانـات اللبونـة والدواجـن وصناعـة الألبان، وفي أعمال التسميد وتتقية الحشائش وفي الحصاد والتسويق والتخزين ، وبعض الريفيات يقمن بأعمال زراعية أكثر صعوبة مثل الحرث والري . وقد تبين أن حوالي ٧٠٪ من وقت عمل المرأة الريفية مخصص للإنتاج الحيواني ، علما بأن معظم النساء لا يحصلن على التدريب ولا على الخدمات التي تسمح بتحديث الزراعة والانتاج والتصنيع ، وتساعد على

زيادة الأنتاجية ، كما أن الألات والأدوات الحديثة والتكنولوجيا الموفرة الوقت والجهد ، وأصناف البذور الجيدة والأسعدة والمبيدات لا تتاح بسهولة لمعظمهن ، مما يجعلهن يتبعن طرق الزراعة التقليدية التي تحتاج الى جهد ووقت كبيرين دون عائد مجز (كاملة محمد منصور، في : المجلس القوسي المطفولة والأمومة واللجنة القومية المحرأة ، ١٩٩٤، ص ٢٧٨ - ٢٨١) ، إضافة إلى الظروف غير الصحية وغير الأمنة التي تكتنف عملهن وتعرضهن لمخاطر جميمة كالتسم بالمبيدات ، دون تمتمهن بعزايا التأمين الإجتماعي والصحي محمود عودة ، في : المحلس القومي المطفولة والأمومة واللجنة القومية المراة ، ١٩٩٦ (محمود عودة ، في : المحلس القومي المطفولة والأمومة واللجنة القومية المراة ، ١٩٩١ حول (محمود عودة ، في : المحلس القومي المطفل غير الرسمي كان منجزا من قبل عمل النساء في الريف أن ٢٠٪ من المعل غير الرسمي كان منجزا من قبل النساء ، وفي بعض المناطق تنشط النساء في الأشغال الميدية (. 1992 . 1992) ،

من جهة أخرى ، تشارك المرأة في المؤمسات الزراعية بوزارة الزراعية بوزارة السمكية والحيوانية واستصلاح الأراضي ، وذلك بنسبة و,2 % من جملة العاملين على المستوى المركزي للوزارة ، كما تبلغ نسبة الإناث بالهيئة العامة للإرشاد الزراعي ٤٤,٣ ، وفي الهيئة العامة للإصلاح الأراضي والهيئة الزراعية المصرية الزراعية المراكب ، ومشروعات التعمير والتنمية الزراعية ٤٢٪. كما تبلغ نسبة الإناث العاملات بالكادر المحشي ومعاونيهم بمركز البحوث الزراعية لعام ١٩٩٤ (كمهندسات زراعيات وطبيبات بيطريات) ٢٠٪ من جملة العاملين .

وتقبل المرأة على البحث العلمي الزراعي ، ويتبين نلك من نسبة الإناث المقبدات مثلا في عام ١٩٩٣/٩٢ لدرجة الدكتوراه بكلية الزراعة بجامعة القاهرة التي تبلغ ٥٠٤٠٪ من جملة المقبدين ، ولدرجة الماجسئير ٢٦.٣٪ ، كما بلغت نسبة المقيدات في كلية الزراعة بجامعة الأسكندرية ٧٣.٪ للدكتوراه و ٤٣.٥٪ للماجسئيرفي عام ٩٣/ ١٩٩٤. أما في الإرشاد الزراعي في الريف قدور المرأة محدود ، إذ تبلغ نسبة الإناث ٣٣.٪ (بلدز

محمود اسحق ، في : المجلس القومي للطفولة والأمومة واللجنة القومية للمرأة ، ١٩٩٤. ص ٢٥١ - ٢٧) .

هذا ، وتتركز النساء العاملات في قطاع التعليم ، خاصـة في المراحل الدنيا منه ، فقد ارتفعت ثمبية المعظمات المصريات من إجمالي أعضاء هيئة المتدريس في مرحلة التعليم الابتدائي من ٤٩٪ في عام ١٩٨٠ الـى ٥٧٪ في عام ١٩٩٠ كما ارتفعت نسبتهم من ٣١٪ الى ٣٩٪ في مرحلة التعليم الثانوي بين العامين المذكورين (١٩١٥ ل. ٣١٪ الى ٣٩٪ في مرحلة التعليم العالمين المذكورين (١٩٥٠ من مناصب الاستاذية وما التعليم الجامعي فتشغل المرأة حاليا ٢٥٠٪ من مناصب الاستاذية وما يعادلها كما تشغل نمبة ٥٠٠٪ من وظائف درجة أستاذ مصاعد وما يعادلها (حسين رمزي كاظم ، في : المجلس القومي الطفولة والأمومة واللجنة القومية للمرأة ، (١٩٩٤ مس ٥٤) ، أما في مرحلة ما قبل المدرسة الابتدائية فقد بلغت نسبة الإنك من إجمالي المربين في هذه المرحلة ٥٩٪ (١٩٥٥ ما ورفعنا في السلم وهذا يعني أن نسبة الإناث في الهيئة التعليمية تقل كلما ارتفعنا في السلم التعليمي وفي الدرجة الوظيفية .

ويستقطب قطاع الصحة في القطاع الحكومي النساء في المرتبة الثانية بعد القطاع الصحوة الأخريض الثانية بعد القطيم، حيث شكات النساء العاملات في الطب والتعريض والخدمات الصحوة الأخرى، في عام ١٩٩١ نسبة ٣٤٪ من إجمالي العاملين (مشام الشريف ، في : المجلس القومي الطفولة والأمومة واللجنة القومية المسرأة ، وقد المشرق من ٧٧) ، و ٣٤.٣٪ من اجمالي العاملين في وزراة الصحة . وقد ارتفعت نسبة الطبيبات البشريات من ٨٠،٣٪ في عام ١٩٨٤ الى ٣٠,٣٪ في عام ٢٩٩٧ الى ٣٠,٣٪ في العامين المذكورين، بينما تراجعت نسبة طبيبات الأسنان من ٢٠,٥٪ الى ٤٣,٤٪ في المتارة نفسها (مؤمنة كلمل، في: المجلس القومي للطفولة والأمومة واللجنة القومية للمرأة ، ١٩٩٤ ، من ١٩٠٠) .

هذا ، وقد بلغت تعمية الإثماث ٢٠٠٢٪ من إجمالي أصحاب المهسن الطمية والقنيسة ، كما بلغت ١١,٣ ١٪ سن إجمالي العاملين في الإدارة والتنظيم، وذلك في عام ١٩٨٦ (معهد التخطيط القوسي ، ١٩٩٤ من ١٩١١). وتشير بيانات بحث العمالة بالعينة لعام ١٩٩١ الى انخفاض نسبة توجيه الإثاث الى المهن العلمية والفنية والأعمال الكتابية وأعمال الخدمات ، وزيادة التوجه نحو أعمال البيع والزراعة والحيوان والصيد ، وهي الأعمال التي لا تمثل فرص عمل تفافسية مع الذكور، وربما يحكس ذلك أيضا المستويات التعليمية لماثناث (المجلس القومي الطفيلة والأمومة ، ١٩٩٤، ص ٥٣).

أما في الأنشطة العلمية والتكثولوجية ، فتبين احصاءات ١٩٩٠ أن النساء شكان نسبة ١٣٪ من إجمالي العلماء الباحثين ، و١٪ من إجمالي القنبين ، ٣٢,٣٪ من اجمالي المساعدين . هذا ، وتختلف نسبة النساء في هذه الأنشطة الى المجموع الكلى من قطاع الى آخر، فبينما بلغت هذه النسبة ٢٦,١٪ في قطاع التعليم العالى ، فإنها بلغت ٦,٣٪ و ٣,٩٪ في قطاعي الخدمات العامة والانتاج على التوالى ، كما بلغت نسبة النساء الحاصلات على الدكتوراه والماجسيتر من مجموع العلماء الباحثين والفنيين المشتغلين في الأنشيطة العلمية والتكنولوجية ١٣،١٪ . وطبعا يتوزع العلماء المشتغلون بهذه الأنشطة بشكل غير عادل على المناطق الجغرافية ، ففي حين نجد في القاهرة ٢٠٪ من النساء المشتغلات في هذا المجال ، نجد ٣٠١٪ منهن فقط في الأسكندرية ، و ٢, ٠ ٪ في شمال الصعيد . وقد شغلت المرأة مساصب قيادية في البحث العلمي ، فأصبحت وزيرة البحث العلمي مؤخرا ، كما شغلت مناصب ناتب رئيس جامعة ، وعميد كلية ، ورئيس قسم وأستاذ ورئيس معهد بحوث (محمد كامل ، في : المجلس القومي للطفولة والأمومة واللجنة القومية للمبرأة ، ١٩٩٤، ص ٢١٠ - ٢١٧) . وقد اثبتت كفاءتها فسي هذه المناصب، إلا أن نسبة تسلم النساء لهذه المناصب لا ترّ ال ضنيلة جدا ، كما ارتفعت نسبة النساء الى اجمالي العاملين في الوظائف الطيا في الحكومة من ٧,٥٪ في عام ١٩٨٠ الى ١١,٨٪ في عام ١٩٩٢، وارتفعت نسبة النساء في فنة المديرين من ١٣,٧٪ في عام ١٩٨٤ الى حوالى ٢٠٪ في عام ١٩٨٨ (المجلس القومي للطفولة والأمومة ، ١٩٩٤، ص ٣ - ٥) .

أما في قطاع الصناعة ، فتشير الاحصاءات المسجلة في التأمينات الاجتماعية الى أن ٥٨٪ من قوة العمل النسانية العاملة في هذه المنشآت تعمل في صناعة الغزل والنميج والملايس الجاهزة ، و ١٩٠٥٪ تعمل في صناعة المواد الغذائية ، و ٢٠٫٤٪ تعمل في الصناعات الكيماوية والأدوية . وأقل القطاعات جنبا للعمالية النمائية هي قطاعات التعدين والصناعات المعننية (هشام الشريف، في : المجلس القومي للطفولة والأمومة واللجنة القومية للمرأة، ١٩٩٤، ص ٧٧ - ٨٨).

٣ - مشاركة المرأة ضمن أصحاب العمل

أما بالنسبة لمشاركة المرأة ضمن أصحاب العمل ، فإن الاحصاءات الرسمية في مصر لا تميز بين أصحاب المؤسسات الكبيرة والصغيرة ، إلا أن الاتجاه العام يشير الى زيادة مشاركة المرأة في الفقرة الأخيرة ، فقد ارتفعت نسبة النساء صاحبات العمل الى اجمالي أصحاب العمل من ٢,١٪ في عام ١٩٧٦، الى مره٪ في عام ١٩٨٤، فالى ١٧,١٪ في عام ١٩٨٠ (المجلس القولية والأموسة ، ١٩٩٤، فالى ١٧,١٪ في عام ١٩٨٨ (المولس يومن عاد صاحبات الأعمال قد ازداد في السنوات الأخيرة في حقل الصناعة، خاصة في قطاعات المصنوعات الجلاية والملابس الجاهزة وأعمال الخشب خاصة في قطاعات المصنوعات الجلاية والملابس الجاهزة وأعمال الخشب والأغذية المعلية (Sullivan , 1987).

هذا ، وقد قدر تقرير الأمم المتحدة نسبة النساء من أصحاب العمل في مصر به ١٠ في الفترة من ٨٠ - ١٩٨٧، وهذه نسبة متدنية جدا على أية حال إذا ما قورنت بمثيلاتها في بعض دول العالم ، حيث بلغت على سبيل المثال في نفس الفترة : ٣٤٪ في الملفادور والبرتغال ، ٣٣٪ في كندا ، ٣٣٪ في المدادمة ، ٣٤٪ في المدر (United Nations) منابع الموادر و (1991 ـ 1991 . 1991 . .

وفي دراسة اجراها سوليفان (Sullivan) على ١٢ صاحبة عمل مصرية ، يعملن في أعمال مربحة ، كالمطاعم والاستيراد والتجهيزات المكتبية ووكالات السياحة والسيارات وتصدير الأقمشة والبناء وتصنيع المواد الاستهلاكية ، الخ. ويستخدمن عمالة تتراوح بين ١٣ عاملا الى أكثر من ٧٠٠٠ عاملاً ، ويعضمهن يدير أكثر من نوع من الأعمال ، تبين أن جميعهن ينتمين الى بينات أسر محظوظة ، تعيش في المناطق الحضرية ، وجميعهن يتكلمن اللغتين الفرنسية والاتجليزية الى جانب اللغة العربية ، ويتمتعن منذ صغر هن بحياة منفتحة ، ونجحن في إدارة الأعمال في جو شديد التنافس ، وفي بيئة محفوفة بالمخاطرة . كما تبين أن هناك مقاومة كبيرة في مختلف القطاعات لتعيين نساء في وظائف إدارية تنفيذية ، وذلك بسبب عدم الارتباح الذي يشعر به معظم الرجال المصريين عندما تترأسهم إمرأة . ولهذا تستخدم بعض صاحبات الأعمال "رجلا كواجهة"، ليبدو وكأن الرجل يترأس مسؤولية العمل ، مما يهدىء روع العمال، ويسهل الاتصال مع الزبائن والبنوك . كما تبين أنهن يفضلن تشغيل الرجال - أسوة بأرباب العمل من الرجال - خاصة في الوظائف الإدارية والمهنية ، ذلك أنهن يرغبن في نجاح أعمالهن والتوصل الى الربح . والنساء الناجحات في هذا المجال ينلن إطراء من الأخرين ينعتهن بأنهن "كالرجال"، وتبين أن عليهن اثبات جدارتهن باستمرار، والوصول الى انجازات تفوق عشرات المرات انجازات الرجال حتى يقتنع الآخرون بكفاءتهن (Sullivan , 1987, pp 125- 149) ٠

٤ -- مشاركة المرأة في المراكز الاقتصادية العليا

أما في المراكز القيادية الإقتصادية العليا ، فيتبين من البيانات الاحصائية المتوافرة أن نسبة مشاركة المعراق في المراكز القيادية العليا القطاع الأعمال العام تعبر هامشية لدرجة كبيرة ، باعتبارها تتراوح بين ١٪ القطاع الأعمالي القيادات ، أي أنها لا تتناسب مع مشاركة المرأة في قطاع العمل ، كما أنها لا تتناسب مع وزن المرأة في المجتمع ولا مع وزنها في العدد الكلي لحملة الشهادات العليا (النظرية ٣٨٪ والعملية ٣٥٪ من إجمالي الخريجين في عام ١٩٩٧/٩١) . فهي تساهم في المجمعات العمومية المشركات القابضة (التي تتحكم في مجموعة من الشركات التابعة) التي جرى تشكيلها بقرارات من رئيس الوزراء عامي ١٩٩٧ و ١٩٩٣ وذلك

بثلاثة أعضاء من مجموع ٢٣٧ عضوا ، أي بنسبة ٢,١٪ تقريبا ، وهذه المساهمة تتحصر في الشركات القابضة الصناعية . كما تشارك في الجمعيات العمومية للشركات القابضة أصل ١٩٩٣ عضوا ، أي بنسبة ٣٪. وتشارك في مجالس إدارة الشركات القابضة (التي تتولى إدارة وظائف التخطيط الاستراتيجي للشركات) بخمس عضوات من أصل ١٧٤ عضوا أي بنسبة ٣٪ من المجموع . وتستأثر الصناعة بمعظم العضوات . أما في مجالس إدارة الشركات القابعة فتشارك ٣٤ سيدة من أصل ١٨٨٧ عضوا أي بنسبة ٢٪ فقط (هشام الشريف ، ص ٩٥ - ٩٩، ومختار خطاب وعفت الشوكي ، ص ٢٤٨ - ٤٤٤ ، في : المجلس القومي الطفولة والأمومة واللجنة القومية المراة ،

من جهة أخرى ، تشغل المرأة ٧٪ من إجمالي الوقطائف القيادية التغيذية العليا في شركات قطاع الأعمال العام القابضة والتابعة ، كما تشغل نسبة ٥,١٪ من إجمالي الوظائف القيادية العليا في شركات قطاع الأعمال العام الصناعي ، وتحتل نسبة ٨,١٪ من وظائف "مدير عام" ، وهي أدنى الوظائف القيادية التغيذية العليا ، بينما تشغل نسبة ٨,١٪ من إجمالي وظائف "الدرجة العمتازة" في قطاع الإعمال العام الصناعي ، وهذا يعني أن دور الرجل يبقى أكثر أهمية في الأعمال العام الصناعي ، وهذا يعني أن دور الرجل يبقى أكثر أهمية في وظائف الإدارة العليا التنفيذية بقطاع الصناعة (مختار خطاب وعفت الشوكي ، وظاف الإدارة العليا التنفيذية بقطاع الصناعة (مختار خطاب وعفت الشوكي ،

أما في مستوى الإدارة العليا في البنوك الثهارية الأربع الكبرى في مصر، فقد شكلت الإناث في عام ١٩٩٤ نسبة ٢٢,١٪ من إجمالي شاغلي هذا المستوى، كما شكلت ٢٠,١٪ من إجمالي العاملين في وظائف الإدارة الوسطى . ويتشابه الوضع في البنوك الأخرى (التجارية والاستثمار والأعمال) حيث شكلت النساء نسبة ١٥٪ و ٢٩٪ من جملة العاملين في المستويين المذكورين على التوالي وفي العام نفسه (نوال التطاوي، في: المجلس القومي للطفولة والأمومة واللجنة القومية للمرأة ، ١٩٩٤، ص ٣٤٥ – ٣٤٧).

كذلك ، فإن مشاركة المرأة المصرية في نشاط النقابات العمالية ضنبل للغاية ، كما يتبين من تمثيلها في عضوية مجالس إدارة مستويات التنظيم النقابي في مصر قياسا الى إجمالي عضوية مجالس الإدارة ، إذ كانت ممثلة بحوالي ١١٨ عضوة من إجمالي عضوية مجالس الإدارة التي تصل الي ٣٠ ألف عضو . أما على مستوى النقابات العامة والاتحاد العام ، فإن تمثيل المرأة قليل الى درجة ملفتة للنظر، فهناك ٢٣ نقابة عامة ، تمثل مهنا مختلفة لم تصل المرأة فيها إلا الى أربع نقابات عامة ، أي أربع قيادات نسانية فقط . أما في قيادات اللجان النقابية العمالية ، فهناك ٦٢١ إمر أة من إجمالي عدد القيادات البالغ ١٨٠٦٢ أي بنسبة ٣,٤٪ (عاتف عبدالهادي ، في : المجلس القومي للطفولة والأمومة واللجنة القومية للمرأة ، ١٩٩٤، ص ١١٤ – ١٣٤) . كل هذا يستدعى مزيدا من التوعية ، لحث المرأة على الإقبال على العمل النقابي الهام ، وإتاحة المواقع القيادية لها ، وتدريبها على أعمال الاشر أف والتنظيم والتفاوض ، وفتح المجال أمامها للمشاركة في اتخاذ القرار ، بحيث يكون لهما دور فعال وإيجابي في هذا المجال الذي يقود مسيرة الطبقة العاملة ، ويدافع عن حقوقها ، ويؤثر على رفاهية ورخاء المجتمع . فالتشريعات والنصوص وحدها لا تكفى لتحقيق مطالب المسرأة العاملة ، إلا إذا قامت بنفسها بتبنى قضيتها وتحمل مسؤوليات الدفاع عن حقوقها ، وخلق الوعى بقضاياها .

وفي النقابات المهنية التي تنظم عضوية ومصالح هاملي الشهدات الجامعية ، والممسكين بمواقع الانتاج الفكري والعلمي والانتاجي في المجتمع، كتقابة الممرضين ونقابة الأطباء ونقابة المصامين ، الخ ، يتبين أيضا أن العضوات في التقابات لا يقساركن بشكل يتفاسب مع حجم عضويتهن في الانشطة النقابية اليومية لهذه النقابات ، كما أنهن لا يشاركن بشكل كاف في الانشطة النقابية التي تختار مجالس إدارات هذه النقابات ، ولا ينعكس وجودهن في مجالس إدارتها إلا بشكل رمزي مقارنة بعدد المهنيات ، أي أنه لا بد من الاعتراف بعصر السلبية المتواجد في صفوف المهنيات ، أي أنه في مجال العمل النقابي الذي ينظم مهنتهن ومجرى حياتهن ، مما يجعلهن غانبات عن مواقع اتخاذ القرارات المهنية النقابية (أمينة شعيق ، في : المجلس غانبات عن مواقع اتخاذ القرارات المهنية النقابية (أمينة شعيق ، في : المجلس

القومي للطفولـة والأمومـة واللجنة القومية للمرأة ، ١٩٩٤، ص ١٢٥ – ١٢٨) . كل هذا يؤكد حاجة المهنيات المصريات أيضا الى التوعية العامة بقضايا نقاباتهن، وبدورهن في دعم وتطوير هذه المؤسسات الديمقر اطية الفاعلة .

كل ما تقدم ، يبين أن عمالة المرأة لا تزال تتركز في القطاعات التقليدية والتي لا تشكل مزاحمة لعمل الرجال ، كما أن الرجال لا يزالون مسيطرين على المراكز العليا ، سواء في القطاع الرسمي أو الخاص .

٥ - التمييز بين الجنسين في الأجور والترقى

من جهة أخرى ، ورغم أن القانون لا يعترف بأي تمييز في الأجور والترقى حسب الجنس ، إلا أن التطبيق الفعلى يدل على أن ٢٠٪ من النساء العاملات يعملن بدون أجر مقابل حوالي ٢٤٪ فقط من الرجال . وترتفع نسبة النساء العاملات بدون أجر في الريف ، حيث يعملن في الأسرة ، لتصل الى ٤٧٪ مقابل ٢١٪ للذكور (المجلس القومي للطغولة والأمومة ، ١٩٩٤، ص ٤٨) . وفي دراسة أجريت على منة أسرة ، أفادت النساء أنهن يعملن بالتعاون مع أزواجهن ، إلا أن هؤلاء يقيضون ثمن المصنوعات . أي أن مشاركة النساء لا تحسن من وضعهن داخل الأسرة ولا من استقلالهن الاقتصادي ، ونادرا ما يدركن قيمة دورهن كأفراد منتجين اقتصاديا (Abdel Kader , 1992 ,p. 17) . كذلك ، فإن الأعمال التي تسند للنساء عادة هي التي تتطلب اقل مهارة ، ويدفع لها أقبل الأجور. ويبقى حظهن في الترقى والتقدم أقبل من حظوظ الرجال ، وتبقى فجوة كبيرة بين متوسط دخل المرأة ومتوسط دخل الرجل ، خاصة في المصانع حيث نجد تقسيما صارما للأعمال على أساس الجنس . ققد وجد بابانك (Papanek) وابر اهيم في عام ١٩٨٢ أن الاعمال التي تسند الى النساء في المصانع هي تلك التي تتطلب تكرار ا وصبرا ومهارات ضنيلة، ولا توجد محاولات ارفع كفاءتهن أو لتدريبهن على أعمال أخرى . ولكن يبدو أن نقص العمالة الذكورية بسبب فرص العمل التي فتحت في دول النفط جعلت أرباب العمل يغيرون اتجاهاتهم نحو دور النساء في الصناعة ، حيث بدأ تدريب هؤلاء على أعمال إصلاح الاجهزة الكهربانية وما شايه Abdel)

181 - 11 Kader, 1992, pp 17 - 18 وقد أجرى معهد التخطيط القومي بحثا ميدانيا عام ١٩٩٣ شمل ٢٤٠٦ مشروعا صعيرا ، فاتضح أن ٤٤٪ من المشروعات تعمل بها إناث ، وتنتمي كلها تقريبا (٩٩.٣) إلى القطاع الخاص ، كما تيين أن المشروعات التي تعطي الأجر نفسه للعمل نفسه لكلا الجنسين لاتمثل سوى ثلثي عدد مشروعات العينة ، بينما تدفع النسبة الباقية أجرا أقل للنساء . هذا ، وكان يوجد في حوالي ١٢٪ من مشروعات العينة امرأة واحدة على الاتحت تعلى بدون أجر لكونها من الأسرة المالكة للمشروع (معهد التحطيط القومي ، ١٩٩٥ ، ص ٢٤) .

بالإضافة الى ما تقدم ، فإن خروج المرأة للعمل يجب أن يحظى بموافقة الزوج ، الذي له حق منعها من ذلك ، وليس للمرأة أن تعصاه وإلا كانت ناشزا (امينة شميس ، مركز دراسات المرأة الجديدة ، ١٩٩٤، ص ١٩ - ٢٠). وهذه الشروط لا تتفق مع الواقع ومع متطلبات الحياة العصرية التي تستوجب خروج المرأة للعمل . وهذا تشكل العوامل الثقافية والاجتماعية علقاً أمام دور المرأة في التنمية ، وتؤدي الى توزيع للدخل غير عادل بين الجنسين .

٦ - معدلات البطالة بين الإثاث

تعتبر البطالة مشكلة رئوسية في مصر ، تتفارت المصادر المختلفة في تقدير حجمها، إلا أنها تتفق على أن معدلاتها في ازدياد مستمر .

وقد بدأت الحكومة المصرية في عام ١٩٦٧ بتطبيق مياسمة الالتزام بمعين الخريجين من ذوي الشهادات المتوسطة والجامعية ، مما أدى الى الكرام العمالة الرائدة أو البطالة المقتعة ، وخاصة في شركات القطاع العام ، ولما تزايدت أعداد الخريجين بمعدلات تضوق فرص العمل المتاحة ، أصبح تعيين الخريجين يتم بعد انقضاء عدة سنوات على حصولهم على الشهادة ، وأصبحت وزارة القوى العاملة لا تسمح للخريجين بالتقدم لطلب وظانف إلا بعد انقضاء أكثر من ٨ سنوات على التخرج (معهد النحطيط الفومي، ١٩١٤، ص

وتظهر بيانات تعداد ١٩٨٦ أن المعدل العام للبطالة في مصر لمن هم في سن ١٠ سنوات فأكثر قد ارتفع من ٢,٢٪ في عام ١٩٦٠ الى ٥,٦٪ في عام ١٩٧١. وتفاقمت مشكلة البطالة السافرة في منتصف الثمانينات فبلغت نسبتها ١٠٠٧٪ أي ما يساوي ١,٤ مليون فرد ، وذلك بزيادة نسبتها ٧٥٪ عن مستوى البطالة في عام ١٩٧٦. وتشير الدراسات المختلفة الى أن تسب البطالة تزداد تدريجياً بالنسبة للجنسين ، إلا أنها ترتفع بشكل خاص بالنسبة للتساء، إذ بلغت ٨,٧٪ للذكور مقابل ٨,٥٠٪ بالنسبة للإناث في عام ١٩٨٨ أى حوالي ثلاثة أضعاف معدلات بطالة الذكور ، كما يتبين من الجدول رقم (٩) . كما قدر معدل البطالة بين الإناث بـ ٢٢٠١٪ في عام ١٩٩٣ (معهد التخطيط القومي ، ١٩٩٥ ، ص ١١١) ، ذلك أنه ، وكما يحصل دائما ، عندما تجتاح البلاد أز مات اقتصادية ، ويعجز الإقتصاد عن خلق فرص عمل جديدة، تنطلق الصيحات مطالبة بعودة النساء إلى منازلهن، بحيث أصبح مألوف الآن أن نقرأ في صحف القاهرة إعلانات عن فرص العمل توضيح بصراحة أنه لاداعي لأن تتقدم النساء بطلبات ، كما أن البعض يطالب بحلول وسط مثل إنهاء خدمة المرأة عند سن الأربعين ، أو إنقاص فترة عملها بضم سنوات لتربية الأطفال ، رغم أن احتياجات الأسرة في الوقت الحاضر أصبحت تحتم عمل المرأة للمساهمة في تكاليف الحياة (Abdel Kader , 1992 , P. 15 ومجموعة المهتمات بشؤون المراة المصرية ، ١٩٩٧ ، ص ١٦) . ومن المؤسف أن تبدأ الدعوة لعودة المرأة إلى بيتها في مجلس الشعب ، وأن تستمر بعد ذلك في مجلس الشوري . ففي عام ١٩٧٧ ، طالب بعض أعضاء مجلس الشعب بعودة المرأة إلى بيتها "حفاظا على كرامتها وصونا لعفتها واحتراما الأدميتها إذا خرجت للعمل واختلطت بالرجال في وسائل المواصلات العامسة المزدحمة"... كما وردت عبارة في تقرير حول مشروع صندوق التكافل الإجتماعي ، مقدم إلى مجلس الشوري في ١٩٩٣/١/١٧ ، أثارت جدلا كثيرا حول حق المرأة في العمل: ففي سياق بيان أسباب ازدياد نسبة البطالة بين الشباب من خريجي الجامعات أشار التقرير إلى زيادة عدد الخريجات من الإناث اللواتي أصبحن ينافسن الذكور في طلب العمل ، وفي تعليقه على التفرير طالب أحد الأعضاء بضرورة تقليل عمل النساء في الهيئات والمصالح لإقساح المجال أمام الشباب العاطل . فالمشكلة كلها - كما يقول أبو زيد - نابعة من تصور " المنافسة " بين المرأة والرجل في سوق العمل ، حيث تشكل المرأة في هذا التصدور "عقبة" يجب أن تزال التتزايد فرص العمل أمام الرجال، وهو تصور يتجاهل الأمباب الحقيقية للبطالة والمتمثلة في توقف التعبية بكل مستوياتها (نصر حامد لجو زيد ، ١٩٩٤) . وهكذا تشكل النساء عمالة احتياطية ، تلجأ البيها البلاد عندما تحتاج الى أيد عاملة ، وتهملها بل

كذلك تشير تقديرات الجهاز المركزي للتعينة والاحصناء الى أن معدل البطالة السافرة للجنسين بلغ ٢٠٪ في عام ١٩٩٣، هذا بالإضافة الى البطالـة المقتمة (اللجنة القومية للمطلمات غير الحكومية ١٩٩٤، ص ٩).

من جهة أخرى ، وطبقا لتعداد ١٩٨٦ يتبين أن ٨١٪ من البطالـة مصدرها الداخلين الجدد في قوة العمل ، وأن حوالـي ٤٩٪ من هذه النسية من الحاصلين على درجات علمية جامعية أو متوسطة . وطبقا لهذا التعداد ، من الحاصلين على درجات علمية جامعية أو متوسطة . وطبقا لهذا التعداد ، لا يقع نصبة البطالة بين الإناث إلى ٢٠,١ ٪ في الحضر ، و و ٢٠,٠ ٪ في الريف (هنا أيوب ، في انديف حليم وأخرون ، ١٩٩٤ ، ص١١) . هذا ، وترتفع نسبة البطالة بين الإناث خاصة في محافظات الموجه البحري والصعيد بسبب العادات والتقاليد التي تحد من عمل المرأة . ويوجد أعلى معدل للبطالة بين الإنـاث في محافظات المنوفية (٢٦,١٪) والدقيائية (٣٦٪) والشرقية (٣٣٠٪) . وقد أدت سياسة تركيز الإستثمارات في الحضر الى تدفق المهاجرين الى المناطق الحضرية وتزايد مشكلة البطالة (معهد التحطيط القومي، ١٩٩٤ ، ص ٧٧) .

وهكذا يلاحظ أن معدلات البطالة بين الإناث في مصر مرتفعة جدا إذا ما قورنت بمثيلاتها في البلدان الأخرى ، حيث بلغت تلك المعدلات على سبيل المثال خلال الفترة من ١٩٩٠- ١٩٩١ / ٢٠٢ في البابان ، ١٩٩٣ فسي المثال خلال الفترة من ٩٠٠ / ١٩٩٠ في المانيا ، ١٩٠٨ في اسرائيل (تغرير الولايات المتحدة الأمريكية ، ٥٠٣ في المانيا ، ١٤٠٢ في اسرائيل (تغرير برنامج الأم المتحدة الإنمائي، ١٩٩٤، من ١٩٥) ، وهذا يعني وجود فانض كبير

من الإناث يمكن إدخالهن العمل إذا تم محو أميتهن وتأهيلهن لأعمال تتناسب مع استعداداتهن ، بحيث يمكن تحسين دخل الفرد ومستوى معيشته ، وبالتالي زيادة الناتج القومي (محمد أمين محفوظ ، ١٩٩٠ ، ص٤٢-٣٠) .

وهكذا تحتاج مشكلة البطالة في مصر حلاً معريعاً يتوافق مع معدل نمو التشغيل المرافق للنمو السكاني المرتفع ، ومع أهداف السياسة الاقتصادية ، حتى لا نتعرض مسيرة النتمية للتعتر ، وذلك من خسلال زيادة القواعد الانتاجية، وخلق فرص عمل كثيرة ، واستصلاح الأراضي ، وتشجيع الصناعات الريفية والمشروعات الانتاجية ، ورفع المستوى المهني للعمال من خلال برامج التدريب المهني ، وتشجيع مشاركة القطاع الخاص لتوفير الايجابية الاستثمارات اللازمة لتوفير فرص عمل الشباب ، من خلال الحوافز الإيجابية والسلبية ، بحيث تتمشى قرارات الاستثمار في القطاع الخاص مع خطط التمروعات في أشد المناطق فقرا وتخلفا (معهد التخطيط القومي ، ١٩٩٤ ، مسرح ان وتشجيع الصناعات والمشروعات الصغيرة بتوفير فروض بدون مسرع ، وتنظيم معارض وأسواق لتصريف منتجاتها ، وربط التعليم بسوق العمل ، والاهتمام بالقطاع التعاوني ، فضيلا عين ضيرورة زيبادة نشاط المعميات النسانية في الدفاع عن حقوق المرأة ، ومنها حقها في العمل .

٧ - الحاجة الى تدريب قوة العمل النسانية

يؤكد تقرير معهد التخطيط القومي لعام ١٩٩٤ أن مصر تحتاج الى تطوير المستوى التعليمي والتدريبي لقوة العمل ، خاصة الثسانية منها والتي تحرم عادة من هذه القرص ، كما يؤكد تقرير المعهد المذكور لعام ١٩٩٥ أن الصناعات كثيفة المهارة وكثيفة المعرفة سوف تكون هي القطاعات القائدة في المستقبل ، ولن تجد مصدر مكانا لها إلا إذا كانت على استعداد لزيادة الإستثمار في مواردها البشرية (ص ٤٠) . وفي هذا الإطار ، يعتبر التعليم وتنمية المهارات المهنية والتقنية من أهم الوسائل المساعدة على رفع المهارات المطلوبة لسوق العمل . وقد سبق والاحظنا أن الطالبات

يتركزن في المرحلة الثانوية في المعاهد الفنية التجارية ، وتتخفض نسبتهن في المدارس والمعاهد الفنية الصناعية . كما لاحظنا انخفاض نسبة الإناث في الفروع العلمية الطبيعية والهندسية في التعليم العالي ، على الرغم من الأهمية القصدوى لتدريب الكفاءات التقنية والعلمية للمساهمة في عملية التنمية الاقتصادية . وهذا يدل – مرة أخرى – على تأثير النظرة التقليدية لأدوار المرأة وعملها ، حيث تتركز في مجال التدريس ، وخاصة في مرحلة ما قبل المدرسة والمرحلة الابتدائية ، وفي القطاع الصحي وأعمال البيع والأعمال المكتبية . وإذا لم تتغير تلك الإتجاهات ، فإن النساء سوف يجدن أنفسهن معزولات عن سوق العمل أكثر فأكثر .

٨ - الحاجـة الـى الخدمــات الاجتماعيــة المساعدة للمــرأة العاملة

لقد بينت الدراسات المختلفة أن النساء المصريات العاملات يعانين من مشكلات التوفيق بين عملهن في الخارج ومسؤولياتهن العائلية بسبب نقص الخدمات الاجتماعية المساعدة - كدور الحضائة ورياض الأطفال والمواصلات الخاصة ومطاعم الوجبات الجاهزة أو شبه الجاهزة والمغاسل الجماعية ... الخ - التي تساعدهن على العمل خارج المنزل ، خاصة وأن المماعية ... الخ - التي تساعدهن على العمل خارج المنزل ، خاصة وأن المنزوف الاقتصادية لا تسمح لهن بالحصول على الأجهزة المنزلية الحديثة التي تساعد على إدارة منازلهن بأقل جهد ووقت ممكن وتمكنهن من توجيبا التي تساعد على إدارة منازلهن بأقل جهد ووقت ممكن وتمكنهن من توجيبا من الأزواج في تحمل مسؤوليات الأسرة . صحيح أن عدد دور الحضائة من الأخيرة ، كما أرتفع عدد الأطفال الملتحقين بهذه المنحقين بها ، إلا أن محدلات القيد الإجمالية للاطفال الملتحقين بهذه الموسسات - كما رأينا - لم تتحد في عام ١٩٥٠ نسبة ٧٪ من مجموع الأطفال الذين هم في نفس الفنة العمرية (جدول رقم ٤) . مما يؤكد النقص أعباء الأم العاملة في مصر .

من جهة أخرى ، ورغم أن قانون العمل يفرض على المصانع تقديم خدمات اجتماعية خاصة للنساء العاملات ، إلا أن الخدمات المقدمة فعليا تبقى غير كافية ، ولا تعالج الصعوبات التي تعترض النساء نتيجة لترك منازلهن . فقد بينت دراسة اجراها همام في عام ١٩٨٠ على النساء العاملات في مصانع النسيج أن كل النساء يعملن بدافع الحاجة الاقتصادية وليس باختيار حر من قبلهن ، وكانت نسبة ٦٥٪ من عينة العاملات عازبات وكلهن يخططن لترك العمل بعد الزواج ، و ٢٥٪ من العينة كن زوجات وأمهات ، وقد أفدن أنهن ، حتى يوفقن بين عملهن ومسؤولياتهن العائلية ، كن يستيقظن يوميا عند الساعة الرابعة صباحا لإعداد الفطور ومستلزمات الزوج والأطفال قبل التوجه الى العمل ، وكن مضطرات الاستخدام المواصلات العامسة ، وتحمل المضايقات والمعاكسات التى تعترضهن والتى تجعلهن مرهقات حتى قبل الوصول الى العمل ، وفي نهاية كل يوم عمل كان عليهن ابتياع حاجات المنزل من الأسبواق العامة ، لأن المصبائع لا توفير الأسبواق التعاونية المناسبة، و هن يعتبرن أن مراكز العناية اليومية للأطفال غير ملائمة وأن استخدامها سوف يحرمهن من ٥٪ من راتبهن الشهري . ولهذا فهن يفضلن ترك أطفالهن مع الأقارب في المنزل أو مع الجيران ، كما يضطررن للبقاء مع الأطفال أو الأزواج عندما يمرضون، ولهذا ترتفع نسبة التغيب عن العمل بينهن . وحتى يتمكن من القيام بعملهن على أكمل وجه، فقد عبرن عن حاجتهن الى دور حضانة ووسائل نقل ومطاعم الوجبات الجاهزة وخادمات لمساعدتهن في أعمال المنزل (Abedel Kader , 1992 , p 19) .

هذا ، وقد تبين من الدراسة الميدانية التي أجراها معهد التخطيط القومي في عام ١٩٩٣ ، والتي شملت ٢٠٤١ مشروعا صغيرا ، أن الحضانات كانت منوافرة في ٤٦٪ من هذه المشروعات ، بينما توافرت رياض الأطفال في ١٢٪ فقط منها ، وكانت ١٧٪ فقط من مشروعات العينة تعطي للمرأة حق المع للمرأة حق المع للمنافقت بالمنافقة ، واقتصرت نسبة المشروعات التي تعطي وقتا مدفوع على ١٠٤٪ فقط ، وهذا يعني أن المشروعات التي تمنح إجبازة للوضع على ١٩٤٠٪ فقط ، وهذا يعني أن المشروعات الصغيرة لالمتزدي مثير بالمزايا القانونية الممنوحة النماء ، مثل رعاية الأمومة ، ممايستدعي من النماء المزيد من الكفاح من أجل تحسين الظروف الثب تمكنهم ممن العمل ورعاية أسرهن في الوقت نفسه (معهد التخطيط القومي ، ١٩٩٥ ، من ١٤٩) .

القطل الرابع

مشاركة المرأة في مواقع اتخاذ القرار

تسمح المشاركة في اتخاذ القرارات للأفراد بالتأثير - بطريقة مباشرة أو غير مباشرة - في حياتهم ، بحيث تصبح تلك القرارات أكثر استجابة لحاجاتهم . من هنا ضرورة مشاركة المرأة ، على قدم المساواة مع الرجل ، في مواقع اتخاذ القرارات على كافة الأصعدة حتى تتمكن من تحسين ظروف حياتها . فإلى أي مدى حققت المرأة المصرية تلك المشاركة ؟

١ - مشاركة المرأة في القرارات الأسرية

تحدد الثقاليد والعادات السائدة في مصر أدوارا خاصة لكل من المرأة (ربة منزل ، مربية اطفال) والرجل (رب الأسرة والمعسوول عن تأمين دخلها) . إلا أن النظرة لتلك الأدوار تتفاوت الى حد ما هسب المعمويات الاقتصادية والاجتماعية للأسرة ، ومكان إقامتها ، وبالتالي تتفاوت مشاركة كل من الجنسين في اتخاذ القرارات الأسرية . فقد بينت إحدى الدراسات التي استخدمت المقابلات والملاحظة أن المرأة الحضرية (في الزفازيق) تشارك في اتخاذ القرارات الأسرية أكثر من المرأة الريفية (في الزفازيق) تشارك من المرأة الريفية بسيطة في اتخاذ القرار على المستوى الأسري حيث يملك الرجل السلطة المطلقة تكريبا (كاملة محمد منصور ، في: المجلس القومي للطفولة والأمومة واللجنة القومية للمرأة ، ١٩٩٤ ، من

المال والسلطة في علاقة الزوجين ، وأن التعليم والمستوى الإقتصادي عاملان هامان في افساح المجال للمرأة للمشاركة في اتخاذ القرارات. فالنساء العاملات المتعلمات اللواتي ينتمين الى الطبقات المتوسطة والعليا هن أكثر استقلالا، ويشاركن في اتخاذ القرارات الأسرية أكثر من النساء العاملات الأميات ، اللواتي ينتمين الى الطبقات الاقتصادية - الاجتماعية الدنيا (Abdel Kader , 1992 , p. 29) . هذا ، وقد بينت الدر اسات أن هجرة العمالة الذكورية أثرت على أدوار المرأة . فسفر الزوج يجعل الزوجة تمارس استقلاليتها بشكل أعمق ، ويجعلها تشارك أكثر في الأتشطة الاقتصادية خارج المنزل . فقد بينت دراسة أجرتها خفاجي (١٩٨٤) على ٣٠٠ سيدة من قرية في جنوب القاهرة كان أزواجهن من المهاجرين ، أن هؤلاء السيدات يتلقين المال من الأزواج ، ويشرفن على ضبط ميز انبة الأسرة ، ويقمن بإدارة ممتلكاتها ، ويتعاون مع التعاونيات الزراعية وبنوك القرية والعمال المستأجرين ، مما يكسبهن ثقة بالنفس ، ويجعل الأزواج يثقون أكثر بقدراتهمن علمي اتضاذ القرارات . وقد توقعت خفاجي أن تستمر هذه التغيرات في العلاقات الأسرية بعد عودة الأزواج من الخارج ، إلا أن الدراسة التي أجرتها تايلور (١٩٨٤) في قرية الجيزة ، توصلت الى نتائج مغايرة ، حيث وجدت أن تغيرا طفيف أو لا تغير على الإطلاق يحصل في أدوار ومراكز الزوجات ذوات الأزواج المهاجرين ، حيث أنهن يجبرن على ترك المسؤوليات التي اسندت إليهن مباشرة بعد عودة الأزواج ، بحيث تسود الأدوار العائلية التقليديـة مجـددا . (Abdel Kader, 1992, p. 31)

٢ - مشاركة المرأة في مواقع اتخاذ القرارات السياسية

يتبين من دراسات عديدة ، أن المرأة المصرية لعبت دورا هاما في تطور الحركة الوطنية ، فشاركت في ثورة عام ١٩١٩، ونظمت المظاهرات العديدة للمطالبة بالاستقلال، وبحقوق المسرأة ، وسقطت أثناء ذلك عدة شهيدات، وعند افتتاح أول برلمان لمصر بعد الاستقلال في عام ١٩٢٤، تجمعت الإن النساء عند مدخل المجلس مطالبات – ضمن أمور أخرى – بمنحهن حقوقاً سياسية متساوية مع الرجال ، ولكن ، كان على المرأة المصرية أن تتابع الجهاد ، وتتنظر حتى بعد قيام ثورة ١٩٥٢، كي تتال مطالبها ، حيث نص الدستور المصري في عام ١٩٥٦ على مساواة المرأة بالرجل في الميادين السياسية والاجتماعية والمدتية ، وفي مقدمتها حقها في الانتخاب والترشيح وفي تقلد المناصب العامة . فدخلت البرلمان كنانية الأول مرة في عام مرة في عام ١٩٥٧، ثم دخلت الى السلطة التغينية كوزيرة لأول مرة في عام ١٩٥٠ (راجع مثلا در اسات : على الدين معالم ، وسحدالدين ابراهيم، وحورية مجاهد ، في المجلس القومية المسرأة ، ١٩٩٤) . وتبيين في المجلس القومي الطفولة والأمومة واللجنة القومية المسرأة ، ١٩٩٤) . وتبيين الفرات النالية تطور مشاركة المرأة المصرية في الحياة السياسية ، والعوامل التي تساعد أو تعرقل هذه المشاركة:

أ. مشاركة المرأة في السلطة التشريعية

لقد تم انتخاب أول امر أتين في البرلمان المصرى في عام ١٩٥٧ . وفي الانتخابات النيابية للأعوام بين ١٩٦٠ و ١٩٧٦، تراوح عدد النساء اللواتي فزن في البرلمان بيس ٢ - ٨ عضوات ، وفي عام ١٩٧٩ ، صدر قانون بتخصيص ٣٠ مقعدا للمرأة في عضوية مجلس الشعب ، بحيث تمثل سيدة على الأقل كل محافظة. وقد أضيفت هذه المقاعد الى العدد السابق لمجلس الشعب حتى لا يحتج الرجال بسبب فقدانهم شيئا (Sulfivan , 1987 , pp.) 42-43) . ونتيجة لذلك ، ارتفع عدد النساء المشاركات في البرامان في عام ١٩٧٩ الى ٣٥ عضوة أي بنسبة ٨,٩٪ من مجموع الأعضاء ، منهن اثنتان عينتا بمرسوم رناسي . كما ارتفع هذا العدد الى ٣٦ عضوة في عام ١٩٨٤ أي نسبة ٧,٩٪ من مجموع أعضاء البرامان ٤ منهن واحدة عينت بمرسوم رناسي . إلا أن مجلس الشعب ألغى قانون تخصيص مقاعد للمرأة في عام ١٩٨٦ ، بحجة أن هذا يخل بقاعدة المساواة على اساس الجنس ، وأصبح على المرأة أن تتنافس من جديد مع الرجال ، مما أدى الى انخفاض عدد المشاركات في مجلس الشعب مجددا الى ١٨ عضوة في عام ١٩٨٧ (أي نسبة ٣,٩٪ من مجموع الأعضاء) ، ثم الى ١٠ عضوات في عام ١٩٩٢ ، منهن ثلاث عضوات معينات من قبل رئيس الجمهورية ، أي نسبة ٢٪ فقط ، كما يتبين من الجدول رقم (١٠) . هذا ويتواجد ٩ عضوات في مجلس الشعب الحالي الذي تم انتخابه في عام 1917 وذلك من مجموع 201 عضوا أي نسبة حرالي ٢٪ فقط ، منهن خمس سيدات منتخبات وأربع سيدات معينات ، حسب مصادر إدارة الإحصاء في مجلس الشعب (في ٢٧ أكتوبر 1997) . وهكذا تبقى نسبة مشاركة المرأة المصرية في البرلمان ضنيلة جداً ولا تعبر عن مكانة المرأة الحقيقية في المجتمع ، خاصة إذا ما قورنت بنسبة مشاركة المرأة في بلدان أخرى ، حيث شكلت نسبة النساء في البرلمان في عام ١٩٨٧ على سبيل المثال : ٢٩٨٧ في ورمانيا والمنروج ، ٣٠,٥ في فنلندا ، على سبيل المثال : ٢٩٨٧ في فنلندا ، والمناب المثال : ٢٩٨٧ في الدانمارك (United) ، الأصر الذي يستدعي عملا جادا لتغيير المناخ الساسي العام في البلاد .

ويتبين من دراسة أجريت على السيدات اللواتسي دخلن البرامان أنهن ينتمين الى أسر ذات مستويات اقتصادية واجتماعية مرموقة ، وأنهن حاصلات على مستويات تعليمية عالية ، فحوالي ٧٥٪ منهن حاصلات على درجات جامعية ، و ٢٥٪ منهن حاصلات على دراسات عليا . وجميعهن يعرفن اللغة العربية جيدا بالإضافة الى لغة أجنبية واحدة على الأقل ، وأن معظمهن كان يتمتع بمركز مهنسي مرموق (في التربية أو الحقوق أو الصحافة) . كما كان لهن نشاط سياسي واجتماعي تطوعي بارز في الجمعيات التطوعية قبل انضمامهن الى البرامان . مما يوحى بأن المرأة بجب أن تبذل جهودا اكبر من التي ببذلها الرجل الأبات جدراتها السياسية . بالإضافة الى ذلك ، يتبين من المقابلات المعمقة التي أجريت معهن أن آباءهن شجعوهن على الدراسة والعمل ، ليكونوا "كالرجال" ، وكانوا فخورين بهن ، وأفسحوا لهن المجال للشعور بالثقة بالنفس والتفاؤل وتقدير قيمة العمل ، كما أن كثيرات منهن أفدن بأن أزواجهن شجعوهن أيضا (, Sullivan , 1987 78 - pp.45 - مذا، ويتبين من دراسات عدة ، أن البرامانيات بمساهمن مصاهمة قعالة في مناقشة كافة القضايا العامة ومشاريع القوانين ، ويتقدمن بمشروعات قوانين وأسئلة وبيانات عاجلة ، ويقترحن موضوعات مختلفة ، كما يترأسن عدة لجان في مجلس الشعب ، كلجان الثقافة والاعلام والسياحة والعلاقات الخارجية والإسكان والتعمير واللجنة التشريعية ، بالإضافة الى تسلم بعضيهن وكالة عدد من اللجان وأمانة السر البعضيها . ولكن يلاحظ أن المرأة لم نثول أي منصب في مكاتب ست لجان هي الدفاع والأمن القومي المرأة لم نثول أي منصب في مكاتب ست لجان هي الدفاع والأمن القومي المحلم والخطبة والمراز في الإكتصاديبة ، والشباب ، والإدارة والأموسة المحلي، والصناعة والطاقة (حورية مجاهد، في : المجلس القومي الملفولة والأموسة واللجنة القومية للمرأة ، ١٩٩٤ ، من ١٩٨٠ وعلى ، يبدو أن المماماء في مجلس الشعب يثماركن في المناقشات أكثر من الرجال ، فقد تبين أن حوالي ٤٠ ٪ من أعضاء المبرلمان الرجال لم يشاركوا في مناقشات العامة التي عقدت بين عامي ١٩٩٧ و ١٩٩٨ ، بينما كانت ٢٠٪ النساء صامتات بين هذين العامين (١٩٥٠ , ١٩٥٣) .

ويرجع ذلك الأسباب عدة منها نقص الوعي بأهدية ممارسة الحقوق السياسية، والنظرة الاجتماعية التقليدية ، خاصة بين القنات الأمية ، التي تعتقد المراسية و النظرة الاجتماعية التقليدية ، خاصة بين القنات الأمية ، التي تعتقد العمل السياسي الى تخطي الكثير من المقاومة والضغوط التي يواجهنها من الأرواج والأسر ومن المجتمع ككل ، بالإضافة الى ضبوق وقت النساء وانخفاض المتمامهن بالمشاركة السياسية (27 - 26 987, 1987 من وقت النساء والمتنبع ناحصماءات ، يلاحظ أن هناك فجوة بين الحقوق المكتسبة والمعارسة الفعلية لهذه الحقوق . فعلى سبيل المثال ، في عام ١٩٨٦ ، كان عدد الناخيين المقادين في الجداول الانتخابية ٢٧ مليونا منهم ٨,٣ مليون امراة فقط . وفي انتخابات ١٩٨٩ ، رئة منه عدد المقيدات في الجداول الانتخابات ٧٤ . أما في انتخابات عام ١٩٩٠ ، فقد بلغ نسبة المشاركات في الانتخابات ٧٤ . أما في انتخابات عام ١٩٩٠ ، قد بلغ عدد المقيدات مجلس الشعب ٢٧٢٧ مرشحا في عام ٢٨٠٠ كان منهم ٢٣٪ مرشحة فقط (سلوى شعراوي جمعة ، في مركز دراسات المرأة الجديدة ، في ١٩٥٠ ، س ١١٠٠) .

من جهة أخرى ، شاركت المرأة في مجلس الشورى منذ انشائه في عام ١٩٨٠، بسبع عضوات (نسبة ٣٣،٣ من لجمالي الأعضاء) ، كما شاركت ١٢ سيدة في هذا المجلس في عام ١٩٩٧ (نسبة ١٤،٧٪ من مجموع

الأعضاء) ، كما يتيين من الجدول رقم (11) . ويلاحظ أن جميع عضوات مجلس الشورى معينات ، ما عدا التنتين دخلتا المجلس عند انشانه كمنتخبتين ، كما يلاحظ ارتفاع المستوى التعليمي للمشاركات في المجلس المذكور ومشاركتين المعالة في أعماله . ولكن يلاحظ قلة مشاركة المرأة في مكاتب لجان مجلس الشورى ، كما لم تتول المرأة رئاسة أي لجنة من لجانه (حورية مجلس الشورى ، كما لم تتول المرأة رئاسة أي لجنة من لجانه (حورية المحد، في : المجلس القومي للطفولة والأمومة واللجنة القومية للمرأة ، 1914، ص ١٦ - ١٧) . هذا ، ويشارك في مجلس الشورى الحالي ١٥ ميدة من بين ٢٦٤ عضوا ، (أي نسبة ٧٠ / ١ مكتوبر ١٩٩٦) .

ب. مشاركة المرأة في السلطة التنفيذية

لقد تم تعيين وزيرة في مجلس الوزراء منذ المستينات ، وتم تعيين وزيرتين في عام ١٩٩٣ من ضمن ٣٤ وزيرا ، أي بنسبة ٥٩.٩٪ من إجمالي عدد الوزراء ، كما تم تعيين ثلاث وزيرات في عام ١٩٩٦ من ضمن ٣٠ وزيرا ، أي بنسبة ١٩٠ (حسب مصادر سكرتارية مجلس الوزراء) ، وهذه نسبة تبقى شفيلة بالمقارنة مع مثيلاتها في بعض الدول الأخرى ، حيث شكلت نسبة النساء من الوزراء في عام ١٩٨٧ على سبيل المثال : ٢٠٨ في النبوية ، ١٩٨٧ في الدنمارك ، ٢٠,٦٪ في النبوية ، ١٩٩٤ في الدنمارك ، ٢٠,٦٪ في السيشل ، ٢٠,٦٪ في رومانيا (United Nations , 1991 , pp. 30)

ُ هذا وتحتفظ المرأة بوزارة الشؤون الاجتماعية منذ عام 1977 . أما الوزارتان الأخريان اللتان تتقادهما في الحكومة الحالية فهما وزارة البحث العلمي ووزارة الإقتصاد .

ج. مشاركة المرأة في المجالس المحلية

تشارك المرأة المصرية في المجالس المحلية على مستوى المحافظات و المراكز والمدن والأحياء والقرى . ويلاحظ أن تلك المشاركة قد تفاوتت بصورة كبيرة بين عام ١٩٧٩، حيث صدر قانون يتخصيص مقاعد للمرأة في المجالس تتراوح نسبتها بين ١٠ / و ٢٠ / من الأعضاء ، وعام ١٩٨٦ بعد إلغاء هذا القانون ، حيث انخفضت نسبة مشاركة المرأة في هذه المجالس من ١٩٨٢ في عام ١٩٧٩ الى ٢٠ / / فقط في عام ١٩٧٩ كما يتبين من الجدول رقم (١٢) . هذا، وقد انخفضت نسبة مشاركة المرأة في مجالس القرى من ٢٠,٢ في عام ١٩٧٩ الى نصف في المائة فقط في عام ١٩٩٩ (حورية مجاهد، في: المجلس القومي الطغولة والأمومة واللجنة القومية المسرأة ،

د. مشاركة المرأة في الأحراب السياسية

تشير الأرقام المتوافرة الى أن تمثيل المسرأة في مكاتب الأحراب السياسية محدود جداً . فعلى سبيل المثال ، تشارك شلاث سيدات في اللجنة العليا لحزب الوقد من بين ٥٠ عضوا ، كما تشارك سيدتان فقط في اللجنة المركزية للحزب الناصري ضمن ٧٢ عضوا، وفي الأمانة العامة لحزب التجمع الوطني نجد ثلاث عضوات من مجموع ٤٢ عضوا (سلوى شعراوي جمعة ، في : مركز دراسات المرأة الجديدة ، ١٩٩٤، ص ١١٧) .

هذا ، ويلاحظ أن المرأة المصرية المؤهلة والقادرة على ممارسة العمل العزبي لا تقبل عليه إلا في أضيق الحدود ، وذلك بسبب المحددات الاقتصادية لعملها حزبيا ، إذ من اللازم أن يتوافر لها قدر من الاستقلالية الإقتصادية حتى يمكنها أن تمارس العمل الحزبي، الذي هو بطبيعة الحال بدلا عائد وبلا دخل ، بل قد يقتضي من المرأة انفاقا تطوعيا ، زمنيا وماليا . والمرأة في مصر ، المتعلمة والعاملة ، تركز دورها الاجتماعي حاليا على مواجهة المتطلبات المادية للحياة في ظل المصاعب الاقتصادية العامة الراهنة. فالمصوية الحزبية تشكل عبنا على المرأة لا تصمح به ظروفها الاقتصادية وضرورات الحياة المعيشية الإسرية (نازلي معوض لحمد ، في : المحلى القومي الطعولة والأمومة واللعنة القومية للمرأة ، 199٤، من ٤٢) .

ه. دور السيدات في المعارضة

يبرز سوليفان (Sullsvan) الدور الذي لعبته في الحياة المصرية بعض السيدات المعارضات ، اللواتي طالبن بتغيير الأوضاع ، وسعين الى زيادة الوعى ، وضحين بحياتهن وراحتهن ، وتم سجن بعضهن بسبب موافقهن ضد الظلم ، والتمييز ضد المرأة، ومحاربة العادات والتقاليد الاجتماعيـة والأفكار المنظرفة ، فبرهن على أن النساء - كالرجال - يمكن أن يشاركن في تحمل المخاطر، وكن نماذج لغيرهن . من هؤلاء مثلا نبوال السعداوي التي ثارت ضد الظلم الذي يلحق المرأة بشكل خاص ، وسجنت بسبب مواقفها ، وزينب الغزالي التي أسست الجمعية النسائية الإسلامية التي أصبح لها ١١٩ فرعا، وسجنت أيضاً ، ونعمت حسن محمد على التي ترشحت البرامان ، وطالبت بمراكز رعاية نهارية لأطفال الأمهات العاملات ، ومنازل للمسنات، وبرامج خاصة للقضاء على الأمية بين النساء الريفييات وإكسابهن مهارات عملية ، ثم قتلت يوم الانتخابات . وعفاف محفوظ التي انتقدت انتهاكات حقوق الانسان ، ومني مكرم عبيد وحكمت أبوزيد وأمينة شفيق وألفت كامل ، وغير هن . وقد كان لأرانهن وتطلعاتهن صدى واسع الانتشار بين فنات عديدة ، خاصمة نسائية ، وعمان على زيادة الوعب بالقضايا الاجتماعية والسياسية ، وقدمن خططا بديلة للمساعدة على تغيير المفاهيم والسلوكيات التقليدية تجاه عدد من القضايا ، خاصة تلك التي تتعلق بالنساء .

وبدراسة حالة هؤلاء المعارضات ، تبين أن معظمهن ينصدر من أسر تتمي الى الطبقة العليا ، وأنهن حصلن على دعم وتشجيع من أسرهن ، خاصة من قبل آبانهن ، وكن متعلمات ، يتقن اللغة العربية الفصحى الى جانب لغة أجنبية ، وهن جميعا اكاديميات، كاتبات وصحفيات أو قائدات اتحادات وتنظيمات (123 - 103 - 193 , 1987) .

٣ - مشاركة المرأة في الوظانف الحكومية القيادية والإشرافية

تشير الاحصانيات الى أن نسبة شغل المرأة للوظائف العليا بالقطاع الحكومي (وكيل أول، وكيل وزارة، مدير عام) قد ارتفعت في السنوات الأخيرة من ٢,٨٪ في عام ١٩٨١ الى ١٣٪ في عام ١٩٩٣. هذا ولم تشغل المرأة حتى عام ١٩٨١ أي وظيفة من وظائف " الدرجة الممتازة " (وكيل أول) ، بينما شغلت ٨ وظائف في هذه الدرجة في عام ١٩٩٣ (نسبة ٣,٦٪ من إجمالي شاغلي وظائف هذه الدرجة) ، وارتفع عدد النساء في "الدرجة العلبا" (وكيل وزارة) من ١٠ وظائف في عام ١٩٨١ (نسبة ١٩٨٠) الي ٨٧ وظيفة في عام ١٩٩٣ (نسبة ١٠,٦٪ من إجمالي شاغلي وظائف هذه الدرجة) ، كما ارتفعت نسبتهن من ٢,٨٪ الى ١٤,٢٪ في وظيفة "مدير عام" بين العامين المذكورين . وهذا يدل على أن المرأة لم تحظ بعد بالقدر الكافي من الوظائف القيادية الإشرافية (حسين رمزي كاظم، في: المجلس القومي للطفولة والأمومة واللجنة القومية للمرأة ، ١٩٩٤، ص ٥٣) . كما يتبين أن أكــــثر مــن ٥٠٪ من مجموع العاملات لا يرقى الى الوظائف العليا إلا بعد سن الخامسة والخمسين . وهذا يدل على أن فحرص الترقي الي الوظائف العليا بالنسبة للمرأة لا تأتى إلا قرب ثهاية حياتها الوظيفية ، وهذا يعنى أنها تقضى الأغلبية العظمى من مدة خدمتها بالوظائف العامة دون أن تمارس دورا قياديا (مجموعة المهتمات بشنون المرأة المصرية ، ١٩٩٢، ص ١٥) .

٤ - مشاركة المرأة في العمل الدبلوماسي

اقتحمت المرأة مجال العمل في السلك الدبلوماسي ابتداء من عسام ١٩٦١ ، وقد بلغ عدد النساء في وظانف السلك الدبلوماسي ١٢٢ سيدة ، وشكلت نسبة الدبلوماسيات العاملات بوزارة الخارجية ١٤٤٪ في نهاية العام

1993، منهن من وصل الى درجة مستشار ووزير مقوض وسفير (علي النبن هلال ، وحسين رمزي كاظم ، في : المجلس القوسي للطفولة والأمومة واللجنة القومية للمرأة ، 1992، ص ٤ و ٥٠) ، ويبلغ عدد السفيرات المصريات حاليا أحد عشر في مقابل جوالي مائة رجل يشغلون مواقع سفراء مصر في الخارج ، أي نسبة ٩.٩٪ من مجموع السفراء (معهد التحطيط الفوسي ، ١٩٩٥، ، ص ٥٩).

٥ - مشاركة المرأة في إدارة التعليم العالي

يستدل من البيانات الاحصائية لعام ١٩٩٤، التي حصائنا عليها من مصادر المجلس الأعلى للجامعات في مصدر، أن مشاركة المرأة في مواقع اتخاذ القرارات في إدارة التعليم العالي لا تزال ضعيفة جداً ، خاصة في المراكز القيادية العليا ، حيث نجد ١٥ عمودة كلية فقط من ضمن ١٩٥ عميدا المراكز القيادية العليا ، حيث نجد ١٥ عمودة كلية فقط من ضمن ١٩٥ عميدا (أي نسبة ٧,٧٪) ، كما نجد نائبة رئيس جامعة واحدة من مجموع قدره ٤٠ نائب رئيس (أي نسبة ٢,٥٪) ، في حين يتسلم الرجال جميع مراكز روساء الجامعات دون استثناء . هذا ، ومن المرجح أن تكون العميدات المذكورات مصوولات بشكل أساسي عن عمادة كليات التربية والتربية الرياضية ، كما تنين لنا من دراسة سابقة (رفيقة سليم حمود ، ١٩٩٣ و المرابع (Hammoul , 1993) .

٣ - مشاركة زوجات رؤساء الجمهورية

تلعب زوجات روساء الجمهورية في مصد دورا حيويا في تعزيز دور المارة وإثارة قضاياها ، ويشعر الذين يتعاملون معهن أنه عندما تثبنى إحداهن مشروعا أو برنامجا ، تحشد لمه الطاقات ، وتحفز الأخرين وتدفعهم لبنل جهود إضافية . وقد أبرز سوليفان هذا الدور في دراسته (. 1987 . 90) . (pp. 93-99

فالسيدة جهان السادات ، زوجة الرئيس السابق أنور السادات، بدأت منذ منتصعف المستينات بعقد اجتماعات اسـبوعية فــي منزلهــا لمجموعــة صـن صنديةاتها،كانت تدعو إليها محاضرين خيراء فـي مختلف الميادين . وبعد نكسة عام ١٩٦٧ بدأت تشارك في كثير من الأعمال الاجتماعية التطوعية الخيرية، مركزة يشكل خاص على مساعدة النمساء في إحدى القرى الاكتساب المهارات التي تؤهلهن للحصول على مساعدة النمساء في إحدى القرى الاكتسادي والثقة بالنفس والإطمئنان . ثم أصبحت بعد حرب ١٩٧٣ من أكثر الساء نشاطا في الحياة العامة المصرية ، فحصلت على دعم من الحكومة ، كما حصل عدد من التنظيمات دعما ماديا ومتطوعين ودعاية لم يكن بإمكانه الحصول عليها لو لا مساعدة حرم الرئيس . وقد استفلت موقعها لتدعيم قضية المرأة ، فكان لها دور بارز في إصدار تعديلات قدائون الأحوال الشخصية لعسام ١٩٧٩ - التي سنتناولها فيما بعد - كما كانت وراء تخصيص مقاعد في البرلمان للنساء ، وكانت تقترح أسماء اللواتي بمكن أن يرشحن لمجلس الشعب ، أو بعين من قبل الرئيس . كما سعت لتعيين أول برشحن لمجلس الشعب ، أو بعين من قبل الرئيس . كما سعت لتعيين أول سنيرة لمصر . وقد تلقت الدعم من معظم القيادات النسانية ومن وزارة العمل والشنون الاجتماعية .

أماالسيدة سوزان مبارك ، حرم الرئيس الحالي حسني مبارك ، فقد بدأت بتبني مدرسة حكومية في حي بولاق الفقير، وعملت فيها مع بعض المتطوعات من صديقاتها ، وذلك عندما كان زوجها نائبا لرئيس الجمهورية . فنظمت عدة مشاريع للحصول على المال اللازم ، وخلال ثماني سنوات توسع النظمت عدة مشاريع للحصول على المال اللازم ، وخلال ثماني سنوات توسع المشروع ليغطي أحدى عشرة مدرسة ، وبعد عام ١٩٨١ ، حين اصبح زوجها المحافظين الريفيين - السعي لتحسين أوضاع مدارس المناطق الفقيرة ، وقد ركزت نشاطها على التعليم ، لأنه برأيها يمكن أن يحل معظم مشاكل المعرأة ، من جهة أخرى ، كان لها دور في إنشاء المكتبات في مختلف أنحاء مصره من جهة أخرى ، كان لها دور في إنشاء المكتبات في مختلف أنحاء مصره للجميع ، وتمعى لبناء المدارس من خلال الجمعية المصرية المتنوية والطفولة والأمومة ، وترعى مشروع القراء في المجتمع المناها ... وقد افتحت في الفترة الأخيرة - على سبيل المثال - الموتمر القومي للمعرأة المصرية وتحديات القسرن الحسادي والعشسرين ، فسي ونو عي للموتمر الحالمي للسكان وافتتحت

منتدى المنظمات غير الحكومية ، في سبتمبر /أيلول ١٩٩٤، وافتتحت المؤتمر الدولي لمحو الأمية في سبتمبر /أيلول ١٩٩٤، وترأست مؤتمر تطويسر التعليم الاحدادي في نوفمبر / تشرين ثاني ١٩٩٤، وشاركت في المؤتمر القومي الاعدادي في نوفمبر / تشرين ثاني ١٩٩٤، وشاركت في المؤتمر القومي الثاني للمرأة المصرية في إيريل / نيمان ١٩٩٦، كما يتم تحت رعاينها إعداد برنامج جديد لمتابعة وتقييم أوضاع الطفولة والأمومة في مصر ونظرا لجهودها منجها المجلس العالمي لتعليم الكبار عام ١٩٩٤ رناسته الشرقية للسنوات الأربع القادمة ، كما منحتها منظمة الصحة العالمية ميدالية ذهبية تقديرا لجهودها في تحمين أوضاع المرأة والطفل في مصر (جريدة الأهرام ،

٧ - مواقع قيادية لم تشارك فيها المرأة المصرية حتى الآن

لم تتمكن المرأة المصرية حتى الأن من العمل كقاضية أو في النيابة العامة ، على الرغم من أن نصوص السلطة القضائية لم تشترط الذكورة لمن يتولى القضاء ، كما أن اشتغال المرأة بالقضاء لا يتعارض مع الدين ، كما أفادت فتوى من مفتى الديار المصرية . والشريعة الإسلامية أباحت للمرأة أن تكون وصية على الرجل وأن تتولى وظيفة الإفتاء والقضاء ، وقد ولى عمر رضى الله عنه على أسواق المدينة نساء مع وجود الرجال من الصحابة وغيرهم (قاسم أمين ، ١٩٩٣ب ، ص ٩) . وقد تولت النساء القضاء في كثير من الدول العربية والإسلامية ، مثل تونس والمغرب والعراق والسودان وغيرها (أسيرة عبد الحكيم، في : سارأين تادرس وأخرون، ١٩٩٥، ص ١٧٠). وقد أثبتت التجارب أن النساء اللواتي يتولين القضاء في كثير من البلدان الأخرى يقمن بواجباتهن بكل جدارة . هذا ، وتعمل بعض السيدات المصريات في مجال القضاء الإداري - النيابة الإدارية ، كما أن سيدة تشغل رئاسة اللجنة التشريعية والدستورية في مجلس الشعب حاليا (فرخندة حسن، في:المجلس القومي للطفولية والأمومية واللجنية القوميية للمرأة ، ١٩٩٤، ص ١٣٤) ، كما يعمل عدد من النساء كأساتذة قانون في كليات الحقوق (إسماعيل صبرى عبدالله ، في : المجلس القومي للطفولة والأمومة واللجنة القومية للمرأة ، ١٩٩٤، مس . (894 كذلك لم تتمكن المرأة المصرية من العمل مثلا كرنيسة جامعة أو كرنيسة للبرلمان أو لمجلس الشورى أو المكومة أو لأحد المجالس المحلية، كما أنها لم تتول بعد منصب محافظ أو رنيس بلدية . كذلك فإن وجودها في الدفاع والأمن لا يزال رمزيا .

و هكذا يتبين مما تقدم ، أن المرأة المصرية لم تعط الفرصة لإثبات نفسها في كثير من المواقع القيادية ، علما بأنه ، لن يكون بالإمكان تحسين واقعها إلا إذا تمكنت من المشاركة بفاعلية ، وعلى قدم المساواة مع الرجل ، في مواقع اتخاذ القرار في المجالات المختلفة وفي كافة المستويات . وهذا يتطلب حركة وطنية نشطة وقوية تقودها المنظمات النسائية والأحزاب ، تسعى لإجراء تعديلات جذرية في الإتجاهات والمواقف الإجتماعية ، ولتدعيم قدرات النساء وتدريبهن وتعمية مهارات القيادة السياسية لديهن وزيادة مشاركتهن في العملية السياسية ، وللتخلص من الأمية السياسية عند المستويات الشعبية (معهد التعليط القومي ، 1900 ، ص ٢٠٠) .

الفحل الخامس

أثس الفقر على المرأة

يعرف تقرير البنك الدولي (١٩٩٤) الفقر اء بانهم الذيب لا يمكنهم استهلاك كمية أساسية من المياه النقية ، والذين فرضت عليهم بينة غير صحية ، مع قدرة محدودة جدا على الانتقال أو التواصل مع ما هو أبعد من موطنهم المباشر . ويترتب على ذلك أن يكون لديهم قدر أكبر من المشكلات الصحية ، وفرص المعمل أقل ... ويتعين على الفقراء - لا سيما النساء - أن يخصصوا قسما كبيرا من دخلهم أو وقتهم المحصول على الماء النقي يضصوما وحمل المحاصيل الى الأسواق ، وهو وقت كان في الإمكسان تخصيصه لواجبات منزلية ذات أولوية عليا ، كر عابية الأطفال ، أو الأنشطة التي تدر دخلا (ص٢٧). وينتج عن ذلك ضالة في الإنفاق على أساسيات الحياة ، مما يؤدي الى انخفاض المستوى الغذائي والصحيى والتعليمي المرأة الخياة ، مما يؤدي الى انخفاض المستوى الغذائي والصحيى والتعليمي المرأة .

ويعتبر المُفق أحدى المشكلات الخطيرة التي تهدد بعض فنات المجتمع المصري ، ويشكل بالتالي أحد التحديات الكبرى التي تحوق جهود التمية . وقد از دادت المخاطر على هذه الفقات في السنوات الأخيرة مع تفاقم معدلات التضخم والتحول الى اقتصاديات السوق . ويقدر تقرير معهد التخطيط القومي (١٩٩٤) نسبة الفقراء من السكان في عام ١٩٩٠ بـ ٣٤,٢٪ ، كما يقدر نسبة الفقراء المدقعين بـ ٣,٧٪ ، كما يتبين من الجدول رقم (١٣) . ويشير تقرير معهد التخطيط القومي (١٩٩٥) إلى أن حوالي ١٩٩ مليون نسمة يعيشون تحت خط الفقر (ص ١٧) .

١ - توزيع الفقر

ويعتبر نصيب الغرد من الناتج القومي الاجمالي مقياسا المستوى المعبشة في المتوسط. وحسب بيانات الأمم المتحدة، فقد تدنى متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي من ١٩٨٠ دولارا في عام ١٩٨٧، فالى ١٦٠ دولارا في عام ١٩٩٨، فالى ١٦٠ دولارا في عام ١٩٩١، فالى ١٠٠ دولارا في عام ١٩٩١، فالى ١٠٠ دولارا في عام ١٩٩١، علما بأن متوسط معدل التضخم السنوي قد ارتفع من ٢٠,٦٪ كمتوسط الفترة من ١٩٩٠، علما بأن متوسط معدل التضخم السنوي قد ارتفع من عمار، ١٩٩١، ويعود ذلك كله الى الانخفاض في النمو الاقتصادي (حامد الإجمالي صنيلا إذا ما قورن بمثيله في بعض الدول الأخرى، ففي حين كان نصيب الفرد المصري من هذا الناتج يساوي ١٦٠ دولارا في علم ١٩٩١، كان نصيب الفرد من هذا الناتج وفي العام نفسه يساوي على سبيل المثال: كان نصيب الفرد من هذا الناتج وفي العام نفسه يساوي على سبيل المثال: في الويان، ١٩٤٠ دولارا في الإيان، ٢٢٤٠ دولارا في الإيان، ٢٢٤٠ دولارا في الإيان، ٢٢٤٠ دولارا في الماسارات العربية في الويان عدي عونج ، المتحدة الإماري في المانون عدى المناد دولارا في هونج كونج ، المتحدة الإدافي اسرائيل (برنامج الأمر المتحدة الإنماني ١٤٠٠، ١٩٧٠ دولارا في هونج كونج ، المتحدة الإدار في المرائل (برنامج الأمر المتحدة الإنماني ١٤٠٠، ١٩٠١ دولارا في المرائل (برنامج الأمر المتحدة الإنماني ١٤٠٠، ١٩٠١ دولارا في المرائل (برنامج الأمر المتحدة الإنماني ١٤٠٠، ١٩٠١)

والغروق واضحة بين المحافظات في توزيع الدخل ، فعتوسط نصيب الغرد من الدخل عام ١٩٩٠ بلغ أعلاه في المحافظات الحضرية ، وخاصة في القاهرة والاسكندرية وبورسعيد ، وانخفض في محافظات الوجه البحري ، ثم في محافظات الوجه القبلي ، ففي حين بلغ متوسط دخل الفرد ١٢٢٨ دولارا في بورسعيد ، انخفض في دمياط الى ١٣٦٠ وفي القاهرة الى ١٩٨١ دولارا، وفي الأسكندرية الى ٢٩٢ دولارا ، ووصل الى ٤٥ دولارا في بني سويف والى ٢٥٨ دولارا في المنيا (حامد عمار ، والى ٥٣٠ دولارا في المنيا (حامد عمار ،

ويشير تقرير معهد التخطيط القومي لعام ١٩٩٤ الى أن التوزيع المكاني للمشروعات العامة انحاز ضد المناطق الريفية حيث تعيش أغلبية السكان ، مما أدى الى توزيع الدخول بطريقة تضر بالفقراء . كما أن سياسة الانقتاح ساعدت على زيادة درجة عدم العدالة ، إذ أنها سسمحت بزيادة المبادرات الخاصة والانشطة الطفيلية في مجالات الاستيراد والتصدير، وتوسيع حلقة الوكلاء التجاريين المحليين (س٢٥ - ٢٨) .

ومما يضاعف الأعباء على الاقتصاد المصري هجم الديون الشارجية الطويلة والقصيرة الأجل ، وخدمتها السنوية . فنسبة إجمالي الديون الى الناتج القومي الإجمالي بلغت أكثر من ١٠٨٪ في عام ١٩٨٧، وقفزت الى ١٣٣٪ في عام ١٩٨٨، كما تقدر بحوالي ١٠٥٪ في عام ١٩٩٠ (حامد عمار، ١٩٩٤ في عام ١٩٩٠ (حامد عمار، ١٩٩٤ أمريكيا ، أي نسبة ٣٣٠٪ من الناتج القومي الاجمالي (برنامج الأمم المتحدة الإنساني ، ١٩٩١ ، ص ١٦٩٨) .

٢ - تأثيث الفقر

وتشير الدراسات والاحصاءات الحديثة ، الى أن أكثر الفضات التمين تعاشي من ظاهرة الفقر هي المرأة . فهي الأقل حظا من التعليم ، وبالتالي من فرص العمل والمحصول على أجر، وهي الأقل تدريبا وتأهيلا ، وهي المكلفة بتدبير شؤون الأسرة بهذا الدخل المحدود . بـل وللذكور الأفضلية والأولوية في تناول الطعام المحدود ، كما أنهم المفضلون فـي الحصـول على الخدمات الصحية الضرورية ، كما ذكر أعلاه ،

وتزداد المشكلة سوءاً بالتمسية للتماء المسؤولات عن إعلقة أسرهن ،
إذ يتركز معظمهن في الشرائح السكانية الأكثر فقرا ، حيث لاتزال مشاركتهن
بالنشاط الاقتصادي ضعيفة ، كما أنهن يتعرضن للبطالة - كسائر النساء -
أكثر من الرجال ، بسبب الركود الاقتصادي ومواقف أرباب العمل من عمل
المرأة . فضلا عن أن كثيرات منهن لا يستطعن الخروج إلى العمل لعدم
توافر الخدمات المساعدة ، كمراكز العناية النهارية للأطفال ، والمواصلات ،
والمطاعم ، كما لا تتوافر لهن فرص التدريب المهني نفسها التي تتوافر
للرجال والتي يمكن أن تساعدهن في الحصول على عمل . ومن هنا بدأت
ظاهرة تأثيث الفقر". ويتيين من الدراسات والاحصاءات الحديثة أن نسبة
السيدات المسؤولات عن أسرهن بسبب غياب الزوج أو العائل أو عدم قدرته
على العمل بسبب المرض أو الإعاقة تتزاوح بين ٢٧٪ و ٥٠٪ ، وهي نسبة
عالية لم يتم الانتباء إليها سابقا نظرا لتجاهل هذه الشريحة من النساء (هنا
أبوب ، في : مركز دراسات المرأة الجديدة ، ١٩٩٤ ، ص ١٠٧ و في: نادية حليم
وأخرون ، ١٩٩٤ ، ص ١٠٦١) .

هذا ، وتنتشر ظاهرة الأمية بين النماء المعيلات لأمسرهن لتصدل إلى ٥٠٪ من تلك الحالات ، وترتفع نسبة الأمية بينهن الى ٤٠٪ في القرى ، و٤٠٪ في العزب والنجوع ، وتصل الى أدناها في المناطق الحضرية حيث تبلغ ٣٣٪ . من جهة أخرى مريصل معدل العمالة بين الإناث في الأسر التي يعولها نعاء الى ٣٤٪ مقارنة بـ ٣٠٪ فقط للإناث في الأسر التي يعولها رجال ، كما ترتفع معدلات عمل الأطفال في الأسر التي تعولها نعاء . ويبلغ معدل البطالة بين أعضاء الأسر التي تعولها نعاء صعف معدل البطالة بين أعضاء الأسر التي يعولها (٩١٪ مقارنة بـ ٨٥٪ للفنتين المذكورتين على التوالي) . وقد أثرت تلك العوامل مجتمعة على دخل الأسرة التي تعولها النساء ، حيث ينخفض متوسط دخل هذه الأسر بحوالي ٣٧٪ عن متوسط النساء ، حيث ينخفض متوسط دخل هذه الأسر بحوالي ٣٧٪ عن متوسط

دخـل الأمــر التــي يعولهـا رجـال (المجلـس القومــي الطفولـة والأمومــة ، ١٩٩٤ ، ص٢٠) .

وتعتبر ملكية الأرض أحد مقاييس الفقر. فالأسرة التي تمتلك قطعة من الأرض تستطيع أن تحقق دخلا معقولا ، بالإضافة إلى شعور ها بالملكية والإعتراف بالمكانة الإجتماعية (برنامج الأمم المتحدة الإنماني ، ١٩٩٦ ، من ٩٨) . وفي هذا المجال ، نجد أن المرأة المصرية أفقر من الرجل ، ففي عام المهاكات نسبة الرجال المالكين لملاراضي تبلغ ٤٠٥٪ ، بينما بلغت نسبة النساء المالكات للأراضي تربع طفيفا في عام النساء المالكات للأراضي تربع طفيفا في عام ١٩٨٩ ، حيث أصبحت نسبة النساء المالكات للأراضي تساوي ٤٢٪ مقابل ٢٩٨٩ ، حيث أصبحت نسبة النساء المالكات للأراضي تساوي ٤٢٪ مقابل الارجال . كذلك فإن عدم المساواة بين الرجل والمرأة في الريف يبدو من خلال القروض الإنتماقية ، وكذلك من خملة المرشدين (كاملة محمد الزراعي، حيث تبلغ نسبة النساء ٨٠٤٪ من جملة المرشدين (كاملة محمد منصور، في : المجلس القومي الطفولة والأمومة واللجنة القومية المرأة ، ١٩٩٤، ص

ويعتمد الأطفال الفقراء في مصدر على ما يتيحه لهم نظام التعليم الحكومي من خدمات تعليمية مجانية ، أو بكلفة رمزية . فإذا علمنا أن مستوى التعليم في المدارس الحكومية منخفض ، وأن كثافة الفصول عالية ، وأن الطلبة - بمن فيهم الفقراء - يضطرون كي ينجحوا للإعتماد على الدروس الطلبة - بمن فيهم الفقراء ويضمون المختلفة بشكل مؤسف وملفت النظر، أدركنا وجود تحير اجتماعي ضد الفقراء ، يتمثل في حرماتهم من فرص متكافئة تمكنهم من الحصول على مستوى ملاتم من التعليم (اللبنة المنظمات غير الحكومية ، ١٩٩٤، ص ١٠) ، إذ أن هذه الظروف تدفيع بأعداد كبيرة منهم ، خاصة الإناث ، إلى الإنسحاب من التعليم ، إما بعدم الإنحاق أصلا بالمدارس ، أو بالتسرب منها بعد الإنتحاق بها ، وتعمل بالثالي على استمرار مشكلة الأمية ، التي تسعى الدولة جاهدة للقضاء عليها (اللبنة على استمرار مشكلة الأمية ، التي تسعى الدولة جاهدة للقضاء عليها (اللبنة المصرية لتحضيرية المنتدى الهيئات الأهلية ، ١٩٩٥ ، ص ١٦) .

٣ -- مكافحة الفقر

وللتخفيف من حدة الفقر ، لا بد من توسيع نطاق التوظيف المولد للدخول ليشمل أكبر عدد ممكن من السكان ، وتحقيق مشاركة الناس في عملية التعمية وفي جني شارها، وذلك من خلال إطلاق وتدعيم وتكوين واستخدام الطاقة البشرية الضغمة للفقراء ليساعدوا أنفسهم بأنفسهم ، وتهينة ظروف التعليم التي تتلاعم مع ظروفهم ومع فرص العمل المتاحة، بحيث لا الأمن الغذاء الإجنبية ، وكذلك تحقيق الأمن الغذاء الإجنبية ، وكدسين الأمن الغذاء الاجنبية ، وتحسين الضعوط البدنية والنفسية، وتهيئة فرص الوصول الى خدمات الرعاية الصحية عالية الكفاءة ، وتأمين الحاجات الأساسية وغير الأساسية للناس جميعا . هذا، عالية الكفاءة ، وتأمين الحاجات الأساسية وغير الأساسية للناس جميعا . هذا، خاصة شبكات النقل والمواصلات والطاقة والمرافق العامة (راجع تقرير معهد التخطيط القرمي ، ۱۹۹۶) .

ونظرا لارتفاع نسبة الأمية بين النساء وانخفاض نسبة تشعيلهن ، ونظرا لارتفاع نسبة النماء اللواتي يعلن أسرهن ، لا بد من مساعدة هؤلاء على إقامة مشروعات صغيرة يدرنها بأنفسهن ، بحيث يتمكن من تحسين مستوى معيشتهن والتغلب على مشكلة الفقر والبطالة . وهذا يتطلب إيجاد فرص تمويلية للمرأة تتلائم مع وضعها الاقتصادي ، وتقديم التدريب الكافي لها لتتمية مهاراتها الإدارية والتسويقية (هنا أيوب ، في : مركز دراسات المرأة الجديدة ، 1912، ص ١٠٠٧) ، وهذا ما تحاول بعض الجهات الحكومية وغير الحكومية تحقيقه ، وذلك يتمويل المشروعات الصغيرة على النحو التالي :

أ. الهينات الحكومية

يتيين من الدراسات المتوافرة ، أن **وزارة الشنون الاجتماعية** تعد من أقدم الهينات الحكومية التسى قدمت المساعدات المالية والتدريبية والتسويقية للأسرة محدودة الدخل ، بهدف الارتفاع بمستو اها الانتصادي ، وذلك من خلال إدارة الصناعات المنزلية والريفية ، ومشروع الأمس المنتهة الذي أعطى أولوية خاصة للمرأة . ثم بدأ مشروع بنك ناصر الاجتماعي في تقديم الغروض الميسرة منخفضة الفائدة لكل من الرجل والمرأة على السواء لكن المرأة واجهت مشكلة ، وهي صعوبة التعامل مع البنوك ، وعدم قدرتها على تقديم ضمان لها في صورة ملكية عقارية تسهل لها الحصول على القروض . كما تشترط البنوك أن يضمن المرأة رجل موظف ، مما يشكل صعوبة كبيرة أمام المرأة الغيرة المرازة الجديدة ، 194 (هنا أبوب ، في :

وأنشأت وزارة الزراعة بنك التنمية والانتصان الزراعي ، الذي سهل الاجراءات اللازمة للحصول على قروض انتمانية ، وشجع المرأة على الاستفادة من المبالغ المتاحـة القروض. وقد أظهرت بيانـات البنك أن عدد النساء الريفيات اللاتي يحصلن على قروض انتمانية في زيادة مستمرة ، كما يزداد عدد النساء اللاتي يحصلن على قروض من الجمعيات الزراعية التعاونية (كاملة محمد منصور ، في : المجلس القومي للطفولة والأمومة واللجئة القومية للمرأة ، ١٩٩٤، ص ٢٨٤) ، وهكذا ، ارتفعت نسبة الصاصلات على قروض في محافظات الصعيد من إجمالي المنتفعين ، فوصلت الى ٢٣٪ في محافظة المنيا ، والى ٤٤٪ في دمياط . ويتبين من الاحصاءات أن أكثر من نصف الحاصلات على قروض في المنيا هن من اللواتي يعلن أسرهن اقتصادياً ، وأن ٨٥٪ منهن يعملن في مشروعاتهن الخاصة دون وظيفة أخرى (هنا أيوب، في : مركز دراسات المرأة الجديدة ، ١٩٩٤، ص ١٠٣ - ١٠٥) ، وفي إطار جهود تنمية المرأة الريفية ، سوف يتم التوسع في منح القروض بفواتد مبسطة و بفتر ات سداد مناسبة و ذلك للمرأة ذات الدخل للمحدود وللخريجات اللاتي لم يحصلن على عمل ، وذلك بهدف تحسين مستوى المرأة الريفية والنهوض بالمستوى المعيشي للريف المصدري . وستوجه القروض لإنشاء مشروعات : توزيع الخضار ، وفرازات الألبان ، وصناعة الأواني الفخارية، وتربية المواشى والدولجن المنزلية ودودة القر ، و صناعة منتجات النخيل ، ونسيج صوف الأغنام ، و استخراج الزيوت النبائية والعطرية ، والصناعات الغذائية كالمخللات والمربيات (جريدة الأهرام، ٢٤ نوفمبر، ١٩٩٤).

هذا ، وقد تأسس الصندوق الاجتماعي للتنمية في عام ١٩٩١ بهدف تخفيف وطأة الأثار المصاحبة لبرنامج الإصلاح الإقتصادي على بعيض الفنات ، خاصبة المرأة والطبقات الكادحة وذوى الدخيل المحدود وشبياب الخريجين وسكان المناطق الأقل نموا . وقد بلغ عدد المشروعات التبي مولها الصندوق والتي استفادت منها المرأة ١٤ مشروعا ، منها مشروع تشغيل الخريجين كمدرسين في برامج محو الأمية الذي بدأ في سبتمبر من عام ١٩٩٢ ، حيث قدم الصندوق الإجتماعي للهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار منحة قدرها ٢٠ مليون جنيه لتنفيذ برامج محو الأميسة فسي سبع محافظات . وقد بلغ عدد المستفيدات ١٧٤,٢١٥ دارسة ، بنسبة ٥٧٪ من مجموع الدارسين ، وذلك حتى إبريل من عام ١٩٩٤ ، كما بلغ عدد المشتغلات بالبرنامج ١٣,٧٨٢ خريجة ، بنسبة ٥٩٪ من مجموع الخريجين . كذلك ، فقد دعم الصندوق الإجتماعي مشروع الأسر المنتجة بمبلغ ١١٨٩٢ ٥ مليون جنيه ، وبلغ عدد المستفيدات من القروض ٩,٩٥٢ مستفيدة ، بنسبة ٣٦.٣ ٪ من إجمالي عدد المستفيدين من الجنسين . هذا ، ويقوم المشروع بتنفيذ أنشطة زراعية وتجارية وحرفية وصناعة سجاد وتريكو وأمن غذاني (اللجنة المصرية التعضيرية لمنتدى الهينات الأهلية ، ١٩٩٥ ، ص ٥٣ - ٥٥) .

ب. الهيئات غير الحكومية

في ظل الموارد الحكومية المحدودة ، والتزايد المستمر في عدد السكان وفي مستويات الأسعار ومعدلات الفقر، ظهرت الحاجة الى تعاون المنظمات غير الحكومية والجمعيات الأهلية ، وقامت الهيئات المائحة بالاهتمام بتمويل المشروعات الصفيرة من خلال تقديم المنح للجمعيات الأهلية المهتمة بالمرأة بصفة خاصة . وهكذا تقوم بعض الجمعيات الأهلية بتقديم القروض للمرأة ، خاصة التي تعول أسرتها ، لتمويل مشروعات انتاجية صغيرة . ولكن ، لاتزال هناك معوقات كثيرة يصعب معها حصول المرأة على القروض واستخدامها فيما يرفع من شأنها منها العلاقات الأبوية في الأسرة التي تسمح للذكور بالتدخل في إدارة المشروع والسيطرة على دخله ، وغياب المعلومات الكافية التي تزهل المرأة للحصول على قروض ، وغياب فرص التدريب على إدارة ومتابعة المشروعات ، فضلا عن تخوف المرأة نفسها من نظرة المجتمع وحصرها نفسها في أنشطة تقليدية ، كالخياطة وبيع الخضار والطيور ومنتجاتها، تزاولها داخل المنزل ، مما يحد من فرصة نمو قدراتها الاقتصادية (اللجنة القومية للمنظمات غير الحكومية ، ١٩٩٤، ص ٢١ - ٢٧) .

هذا ، وتقدم ٥٦٧١ جمعية معصاعدات اجتماعية مالية وعينية المرأة لتمكينها من مواجهة الأعياء الاقتصادية ، إلا أن مقدار هذه المصاعدات التي يحصل عليها عدد كبير من الأرامل والمطلقات يعتبر ضليلاً چداً ، ولا يغي بالاحتياجات الأساسية لمتلقيها (فلطمة خفاجي، في : المجلس القومي للطفولة والأمومة واللجنة القومية للمرأة ، ١٩٩٤، ص 233) .

الغطل السادس

العنف ضد المرأة

موضوع العنف ضد المرأة موضوع حساس، ومطروح في مختلف البلدان ، حتى المتقدمة منها ، ولم يتناوله بالدراسة في مصر - على ما يبدو سوى عدد قليل من الباحثين ، والدراسات القليلة التي أمكنما الحصول عليها نتاولت في معظمها دراسات حالة أو تحليلا للظاهرة وعواملها وأثرها على نفسية المرأة ، ولم تقدم احصاءات تبين أنواع الجرائم التي تقع على النساء وعدد كل منها ، ما عدا در اسة عن جر انم الخطف و الاغتصاب اعتمدت على احصاءات رسمية ، ولكن غير دقيقة على الأرجح ، كما سنرى فيما بعد ، ودراسة أخرى عن العنف الأسرى ، قدمت بدورها بعض البيانات الإحصائية، هذا ، ونظر الصعوبة الحصول على لحصاءات أخرى حول الموضوع من الجهات المعنية، فقد اضطررنا للاعتماد على ما تيسر لنا من دراسات ، بالإضافة الى إجراء بعض المقابلات مع أميرة بهي الدين المحامية ، وعايدة سيف الدولة الطبيبة النفسية وعضو "مركز دراسات المرأة الجديدة" و "مركز النديم للعلاج والتأهيل النفسي لضحايا العنف"، وذلك نظرا لاهتماماتهما الخاصة بدراسة ظاهرة العنف ضد المرأة ، وتتبعهما لبعض أشكالها بحكم عملهما وصلاتهما بالجمعيات النسانية ، وإعدادهما لبعض الدر اسات المتعلقة بالموضوع ، وذلك في محاولة لسبر أغوار هذه الظاهرة .

ترى أميرة بهي الدين أن العنف ضد المرأة لا يعني فقط الاعتداء الجمعدي أو المعنوي على شخصها ، بل يقصد به كافة أشكال السلوك الفردي والاجتماعي المباشر وغير المباشر الذي يثال من المرأة ، ويحط من قدرها ، ويحرس تبعيتها ، ويحرمها من ممارسة حقوقها المقررة لها بالقانون أو بالنصوص القانونية ، ويحجيها عن المشاركة ، ويمنعها من ممارسة كينونتها بشكل طبيعي وحقيقي (١٩٩٣ ب، ص ٣ - ٤) ، وهو ينتج بمختلف صوره وأشكاله - عن النسق المجتمعي ككل والعادات والثق اليد والأعراف السائدة في المجتمع ، وبالتالي ينظر البه على أنه سلوك طبيعي ، ينز الخاط عليه وتدعيمه ومقاومة أي تغيير له (١٩٩٤ أ ، ص ٢) .

وتقول عايدة سيف الدولة ، أن العنف ضد الاتات ظاهرة منتشرة جدا ، بل وتزداد ضراوة مع الأيام بكافة أشكالها ... وحتى معاكسات الرجال للنساء في الشارع، والتي كانت تطغي عليها روح الدعابة ، أصبحت عدوانية ، تهاجم المرأة غير المتحجبة ، وتوجه إليها ملاحظات قاسية نتعلق بملابسها ، أر تنعتها بأقبح الصفات أو تشتمها ، فضلا عن الشتائم الشائعة التي تتشاول "عرض" الأخت والأم . والسبب الرنيسي في ذلك يرتبط ارتباطاً وتُبقاً بعلاقة المرأة بالرجل ، والتي هي علاقة فوقية من جانبه ، وعلاقة دونية من جانبها، أي أن العنف يحصل كتعبير عن علاقة التبعية بين المرأة والرجل ، وعن النظرة الاجتماعية التي تعتبر أن احتياجات المرأة وهويتها وحمايتها لا تتحقق إلا من خلال الرجل ، الذي يصبح الحامي والمعتدى في الوقت ذاته . وهي تؤكد أن الإحصاءات المتعلقة بجالات العنف - إن وجدت - لا تعكس الواقع بشكل دقيق ، ذلك أن كثيرا منها لا يسجل ، لأن المجتمع يعتبر العنف الموجه ضد المرأة جزءا من تربيتها ، وإذا أرادت الزوجة المعتدى عليها أ بالضرب أن تشتكي ، ينظر إليها رجال الأمن باستهجان وينصحونها بأن تستر على روحها". وهكذا نجد أن الشتائم والإهانات اللفظية والضرب وإكراه الزوجة على إقاصة العلاقات الزوجية بغير رضاها - والتي يعاقب عليها في كثير من القوانين الغربية باعتبارها اغتصابا - حالات شائعة جدا ، وتزداد باستمرار، وذلك في مختلف الطبقات الاجتماعية ، وحتى بين الحاصلين على أعلى المستويات التعليمية ، وهي تصرفات يتقبلها المجتمع ، ولا يستنكرها ، إذ يعتبرها حقا من حقوق الزوج على زوجته ، أو أنهـا أمـور عاملية شخصية لا يجوز التدخل فيها . علما بأن ٢٥٪ من حالات العنف

الموجه ضد النساء تحدث على مرأى ومسمع من الأطفال والجيران والأقارب، وهي نسبة لا يمكن تجاوزها باعتبارها مسألة شخصية ، سيما وأن تأثير ها على الأطفال يكون شديد السوء . ثم أن أحدا لا يتعامل مع حالات العنف المضاد - من المرأة ضد الرجل - باعتبارها مسألة شخصية ، بل تعتبر كسرا لقواعد المجتمع التي يمكن أن يتصدى لها أي طرف . ولهذا ، غالبا لا يبلغ عن حالات العنف الموجهه ضد النساء ، إلا إذا أدت الى اضرار جسمية جسيمة ، كالجروح البليغة والكسور والحروق وما شابه ، وحتى حالات هدك العرض والاغتصاب لا ببلغ عنها في أغلب الأحيان تجنبا للفضيحة ، إلا في حالات نادرة عندما تحصل في أماكن عامة ويفتضح أمرها. وقد نصحت طبيبة نفسية واستاذة في الجامعة الفتاة بألا تتقدم بشكوى في حال اغتصابها ، ستر الها ، متأثرة في ذلك بالعادات والتقاليد الاجتماعية . ويلاحظ أن المجتمع يحاول أن يبرر العنف الواقع على المرأة بأن يجد لها دورا ما أو مسؤولية لا بد وأنها استحقت بسببها ما وقع عليها . أسا المعتدلون المفحاز ون قليلا الى صف المرأة ، فيبحثون عن أسباب لهذا العنبف خارجة عن إر ادة كل من المرأة والرجل ، لا تمس أبوية المجتمع ولا هيمنة الرجال ، يرجعونها الى الفقر والبطالة والأزمات الاقتصادية وقلة فرص السكن ، الخ، متناسين أن العنف ضد المرأة يحدث في كافة شرائح المجتمع بغض النظر عن الفقر أو الحاجة أو الجهل. وفي معظم حالات العنبف الموجهة ضد النساء ، تجد هؤ لاء أنفسهن غير قادرات على الاحتجاج أو ترك المنزل ، لأن العائلة سوف تفرض عليهن العودة ، بالإضافة الى مشكلة الأطفال الذين يصبعب على الأم مفارقتهم وتعريضهم للتشرد (عايدة سبف الدولة، مقابلة شخصية ودراسة د. ت.) .

على أية حال ، يمكن أن تعطي البيانات الاحصائية الواردة في الجدول رقم (١٤) فكرة عن بعض أنواع الجرائم الموجهة ضد النساء والتي ضمت ٩٣٥ وريمة من جرائم العنف المبلغ عنها لمصلحة الأمن العام عام ١٩٨٧ ، حيث كان أبرزها جرائم القتل العمد (بنسبة ٧٠,٤٪) ثم هتك الأعراض والاغتصاب (٢٣,٤٪) فالضرب المغضى للموت (٨,٦٪) فالحريق العمد

(7.9%) ، يلي ذلك الضرب الذي أحدث عاهة ، فالخطف والتعذيب ، والتهديد .

وقد قامت ايلي عبدالوهاب (١٩٩٤) بدر اسة وتصنيف مجموعتين من حالات العنف التي وقعت على المرأة ، ضمت المجموعة الأولى ١٠٥ حالات نشرت في الصحف بين يونيو/حزيران ١٩٨٨ و مايو/أيـار ١٩٨٩، وضمت المجموعة الثانية ٩٥ حالة تمثل قضايا نظرت أمام المحاكم في منطقة ريفية ، فوجدت أن أبرز مظاهر العنف في المجموعة الأولى كانت الحريق (بنسبة ٢١٪ من الحالات) والذبح والطعن بالسكين (٢٠٪) والضرب بألة حادة (۱۳٫۳٪) والقتل بالرصاص (۹٫۰٪) والسقوط من أدوار عالية (دفع بالقوة ، انتحار) (٨,٦٪) ، ثم الخنق فالقتل بالسم والضرب وتشويه الوجه والخطف والتعذيب والصعق بالتيار الكهربائي ... الخ، كما يتبين من الجدول رقم (١٥) ، في حين كان الضرب من أبرز مظاهر العنف في المجموعة الثانية (بنسبة ٢٠١٦٪ من الحالات) يليه الطرد (١٣,٧٪) فالطعن بالسكين (٤,٧٪) فتبديد المنقو لات و الاغتصاب ، كما يتبين من الجدول رقم (١٦) . وقد وجدت أن الزوجات شكلن أعلى نسبة من ضحابا العنف في الحالات المنشورة في الصحف (٦٦,٦٪) وفي الحالات المنظورة أمام المحاكم (٧٦,٨) ، يلي ذلك الأمهات (بنسبة ٥٠١٪ من حالات المجموعة الأولى، و ٣,٣٪ من حالات المجموعة الثانية) ثم الأبناء الإناث فالأخوات وقريبات أخريات كالحماة وزوجة الأب وإينة الخالة أو العم (ليلمي عبدالوهاب، ١٩٩٤، ص ٨٦) . من جهة أخرى تبين لها أن أعلى نسبة من الجناة والضحايا وقعت بين الأميين (٣٨,٩٪ من الرجال الجناة، و ٧٦,٨٪ من النساء الضحايا) ، ثم تأخذ النسب في التناقص عند المستويات التعليمية الأعلى لتصل بين المتعلمين تعليما عاليا الى ٣٠٥٪ من الجناة . كما وجدت أن أكثر النساء تعرضا للعنف والقهر هن اللاتسي ينتمين الى طبقات فقيرة ، سواء في الريف أو الحضر، ويعملن ربات بيوت، وأن غالبية من يمارسون العنف ضد المرأة يزاولون مهنا وأنشطة تندرج في أسفل أو وسط السلم الوظيفي والمهني، بينما تقل النمبة بين أصحاب المهن العليا (ص ٧٠ - ٢٢). وسنحاول في الققرات التالية أن نلخص أبرز أشكال العنف ضد الإناث، كما استطعنا استخلاصها من المقابلات والدر اسات الأخرى المتوافرة:

١ - العنف الأسرى الموجه ضد الطفلة الأثثى

العنف الأسرى ضد الطفلة جزء أصيل من النراث ، يمارس وفقا لتصورات الأسرة عن الأدوار الطبيعية للأنثى . وعلى سبيل المثال ، تعتبر الأسرة المصرية أن تعليم الفتاة الطبخ وأعمال الخدمة المنزلية ، سواء كان ذلك بإرادتها أو قهرا لها ، إعداد لها لدورها المستغبلي كزوجة وأم . ولهذا ، فهي تجبر ها على ترك اللعب واللهو لمساعدة أمها في أعمال المنزل ، كما تجبر ها على خدمة شقيقها الذكر، وإذا رفضيت الصغيرة الأنصياع تعاقب، دون أن يستهجن المجتمع ذلك ، لأنه يعتبر ه ضرورة أخلاقية بلزم مما رستها مع الأنثى حماية لها وتدعيما لمستقبلها أ كما ينظر الى ذلك على أنه علاقة خاصة بين الصغار وذويهم لا مبرر للتدخل فيه ، دون الانتباء للأثار السلبية لهذا التصرف ، وعلى الأخص الأثار النفسية ! كذلك تمنع البنت من ممارسة الألعاب الرياضية للمحافظة على "أنوثتها"، كما تمنع من الرقص في المناسبات الجماعية والخاصة وفي المدارس باعتباره سلوكا مخالفا للأداب العامة . ومعظم أشكال العنف الأسرى ضد الفتاة تمارس من قبل سيدات الأسرة (الأم ، الجدة ، الأخت الكبيرة ، زوجة الأب) اللواتي يحملن في عقولهن الثّقافة المجتمعية السائدة ، وينقلنها التي الأجيال ، رغم ما فيها من معاداة لهن ، وتحقير الذواتهن، وتكريس لدونيتهن أ. من جهة أخرى ، فإن الأسرة المصرية ، وهي تعاقب صغارها ، تميز بين الصغير والصغيرة ، سواء من حيث سبب العقاب أو من حيث جسامة العقاب وتكر از ه، فالصغيرة تلازم أمها في المنزل ، فتفجر فيها هذه كل إرهاقها وألامها الدفينة بسبب مشاكلها الأسرية والخاصة ، بخالف الصبى الذي يكون خارج المنزل ، يدرس أو يلهو أو يعمل أ فالأم المصرية لا تقسو على ابنها الذكر ، سواء لإعجابها الدفين برجولته المبكرة، أو الأنها تخشى فراره منها إن هي قست عليه . في حين تتوقع من الفتاة الطاعة والثقاني وإنكار الذات . وفي كـل هذا

عنف منظم معوق الفتيات ، وقاتل لاستقلاليتين ، ومهــدر لطاقــاتهن الإبداعيــة (أميرة بهى لدين ، ١٩٩٤) .

٢ - العنف المجتمعي ضد الطفلة الأنثى

من أشكال العنف المجتمعي ضد الفتيات القاصرات ، يمكن لنا أن نذكر ظاهرة رواح الفتيات أقل من المسن القاتوني ، وهي ظاهرة تنتشر في الريف والأماكن غير الحضرية ، في ظل تواطؤ من الأب والماذون والعريس ، وتجاهل عام من أهل القرية أو المنطقة ، وفي ظل شهادات "تسنين" مزورة من أطباء المنطقة ، والتغاضي عن حقيقة أن هو لاء الفتيات غير موهلات من الناحية الواقعية لتحمل أعباء الزواج والإنجاب المبكر المتلاحق ، وتحمل مسؤوليات خدمة الزوج ، ورعاية الأطفال وإنجاز الأعمال المنزلية ، فضلا عن خدمة أهل الزوج (أسيرة بهي الدين ، ١٩٩٤ ، ص ٨ - ٩) . وقد بينت عن خدمة أهل الزوج (أميرة بهي الدين ، ١٩٩٤ ، ص ٨ - ٩) . وقد بينت تادرس ، ١٩٩٥ ، ص ١٦) ، ولم ينجح القانون بشكل حقيقي في تقليص هذه الظاهرة أو الحد منها .

ويتزامن مع هذه الظاهرة ، ظاهرة تزويج الأسر المصرية الفقيرة المقتيات القاصرات عن طريق تحرير عقود عرفية قصيرة الأمد، وذلك لعرب وافدين بحثا عن المتعة ، تتجاوز أعمارهم أعمار الفتيات بعشرات السنوات ، رغم ما يصاحب هذا الزواج من مشكلات عملية وقانونية ، على الأخص فيما يتعلق بجنسية الصغار الذين ، في الأغلب ، لا يعرفون والدهم بعد سفره ، ولا يحملون جنسية أمهم طبقا لأحكام القانون المصدري، والوضع الأخطر الذي بدأ في الانتشار كظاهرة هو إجبار الفتيات على ممارسة الدعارة تحت غطاء الزيجات العرفية ، حيث تحرر عقود عرفية مؤقتة تتغير بتغير الرجل، دون الالتزام بأي قواعد شرعية تخص أحكام الزواج ، كضرورة اتسام التطليق ، وهذه الممارسات أصبحت أمرا شانعا يشارك فيه عادة الأب والسمسار والمحامي محرر العقد المؤقت (أميرة بهي الدين ، ا ١٩٩٤، ص ٩ -

ومن أشكال العنف المجتمعي ظاهرة شنان البنات التي تنتشر انتشارا كبيرا ، كما ذكرنا أعلاه ، وهي عملية فأسية وعنيفة ، تشارس على البنات دون موافقتهن أو معرفتهن نتائجها ، فتحرم الفتاة من العلاقة العاطفية والجنسية السوية في المستقبل ، وتعرضها الأخطار جسمية جسيمة ، وذلك دون سند طبي أو ديني ، بل نتيجة الاتجاه اجتماعي خاطيء ، ينظر للمرأة كمجرد أنثى ، ويقرنها بالرذيلة والشر والغواية ، ويسرى أن التمثيل بجسدها هو وسيلة للدفاع عن الفضيلة والأخلاق (أميرة بهي الدبن ، ١٩٩٤ ، من١٩٥

كل ما تقدم ، يستدعي مراجعة كافة أشكال السلوك والتعامل مع الأنشى الطفلة ، وتعديل الأفكار الساندة أن الفتاة عار وعورة يلزم التخلص السريع مفها بإتمام زواجها والتخلص من عبفها المادى .

وتعتبر ظاهرة عمالة الأطفال أقل من المن القانونية – ذكورا وأناتا – شكلاً من أشكال العنف الموجه ضدهم ، نتيجة للأزمات الاقتصادية ، وانخفاض دخل الأسرة ، مع ما يستتبع ذلك من حزماتهم من فرص التطيم وانخفاض دخل الأسرة ، مع ما يستتبع ذلك من حزماتهم من فرص التطيم عدد هؤلاء الأطفال ١.٤ مليون طفل وفقا اتعداد ١٩٨٦ ، وهو في ازدياد مستمر . وتبلغ نسبة الفتيات العاملات دون السن القانونية حوالي ٥٠ ٪ ، ايعملن في أعمال لاتتناسب وقدراتهن الجسمية أو الصحية أو استعدادهن الفعلي (ماهد رمزي ، في: دادية حليم واحرون ، ١٩٩٤ ، ص٥٥-٥٠) . وهذه العمالة تؤثر سلبا على الإثاث أكثر مما تؤثر على الذكور. ذلك لأن هؤلاء يتعلمون حرفة أو صنعة في الورش والمصانع تزيد من كفاءتهم ، وتؤهلهم لمستقبل أفضل . أما الفتيات ، فابهن يعمل كخادمات في المنازل ، وهو عمل لا يؤهلن لأي عمل غيره ، ولا يكسبهن مهارات تسمح لها بتحسين أوضاعين في المستقبل . وهن بذلك يحتجزن في أسر غريبة عنهن، يقدمن أو مناهدات لا تتناسب مع أعمارهن ، ويتعاملن مع أجهزة معقدة ، ويحملن لها خدمات لا تزيد ، يحملن حقانهم لها خدمات لا تتناسب مع أعمارهن ، ويتعاملن مع أجهزة معقدة ، ويحملن حقانهم ويزددن أو يزيد ، يحملن حقانهم خانهم الأكثال، ويخدمن الأطفال الذين هم في مثل عمرهن أو يزيد ، يحملن حقانهم حمل حقانهم على المناهد على المناهد من الأطفال الذين هم في مثل عمرهن أو يزيد ، يحملن حقانهم من المناهد على المناهد على المناهد على المناهد على المناهد على الأكثال، ويخدمن الأطفال الذين هم في مثل عمرهن أو يزيد ، يحملن حقانهم

المدرسية ، ويرتدين ثيابهم البالية ، ويأكان ما يبقى عنهمن ، ويتحملن العقاب الرادع لأتفه الأسباب ، ويقارن أنفسهن بأطفال الأسر التسي يخدمونها ، فيشعرن بمزيد من القهر النفسي غير المفهوم من قبلهن (أميرة بهي الدين ، 199٤ من س ١٣ - ١٦) .

بضاف الى ذلك ، ظاهرة الانتهاف الجمعدي الذي تتعرض له الانتى ، والذي لا يرقى الى مرتبة الاغتصاب الكامل ، وقلما يعبلج قانونيا لعدم اكتشافه ، سيما وأنه يتم بواسطة أقتارب الأسرة ومعارفها ، مستغلين جهل الطفلة بتلك الأمور ، والخجل الذي يمنعها من افشاء أمر ما حدث ، ومستغلين كذلك عدم تصديق الكبار للصغيرة ، خاصة إذا كانت التصرفات الصادرة عن كبار مرموقين في الأسرة ، وبهذا ، لا يكون أمام الفتاة إلا الصمت ، وابتلاع تجربة قاسية بكل أثارها النفسية وتعقيداتها المستقبلية (أميرة بهي الدبن ،

٣ - أشكال العنف الموجهة ضد المرأة

قامت أميرة بهي الدين (۱۹۹۳ ب) بدراسة مجموعة من الجرائم التي يرتكبها الرجل ضد المراة والتي نشرت في الصحف ، فلاحظت أن تلك الجرائم تبدأ بالضرب وتتدرج الى الشروع بالقتل (أي جريمة غير تامة لأسباب لا علاقة لها بارادة الرجل) وتصل الى جريمة القتل القامة ، وأن المعتدى عليها قد تكون الزوجة أو الخطيبة أو المطلقة أو الأبنة أو الأخت أو الحدى القريبات . ويستخدم الرجل في جرائمه أية وسيلة اعتداء متاحة له ، كاليد أو الفاس أو الساطور أو السكين أو الحرق أو الخنق ، وذلك بسبب المشاجرات أو بدافع الانتقام لاسباب اقتصادية أو لعدم الطاعة أو لاتحراف السلوك سواء كان ذلك مجرد شبهة أو يتينا . كما لاحظت أن الجرائم ترتكب تحت تأثير النمق القيمي السائد في المجتمع بستقبل المنشور في الصحف عكي القانون أو الدين . كما لاحظت أن المحتف عن نصوص

هذه الجرائم استقبالا حياديا ، مما يفهم منه أن ارتكاب مثل هذه الجرائم يتفق والقيم التي تحكم هذا المجتمع ، من حيث أن المرأة تابعة للرجل ولـ عليها كامل السيطرة والسطوة ، ومن حقه الاعتداء عليها ، سواء كان زوجا أو أبا أو أخا ، وهذا أمر مقبول لا غضاضة فيه اجتماعياً . وعلى العكس من ذلك، فإن المجتمع شديد الحساسية لأي توع من التمرد الثسائي ضد الرجل ، لأنه بعتبره اعتداء على القيم السائدة ذاتها . ويلاحظ ذلك من خلال مقارنة ` الأحكام التي تصدر عن القضاة في قضايا تتعلق بالنساء أو الرجال . فعلى سبيل المثال كانت عقوبة شاب قتل شقيقته الحيس منة مع إيقاف التنفيذ ، في حين حيست إحدى الزوجات سنة أشهر مع النفاذ لأنها ضريت زوجها ، رغم أن الضرر الناتج في الحالتين لا يقارن . كذلك قررت النيابة اخلاء سبيل أب فقاً بقسوة عيني إحدى بناته بضمان مالي ليستطيع إعالة بقية أبنائه دون التبه الى خطور ته الأجر امية على بقية بناته ، خاصة وأنه اشتهر بكر اهيته للبنات ، وقسوته البالغة في معاملتهن ، ودون أن يحصل من المجتمع رد فعلى تلقاني على الحادث، لأن "الاحساس بكر اهية الفتيات إنما يعبر عن قيمة اجتماعية راسخة ناتجة عن الوضع المتدنى للمرأة "، وأبرز أشكال العنف الموجهة ضد المرأة تتلخص فيما يلي:

أ. ضرب النساء

وهي - كما يبدو - ظاهرة منتشرة على نطاق واسع في جميع المستويات الاجتماعية ، ومعترف بها من المجتمع ، بما في ذلك أسرة الزوجة، بحجة أنها من حق الرجل (الأب أو الزوج) على بناته أو زوجته وقد يكون الضرب مبرحا يترك كدمات وجروحا وكسورا ، وفي الأحياء الشعبية ، يعتبر ضرب الزوجات من قبل الأزواج أمرا عاديا وشبه مستمر ، ولاي سبب ، وفي كثير من الأحيان يكون الدافع إلى ذلك الاستيلاء على النقود التي يجنينها من عمل ما (عايدة سيف الدولة ، مقادلة شخصية) ، أو الإجبارهن على التخلي عن إرث أو أرض يملكنها .

ب. الطلاق التعملي

و هو شكل آخر من أشكال العنف ، وشائع جدا أيضا ، حيث يرسل الزوج الزوجة ورقة تعلمها بأنها طائق ، لمجرد اشباع نزوة كالزواج من أخرى ، أو يحاول اذلالها وجرجرتها الى المحاكم لسنوات عدة ، رافضا تطليقها ، حتى تتنازل له عن كافة حقوقها ، بل وحتى تدفع له مبلغا محترما . و دعاوي النفقة التي ترفعها الزوجات القادرات على مقاضاة الزوج كثيرة جدا، وتشهد على ما تعانيه المرأة من إذلال ، و إهدار لحقوقها ، وانتهاك لكرامتها ، كما سنرى فيما بعد .

ج. جرائم هنك العرض والاغتصاب

يصعب معرفة الحجم الحقيقي لهذه الجرائم على وجه الدقة ، ويعتقد كثيرون أن الحوادث التي لا يكشف عنها تغوق بكثير تلك التي يبلغ عنها ، لأن كثيرات من النساء ، يرغين في تجنب الفضيحة التي سيحدثها ابلاغهن عن الجريمة ، وما يتبعه من تحقيق ومحاكمة ، والحرج الناشيء عن نظرة الناس إليهن ، والتي تجعلهن يشعرن وكانهن هن اللاتي أجرمن . ذلك أن المعاملة التي تقاها النساء المعتصبات ، سواء من رجال الشرطة عند الابلاغ عن الجريمة ، أو من جهاز العدالة أثناء المحاكمة تصبب لهن ارتباكا شديدا ، ينظر إليهن المعنيون في خبث وارتباب ، ويبالغون في توجيه الأسئلة التي تتتاول أدق التفاصيل ، وغالبا ما يعتبرون أن الضحية كانت سببا في وقوع الجريمة ، سواء لأن مظهرها جذاب ، أو لأن ملوكها فيه شيء من الليونة . المحاكمة الذي قد يؤدي الى تعذر زواج الضحية إذا كانت لم تتزوج بعد ، أو الى طلاقها إذا علم زوجها بما حدث ، فتضل إبقاء الأمر سرا . كذلك ، قد تكون الفتاة على علاقة عاطفية برجل يغتصبها ويعدها بالزواج ريثما تنقضي اللخطات التالية للاغتصاب بما يكتفها من مشاعر القلق والندم من جانب اللخطات التالية للاغتصاب بما يكتفها من مشاعر القلق والندم من جانب الفتاد . فإذا انتهى الأمر ، ولم تقم الفتاة بالإبلاغ عما حدث ، عمد الى انهاء القاتا . فإذا انتهى الأمر ، ولم تقم الفتاة بالإبلاغ عما حدث ، عمد الى انهاء

العلاقة ، أو أبقى عليها في شكلها الجديد . وغالبا ما ترضى الفتاة أملا في الفتاء بأن يتزوجها ذات يوم . وقد يكون الجاني قريبا المجنى عليها ، كأن يكون والدها أو زوج والدتها أو أخاها أو خالها أو عمها ، الخ. فتفضل هي أو الأسرة عدم الابلاغ تجنبا الفضيحة وما يتبعها من أضدار تصيب الأسرة كلها. وأكثر جرائم الاغتصاب التي يتم الإبلاغ عنها هي الجرائم التي تكون فيها الاثتى دون السن التي يعتد فيها برضاها ، وإذا تصادف وأبلغت إحدى الاسر بما حدث لإبنتها ، يظهر عندنذ العدد الكبير من جرائم الاغتصاب التي ارتكها المتهم ، دون أن تقوم ضحاياه بالإبلاغ عنها لسبب أو لأخر (الصد المجدوب ، 1997).

بالنسبة لمكان حدوث هذه الجرائم في مصير ، تبين من البحث الذي أجراه مركز بحوث الشرطة التابع لأكاديمية الشرطة عام ١٩٨٦ أن ٣٧,٥٪ من جرانم الاغتصاب التي شملها البحث وقعت في مكان منعزل وناء، كانت الضحية قد ذهبت إليه بصحبة صديق بمنأى عن الأنظار، أما في تقرير الأمن العام لعام ١٩٨٩، فتبين أن نسبة ما وقدم من جرائم هنك العرض أو الاغتصاب داخل المناطق السكنية بلغت ٨٩٪ من اجمالي ما تم ابلاغه الى الشرطة من هذه الجرائم . أما جرائم الخطف والاغتصاب، والتي بلغ عددها ١٦ جريمة ، فقر وقع ٥٦,٣٪ منها في الشارع ، ووقع ٢٥٪ منها في الطريق العام ، بينما وقعت جريمة واحدة في المقابر ، وأُخرى في المنزل، وثالثة في المزارع. هذا، وقد وقعت أعلى نسبة من جرانم الاغتصاب وهتك العرض في القاهرة وذلك بنسبة ٨٢,٧٪ من إجمالي الجرائم التي أبلغ عنها عام ١٩٨٩، تليها الاسكندرية ومحافظة الغربية حيث بلغت نسبة ما وقع في · كل منهما ١٢,١٪ من اجمالي الجرائم ، بينما ثقل النسبة كثيرا في بقية المحافظات . أما جرائم الخطف والاغتصاب التي وقعت في عام ١٩٨٩ فقد وقع نصفها في القاهرة (٧ جرائم) تليها الجيزة (٥ جرائم) ثم محافظة دمياط (٣ جرانم) فالاسكندرية (جريمة واحدة) (أحمد محمد المجدوب، 1997، مر ٢٥٢ - ١٩٩٣).

هذا ، وقد يلغت نسبة جرائم الخطف والاغتصاب التي ارتكبت ألهاراً ٧٠٪ ، بينما يلغت نسبة ما ارتكب منها ليلا ٣٠٪ فقط (أحمد محمد المجدوب ، ١٩٩٣، ص ٢٥٥) .

كذلك ، تبين أن ٣٠٪ من مرتكبي جرائم هتك العرض والاغتصاب ينتمون إلى الشريحة العمرية ١٨ - ٣٠ سنة ، في حين بلغت نسبة المنتمين الى الشريحة العمرية ٣٠ - ٠٠ سنة ٢٠٪ ، يليهم الذين يقعون في الشريحة العمرية ٤٠ - ٥٠ سنة بنسبة ١٠٪ ، فالذين يقعون في الشريحة العمرية ٥٠ - ١٠ سنة بنسبة ٢٠٪ . أما الذين تزيد أعمار هم عن السئين سنة ققد بلغت نسبتهم ٢٧٪ ، و بالنسبة لجريمة الخطف والاغتصاب ، فقد بلغت نسبة المتهمين بارتكابها الذين تتراوح أعمار هم بين ٢٠ - ٣٠ سنة ٧٦٦٠٪ ، وبلغت نسبة الذين كانت أعمار هم بين ٣٠ - ٤٠ سنة ١١١٪ ، وانخفضت النسبة كثيرا في شرائح العمر التالية (لحمد محمد المجدوب ، ١٩٩٣، ص ٢٥٠٠) .

أما فيما يتعلق بجنايات هنك العرض والاغتصاب التي ارتكبها الأحداث فقد بلغت ٧٥ جناية في عام ١٩٨٩، بالإضافة الى جنايتي خطف واغتصباب. فإذا أضيفت هذه الجنايات الى ما ارتكبه البالغون تصبح نسبة ما ارتكبه الأحداث من اجمالي ما ارتكب ٨٠٧٨٪ . أما خطف الإنباث واغتصبابين فقد بلغت نسبة ما ارتكبه الأحداث من اجماليها ١٠٪ (أحمد محمد المجدوب، ١٩٩٣، ص ٢٥٠) .

من جهة أخرى ، ثبين أن ٥٩٪ من مرتكبي جرائم هتك العرض والاغتصاب في عام ١٩٨٩ هم من غير المتزوجين ، في حين بلغت نسبة المتزوجين ١٤٪. وفي جرائم الخطف والاغتصاب ، بلغت نسبة غير المتزوجين ٨٤٠٪ . هذا ويلاحظ أن المتزوجين ٨٤٠٪ . هذا ويلاحظ أن تسبة المتزوجين ٣٤٪ ، كما بلغت تسبة تسبة الأمية بين مرتكبي جرائم هتك العرض بلغت ٣٣٪ ، كما بلغت تسبة الأبين بقرأون ويكتبون ققط ٤٤٪ ، أي أن الفنتين تشكلان أغلبية كبيرة (٧٨٪) من بين مرتكبي هذه الجرائم ، في حين بلغت نسبة من تقوا تعليما

ثانوبا ١٣,٧١٪ ، ولايهم من تلقوا تعليما اعداديا بنسبة ٣,٨٪ ، ثم الذين تلقوا تعليما جامعيا بنسبة ٣,١٪ ، ومع ذلك، فإنه لا يمكن القول أن التعليم يلعب دورا في منع الرجال من ارتكاب جريمة الاغتصاب ، ذلك لأن هذه الجرائم بالذات من النوع الذي لا يبلغ أكثره الى الشرطة ، مما يحتمل محه أن تكون بنسبة كبيرة من مرتكيها من الحاصلين على شهادات (أحمد محمد المجدوب ، ١٩٩١ مر ٢٥٠ - ٢٥٠) .

أما بالنسبة لضمدايا هنك العرض والاغتصاب واللواتي بلغ عددهن ا٣٦ أنثى في عام ١٩٨٩، فمن الغريب أن تكون غالبيتهن (٢٠,٥٪) فوق سن الستين ، في حين بلغ عدد الضحايا اللاتي تتراوح أعمارهن بين ٢٠ – ٢٠ سنة بنسبة ٣٠ من المثنى المثنى المثنى المثنى المثنى المثنى المثنى المثنى المثنى العدد في شرائح العمر الأخرى . أما في جرائم الخطف والاغتصاب ، فقد بلغت نسبة الضحايا اللواتي يقرأن ويكتبن ٤٧٪ ، وواحدة المتطمات تعليما ثانويا ٢٩٪ ، في حين بلغت نسبة الأميات ١٧٪ ، وواحدة تلقت تعليما اعداديا . هذا ، وقد كانت نسبة غير المتروجات منهن ٥٩٪ والمدتروجات منهن ١٩٥٪ محمد المجدوب ، ١٩٩٣، ص

د. جرانم القتل العمد

من الدراسة التي أعدتها أميرة بهي الدين (١٩٩٣ ب) وحللت فيها مجموعة كبيرة من الجرائم النموذجية المنشورة في الصحف ، وصنفتها ، يمكن أن نستخلص ما يلي :

في مقدمة جرائم القتل العمد نجد "چرائم الشُعرف"، وهي شائعة ، خاصة في المناطق الريفية ، حيث يقتل الرجل ابنته ، أو أخته ، أو زوجته أو أبنة عمه ، أو تجبر الأسرة (الأم ، الأخ ... الخ) ابنتها على الانتحار بسبب سوء سلوكها ، وأحيانا حتى لمجرد الشك في سلوكها ، بل وأحيانا بسبب إشاعة كاذبة كيدية ، وذلك "غسلا للعار" و "للوقاية من الفضيحة" . وقد قتل

أب ابنته لمجرد طلبها الطلاق لتتزوج من أخر باعتبار أن ذلك يلحق عارا بالإسرة . وقد يشترك أكثر من شخص في عائلة المعتدى عليها بتنفيذ الجريمة، كالأب والأخ وأبن للعم ، أو الأخ والأم ، أو الجد والوالد . وذلك دون بذل جهد للتحقق من صحة الشائعات . وفي هذه الجرائم ، يفتفر الجائي بجريمته ، ويكون محلاً للتقدير الاجتماعي رغم حصوله على الإدانة القانونية، أي أن سطوة الأعراف والتقاليد المعاقدة في المجتمع تبقى أقوى من فاعلية القانون ، فينصب كل رجل نفسه حارسا لتلك الأفكار ، مدافعا عنها، وبهذا يصبح المجتمع ، بأفكاره وقيمه ، شريكا مباشرا ومحرضا للجاني (أميرة بهي الدين ، ١٩٩٣ ب، ص ٨ - ٩) .

وترتكب بعض جرائم القتل لأسهاب اقتصادية تتعلق أصدلا برفض المرأة - زوجة أو أخت أو أم - مد الرجل بالمال ، أو رفضها بيع مجوهراتها أو التنازل عن ميراث يخصها . ويلاحظ أن المجتمع يتقبل مثل هذه الاعتداءات باعتبار أن المرأة كل مملوك للرجل ولا يحق لها حجب ممتلكاتها عنه ، وذلك خلافا للقاعدة الدينية الخاصة بالذمة المالية المستقلة للمرأة (أميرة بهي الدين ، ١٩٩٣ ب ، ص٣٤) .

وهذاك جرائم الانتقام التي تنشأ بسبب ما يتصدوره الرجل من رفين المرأة له، سواء رفضت الزواج من ، أو رفضت الرجوع إليه بعد طلاقها ، أو رفضت الإسراع في اتمام مراسم الزواج ، وهو الرفض الذي لا يتصدور الرجل حدوثه ، إذ أنه يعتبر أن المرأة لا تملك حق الرفض . فالرفض دليل تمرد وعدم طاعة يولد لدى الرجل رغبة انتقامية (أميرة بهي الدين ، ١٩٩٣ب ، ص ٤٣ - ٤٤).

وهناك جرائم ترتكب بسبب الزوجة الثانية ، حيث يقتل الرجل زوجته بسبب رفضها السكن مع الزوجة الجديدة ، أو حتى يتمكن من الزواج مرة ثانية . أو يقتل مطلقته بسبب زواجها من رجل آخر . فالرجل ، في الوقت الذي يعتبر فيه أن له الحق المطلق أن يـتزوج زوجة ثانية أو أكثر، دون أن يكون لزوجته حق الاعتراض ، يعتبر أنه ليس من حق مطلقته أن تكزوج بأخر بعد تطليقها منه باعتبارها ملكا له (أميرة بهي الدين ، ١٩٩٣ب ، ص ٥٠ -٤٦) .

كما أن هناك جرائم الطاعة ، التي يكون سببها تصور الرجل - زوجا أو أبنا أو أخنا - أن المرأة لا تطبعه ، فيقتل الأب إينته حين ترفيض أن تتزوج من الشخص الذي اختاره لها ، أو يقتل الزوج زوجته حين تتكفر في اعداد الطعام ، أو حين ترفض إعداده لسبب أو لأخر ، أو حين تصر على زيارة أسرتها رغم رفضه لذلك ، أو تخرج من المنزل بدون إذنه ، أو حين ترفض التتازل عن حقوقها ، أو ترفض العودة الى بيت الزوجية ... فكأن الفاقا اجتماعيا يعتبر عدم الطاعة من قبل المرأة - حتى في أبسط صمورها - أمرا جسيما يستوجب العقاب الشديد (اميرة بهي الدين ، ١٩٩٣ب ،

٤ - ردود أفعال المرأة على العنف الموجه ضدها

لقد وجدت ليلى عبد الوهاب أن ردود أفعال المرأة على العنف الموجه ضدها تختلف في أخعائها ما يتخذ رد الفعل شكلاً معليها ، يتمثل في الأعالها واستمرارها في الحياة الزوجية بسبب مجمل الضغوط الإقتصادية والإجتماعية والثقافية . فمن دراسة الاحكام الصادرة في قضايا العنف ضد المرأة ، وجدت أنها تتركز في الحكم بالحبس ودفع كفالة مع إيقاف التنفيذ (٢٣,٧٪) فالحكم بالغرامة (٢٣,١٣٪) فالحكم بالغرامة (٢٠,٤٠٪) ، وأن نسبة كبيرة من حالات العنف التي وصلت الى القضاء تم الصلح والتنازل فيها من قبل المرأة . ومعنى هذا أن الاحكام التي تصدر ضد الجناة لا تمثل عامل ردع لمرجل الذي يصارس العنف، فضلا عن الكلفة الباهظة التي تتحملها المرأة عندما تشتكي للقضاء ، وتعد اجراءات التناضي وامتداد فترته لمسئوات طويلة ، وأشكال التمييز التي تعانى منها المرأة عند تطبيق القانون ، وصعوبة إثباتها للضرر الذي يقع عليها عند اساءة زوجها معاملتها ، أو ممارسة أي شكل من أشكل العنف المادي أو المعنوي ضدها . كل ما تقدم لا يشجع المعماء على اللجوء ال

القشاء لطلب حمايتهن، وقد يدفع بيعضهن الى استخدام العنف المضاد الذي يصل الى حد ارتكابهن الجريمة للتخلص مما يتعرضمن له (ليلى عبدالوهاب ، 1992 ، ص ٨١ – ٨٩) .

٥ - العنف المضاد

وهو العنف الذي تمارسه المرأة ضد الأخرين بقيامها بجرائم متنوعة ، أو ضد ذاتها بالانتجار ، مع العلم بأن نسبة الجريمة عند المرأة في مصر تعد ضنيلة للغاية إذا ما قورنت بنسبتها بين الرجال . ففي عام ١٩٨١ بلغت نسبة النساء المتهمات ٣,٦٪ من مجموع المتهمين (٩٣ إمرأة من مجموع ٢٦١٤ متهما) كما بلغت نسبتهن حوالي ٣٪ في عام ١٩٨٧ (١١٠ متهمات من مجموع ٣٣١٧ متهما) (اليلس عبدالوهاب ، ١٩٩٤ ، ص ١٠٨) . وقد درست أميرة بهي الدين (١٩٩٣ب) عددا من تلك القضايا ، فحلك ما نشر عنها في الصحف ، وأجرت المقابلات الشخصية مع الحالات ، ودرست أوراق القضايا وحضرت جلسات المحاكمات ، فوجدت أن المرأة كثيراً ما ترتكب جريمتها كرد فعل للعنف الذي وقع عليها ، وفي بعض الأحيان تكون في حالة الدفاع عن النفس ، وفي أحيان أخرى ترتكب ما ترتكيه كرد فعل على الأفكار والأعراف والتقاليد المسيطرة اجتماعياً ، والتي تعلى من وضع الرجل وتحط من قدر المرأة ... وهكذا تمارس الزوجة العنف ضد زوجها بعد تعرضها للضرب المبرح من قبله ، وللإهانات المستمرة والمعاملة السينة والمشاجرات العنيفة أمام الأطفال والجيران ، والتشهير بسوء سلوكها للضغط عليها كي ينال منها شيئا يريده أو لزواجه من أخرى ورفضه تطليقها ، وذلك في ظل رفض الأسرة مساندتها بحجة أن من حق الزوج ضرب زوجته ، ومن حقه أن يتزوج من أخرى، وأن طلاقها منه عار عليها وعليهم. وهكذا تقوم بضرب الزوج ، أو تحاول قتله أو تقتله ، أو تدمر ذاتها بالانتحار أو تحاول الانتحار يأسا من تغيير أوضاعها ... هذا ، ويحدث كثير من جرائم قتل الأزواج بسبب علاقة الزوجة برجل آخر، وتصورها أن بإمكانها ممارسة هذه العلاقة لو مات زوجها ، ذلك لأنها تتصور أن طلاقها منه أمر مستبعد ، سواء الإدانته اجتماعيا أو لصعوبة الحصول عليه. كما أن المرأة تخطف الأطفال الذكور، لحماية نفسها من زوجها الذي يهددها بالطلاق إن لم تنجب له طفلا ذكرا، أو الأنها تزيد لبناتها أخا "يحميهن من أهوال الزمن". وتقوم البنت بقتل أخوتها الذكور نتيجة للغيرة الشديدة من تدليل الوالد الزائد لهم. وهكذا، فإن المرأة، حتى عندما تكون من وجهة نظر القانون جانية تستحق العقاب، تكون في حقيقة الأمر ضحية إما للعنف ضدها أو للأفكار والقيم السائدة في المجتمع (أميرة بهي الدين، ١٩٢٣ب، من ١ - ٢٠).

من ناحيتها درست أيلي عبدالوهاب عينـة من ١٠ حالات من قاتلات الأزواج ، وأجرت معهن المقابلات في السجن ، فتبين أنهن لم يتمتعن بأي قسط من التعليم أو بقسط ضنيل جدا منه ، وأنهن ينتمين الى الشر ان- الدبيا من الطبقة العاملة ، مع أزواج كانوا يعملون بشكل موسمي متقطع ، بضطر هم للبقاء في المنزل دون عمل ، واستغلال الزوجة عن طريق دخلها من عملها أو مير اثها . وغالبيتهن بقطن الحضر في مناطق شعبية فقيرة أو عشوانية ، وقد عانين من تراكم العنف والقهر ، سواء من الأوضاع التي عشنها ، أو من الزوج ، أو من الإثنين معا. وغالبيتهن تزوجن في سن صغيرة دون أهذ رأيهن ، وكان فارق السن كبير ابين الزوجين ، وقد تعرضت حالات العينة لممارسات عنيفة من قبل الأزواج ، على شكل السب المستمر ، والضرب المبرح المتكرر ، والطرد من منزل الزوجية ، ووصلت بعض صور العنف الذي مارسه الزوج على الزوجة الى حد وضع الزوجة في "الفلكة"، والجلد بالكرباج، وإطفاء السجاير في جسدها، والتهديد بقتلها. وقد طلبت ٨٠٪ من الحالات الطائق ، ولكن الأزواج رقضوا وأمعنوا في تعذيبهن وإذلالهن . وقد لجأت جميع الحالات الى الأهل أكثر من مرة طلبا للحماية من قسوة وعنف الزوج وسوء معاملته ، ولكنهن لم يجدن الحماية أو المساندة المعنوية أو الدعم المادي ، وكانت الأسرة تجبر من على العودة الى الزوج (س ١٣٠ - ١٨٢) .

٦ - موقف المجتمع من العنف ضد المرأة

يتبين مما تقدم أن المجتمع المصري يقف حياديا تجاه معظم أشكال العنف الذي يمارسه الرجل ضد المرأة ، بحجة أن ذلك أمر شخصي عائلي ، أو لأنه يعتبره جزءا من تربية الإناث ، أو حقا من حقوق الرجل (الأب ، الزوج ، الأخ) ، أو لأنه يعتقد أن المرأة تصرفت بطريقة استحقت ما وقع لها، في حين ينظر الى العنف المصاد الذي تمارسه المرأة نظرة استنكار، ويعاقبها عليه بشكل يفوق مرات عقابه للرجل عندما يقوم بنفس السلوك

٧ - التشريعات التي تحمي المرأة من العنف ومدى فاعليتها

تعاقب المادة ٣٠٦ مكرر من قانون العقوبات المصدري يالحبس مدة لا تزيد عن شهر كل من تعرض للأتشى على وجه يخدش حياءها بالقول أو بالقعل . ويبدو من هذا النص أن المشرع ساوى بالعقوبة بين التعرض للأنشى بالقول وبين التعرض لها بالفعل ، رغم اختلاف الجسامة بين النوعين من التعرض (أميرة بهي الدين ، ١٩٩٤ ب ، ص ٢٠) .

وبالنسبة لجريمة خطف الأنشى، تعاقب المادة ٢٩٠ من قانون العقوبات كل من خطف بالتصايل أو الإكراه أنثى بنفسه أو بواسطة غيره بالأشغال الشاقة الموبدة، ويحكم عليه بالإعدام إذا اقترن فعله بجناية مواقعة المخطوفة بغير رضاها، وتتص المادة ٢٩١ أنه إذا تزوج الضاطف بمن خطفها زواجا شرعيا لا يحكم عليه بعقوبة ما . وهكذا تعتبر المادة ٢٩١ تساهلا من قبل المشرع إذ اعتبر الزواج – حتى لو كان مؤقتا – مخففا لأثار الفضيصة المشرع إذ اعتبر الزواج – حتى لو كان مؤقتا – مخففا لأثار الفضيصة الاجتماعية التي تصاحب جريمة الخطف والاغتصاب ، وتنازل بذلك عن حق المجتمع ، ذلك أن فكرة التصالح وتنازل المجنى عليه عن حقوقه لا تسقط عن الجانى حق المجتمع في عقابه ، وهذا يساعد على ممارسة ضعفرط عنيفة على كل أسرة ترفض تزويج ابنتها لشاب تعتبره غير كفو لها ، بأن يقوم هذا

الشاب بخطف الغناة واغتصابها واضعا الأسرة أصام الأمر الواقع. كما أن ثير نة الجاسي وإطلاق سراحه ، ينشر في المجتمع عناصر ممحرفة ، لا رادع لها من ارتكاب مثل هذه الجريمة مرات أخرى ، فضملا عن ذلك ، فإن هذا النص لم يأخذ بعين الاعتبار مصلحة الغتاة المقتقية ومشاعرها واحاسيسها ، فهى تجد نفسها - بعد الخطف والاغتصاب - مهدة بالزواج من الشب الذي اعتدى عليها، والبقاء معه بقية حياتها ، والتعرض للاغتصاب الدائم غير المعاقب عليه (اميرة بهي لدين ، ١٩٩٤ب ، ص ١٦ - ١٩) .

وتعاقب المادة ٢٦٧ الشخص الذي واقع انثى بغير رضاها بالأشغال الشاقة المؤيدة أو المؤقتة ، في حين يعاقب الشخص الذي واقع انثى لم تبلغ ثماني عشرة سنة كاملة بغير قوة أو تهديد بالحبس ، ولكن ، عندما تزايدت ثماني عشرة سنة كاملة بغير قوة أو تهديد بالحبس ، ولكن ، عندما تزايدت بالغزام عن المناقب الشمائية الشمائية المناقب ، واصيب الناس بالفئاذ موقف متشدد من مرتكبي هذه الجرائم ، أسفرت الحملة التي شنتها وسائل الإعلام عن صدور القانون رقم الإرائم ، أسفرت الحملة التي شنتها وسائل الإعلام عن صدور القانون رقم الإرائم المناقب الذي شدد عقوبة من يرتكبون جرائم الخطف التي تفترن بعضة أيام حتى حملت المحمدف أكثر من خبر عن وقائم اعتصاب جديدة ، لم بضحة أيام حتى حملت المحمدف الأثر من خبر عن وقائم اعتصاب جديدة ، لم تتابعت باخذ مرتكبوها في الاعتبار التشديد الذي فرضه القدون الجديد . ثم تتابعت جرائم الاعتماث ، حتى أصبح من الأمور المادية أن يقرأ الناس أغبارها في العقوبة عندما يقتمون على ارتكاب جرائمهم ، ولا يصبون حسابات لأي نتائج أخرى فهما عدا النتيجة التي يرغبون في تحقيقها يحمد مده المجدوب ، 1971 ما 1970) .

من جهة أخرى ، هناك تشريعات تعطي أسبابا تخفيفية ليعض الجرائم الذي ترتكب ضد النساء ، "كجرانم الشرف" وكثيرا ما تستغل هذه التشريعات من قبل الرجال لتبرير قتل بعض قريباتهم لأسباب أخرى ، كالاستيلاء على ميراثين أو أموالين . بالإضافة الى ذلك ، بينت الدراسة التحليلية أنه كثيرا ما بستقدم القضاة – وجميعهم رجال – سلطتهم التقديرية ليخفقوا العقوبات على الرجال عندما يرتكبون جرائم ضد النساء ، في حين يضاعفون تلك العقوبات عندما تكون مقررة على النساء اللواتي ارتكبن الجرائم نفسها أو حتى جرائم أقل خطورة ، كما سنرى فيما بعد عند الحديث عن قانون العقوبات بين النظرية والتعليق .

وتجدر الإشارة بهذا الصدد الى أن مصر لم تعين قاضبات حتى الأن ، كما أن عدد الشرطيات رمزي جدا لا يتجاوز ٣٠٠ شرطية مقابل ٢٢ ألف شرطي رجل ، هذا ويبلغ عدد المحاميات المصريات ٤٤٣٧٥ محامية من اجمالي مقداره ، ١٥٢٣٥ محاميا أي بنسبة ٢٩٤١٪ (تصالات شخصية بالجهات المعنية).

ولما كانت الدراسات قد بينت أن عددا كبيرا من المغتصبات مشلا يفضلن عدم الإبلاغ عن الجريمة حتى لا يتعرضن للإحراج من قبل رجال الشرطة والعدل الذين يبالغون في طرح الأسئلة التي تتتاول أدق التفاصيل ، فإننا نتبين أهمية الاستعاثة بالنمعاء في الشرطة المختصة بجرائم الاغتصاب وهنك الأعراض وسواها من الجرائم ، حتى نجنب النماء الحرج . كما نتبين أهمية أن يكون إدلاء الضحايا بشهاداتهن أمام المحاكم في جلسات سرية ، وأمام قاضيات من النساء، وبالتعاون مع محاميات .

القطل السابع

أثر الاتجاهات الدينية المتطرفة على المرأة

تشهد مصر منذ فترة بروز عدة جماعات سياسية ديبية، تقوم بترويج أفكار متطرفة ، وتنفذ حوادث عنف كثيرة ، خاصة طوال عقد الثمانينيات وأوائل التسعينيات ، يتبنى بعضها تفسيرات فقهية تتعلق بشكل أساسى بمسألة تكفير الأقراد والمجتمع وما يرتبط بها من تيرير للاعتداء على أرواحهم وممتلكاتهم ، واستباحة أموال الأخرين ، وتسعى جميعها لتغيير نظام الحكم في البلاد بانتهاج كافة الأساليب العنيفة ، متخذة من الدين ستار الها . وقد لجأت هذه الجماعات الى الاغتيال ومحاولات الاغتيال ، مستهدفة الشخصيات السياسية والعامة ، وبعض أصحاب الرأى والفكر، وكبار رجال الأمن . كما قامت باعتداءات متكررة ضد السائحين الأجانب، موجهة بذلك ضربات مباشرة للاقتصاد القومي ، الذي تمثل السياحة أحد أعمدته الرنيسية ، فضلا عن التهديد المباشر للاستقرار السياسي . كما قامت بحوادث تفجير عشوانية راح ضحيتها كثير من المواطنين . بالإضافة الى أشكال من العنف الاجتماعي الموجه ضد الأفراد ، لتغيير أنماط السلوك الاجتماعي السائدة بالقوة ، تطبيقا - كما يقولون - لقاعدة الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر، كاقتحام المنازل والاعتداء على أصحابها ، والاعتداء على أصحاب محلات بيع الخمــور، وتحطيـم نــوادي الفيديــو، والاعتــداء علــى الفــرق الفنيــة ، ومنـــم الأهالي في بعض الأحياء من إقامة حفلات اجتماعية ، ومهاجمة النساء لإهبارهن على الالتزام بزي معين، وغيرها من الحوادث التي تدخل في إطار انتهاك الحريات الشخصية ، والتي خلقت أجواع متوترة في السلاد، جعلت المواطنين يلتزمون العنو في تحركاتهم ، وقلصت الحركة السياحية فيها . وتنشر موشرات العنف الإجتماعي بـشكل خاص في بعض المناطق في معيد مصر، وفي بعض الأحياء الفقيرة في القاهرة ، والتي تعرف بالمناطق الحضرية العشوائية (رنجع: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، المحمد عن ٣٤٥) .

وقد اهتمت الصحافة المصرية بتحليل ظاهرة التطرف والإرهاب ، فأكدت أنها قضية معقدة ومتعددة الجوانب السياسية والاقتصادية والإعلامية والاعلامية والاجليمية والاجتماعية والابتماعية والاعلامية الشباب يرجع الى البطالة ، و الوقع فريسة المعتقدات المنحرفة ، وغياب الأشطة الثقافية والرياضية ، و الوقع فريسة المعتقدات المنحرفة ، وغياب الانشطة الثقافية والرياضية ، و الإخلال بمبدأ تكافؤ الفرص ، وقد طرحت مجموعة من الحلول لمعالجة تلك الظاهرة : منها الاهتمام بدراسة أسبابها ، مجموعة من الحلول لمعالجة تلك الظاهرة : منها الاهتمام بدراسة أسبابها ، والتركيز على خطط وبرامج التنمية والإصلاح الاقتصادي لمواجهة مشكلات والتركيز على خطط وبرامج التنمية والإصلاح الاقتصادي لمواجهة مشكلات البطالة والإسكان و انخفاض الدخول وارتفاع الأسعار ، وتنمية المحافظات المنافقة المشوانية التي يستغلها المنطرفون ، مع التأكيد في الوقت نفسه على أن ظاهرة التطرف والإرهاب هي ظاهرة مخالفة للدين والانسانية والأضلاق والوطنية (مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، ١٩٩٤ ، ص

وما يهمنا هنا هو تأثير هذه الأفكار المتطرقة على حياة المرأة التي دورها كانت من أولى ضحاياها ، حيث أثر تأثيرا سلبيا على صورتها وعلى دورها في تنمية المجتمع ، فالمسلمون – كما يقول الشيخ محمد الغزالي – انحرفوا عن تعاليم دينهم في معاملة النساء، وشاعت بينهم روايات مظلمة وأحاديث إما - موضوعة أو قريبة من الوضع ، انتهت بالمرأة المسلمة إلى الجهل والفقلة (في : عبد الحليم محمد أبوشاقة ، ١٩٩٠ أ ، من ٥) . ويقول الشيخ يوسف القرضاري أن بعض الأفكار القاتمة عن المرأة كد تسربت إلى عقول طائقة من المسلمين فساء تصورهم لشخصية المرأة ولدورها ، وساء تبعا لذلك ملوكهم في معاملتها ، فهنك من ينظر إليها نظرة استهانة واستعلاء ، فهي ملوكهم في معاملتها ، فهنك من ينظر إليها نظرة استهانة واستعلاء ، فهي

عندهم أحبولة الشيطان وشبكة ليليس في الإغواء والإضلال ، وناقصة عقل ودين ، ويعتبروتها ناقصة الأهلية . وكم استغلوا في هضم حق المحرأة وأعطانها دون مكاتبها أحاديث لايعرف لها أصل ولاسند ، وأحاديث واهنة شديدة الوهن أو موضوعة مكذوبة على الرسول (ص) أو أحاديث صحيحة شديدة الوهن أو يغير موضعها واستدلوا بها في غير ما سيقت له ، كالحديث الذي طالما اتخذوه عكازا يتوكاون عليه في نبرير نظرتهم إلى المرأة ، وهو وحديث وصفهن بأنهن " ناقصات عقل وبين " ، علما بأن هذا القول ورد محرة واحدة في مجال إثارة الإنتباه والتمهيد اللطيف لعظة خاصة بالنساء ، ولم يجئ لقط معنقلا في صديفة تثريرية مواء أمام النساء أم أمام الرجال (في : عد الحليم محمد أو شقة ، ١٩٩٩ أص ٢٥٠٩) .

ومن أبرز الأثـار المترتبـة عن الإتجاهـات الدينيـة المتطرفـة يمكن أن نذكر ما يلم. :

١ - انتشار المجاب والنقاب

مما يدعو للدهشة أن نرى حاليا في مصر - ذلك البلد الذي خرجت فيه النساء بقيادة هدى شعر اوي في العشرينيات للمطالبة بسفور المرأة وتمريرها - نسبة كبيرة من النساء يعدن الى الحجاب بل والى النقاب . ويدهشنا أكثر أن نرى حتى صغيرات رياض الأطفال والصفوف الأولى من المرحلة الابتدائية ذاهبات الى المعرصة وهن محجبات. وبالطبع ، ليس الاعتراض هنا على الحجاب بحد ذاته ، بل على الأفكار والاتجاهات التقليدية المحافظة التي تغرس خلفه في رؤوس هؤلاء الصغيرات في هذه السن المبكرة ، وتجعلهن يقتمن بالعودة الى التقوقع ، وبأن أدوارهن الرئيسية تتلخص بالزواج والبقاء في المنزل لتربية الأطفال وخدمة الزوج ، وبأنهن " عورة " ، وبأن جمد المرأة شيء يجب إخفازه .

وموضوع الحجاب والنقاب من الموضوعات التي تكثر معالجتها في الندوات والمقالات والكتب، ويكثر الجدل حوله بين رجال الدين المنطرفين وبين رجال الدين والمفكرين المعتدلين ، يعتبره البعض فريضة دينية ، ويرى فيه البعض عودة إلى الحريم ، والبعض الأخر " قضية سياسية " ، أو " مجرد شعار سياسي " ، علما بأن ظاهرة الحجاب قد انتشرت في بلدان عربية وإسلامية أخرى ، بل وبين الجاليات الإسلامية في الدول الغربية.

وقد وردت آيات الحجاب وطريقة لبس المرأة في سورتين من القرأن الكريم ، هما سورتا الأحزاب والنور على النحو التالي ، قال الله تعالى :

" باأبها الذين أمنوا الاتدخلوا بيوت النبي إلا أن يوذن لكم ...وإذا سأئتموهن متاعا فاسألوهن من وراء هجاب ، ذلكم أطهر القلوبكم وقلوبهن ... "رسورة الأحزف: ٥٣] .

" يـا أيهـا النبـي قـل لأزواجـك وبنـاتك ونسـاء المؤمنيين يدنيــن عليهــن جلابيبهن ذلك أدنى أن يعرفن قلا يؤذين " (سورة الأحزاب : ٩٥) .

" وقل المؤمنات يغضض من أبصار هن ويحفظ ن فروجهن و لا يبدين زينتهن إلا ما ظهر منها وليضربن بخمرهن على جيوبهمن " (سورة النور : ٢١) .

ريعني الحجاب الذي ورد في الأية الأولى وضع ساتر بين زوجات النبي (ص) وبين المزمين، بحيث إذا أراد أحد أن يتحدث مع واحدة منهن أن يقعل ذلك وبيبهما ساتر تجلس خلفه المرأة ، وتنعدم معه الرويا تماما ، فلا يرى أي منهما الأخر ، لا وجهه و لا جسده ولا أي شئ منه ، وهو لا يعني إذن ستر الرأس والجسم كما هو شانع اليوم (عبد الطبع محمد أبو شقة ، ١٩٩١ أي أما عبارة " يننين عليهن جلابيهين " التي ومحمد سعيد المتماري ، ١٩٩٥) . أما عبارة " يننين عليهن جلابيهين " التي وردت في الأية الثانية فهي تأمر نسامهان . أما عبارة " وليضربن بخمرهن خرجن لحاجتهن - أن يغطين أجسامهان . أما عبارة " وليضربن بخمرهن على جيوبهن " الواردة في الأية الثالثة فتعنى ضدورة تغطية فتحة الصدد

من الثوب بالخمار ، وهو غطاء الـرأس والنحر والصدر (شهرزاد العربي ، 19۸9) .

ويعتمد أبو الأعلى المسودودي (١٩٨٥) - وهو أحد منظري الحركات الأصولية - على الآيات المذكورة ليقول أن أول ما عنى به الإسلام في سبيل تنظيم المجتمع هو إيطال العرى وتعيين العورات للرجال والنساء، والمقصود الرئيسي بذلك هو صون النساء والرجال ، ومنع الميول الجنسية من الفوضى والإنجراف . وقد أمر النساء الشابات أن يخفين كل جسمهن غير الوجه واليدين . أما إذا تقدمت المرأة في السن ، وفنيت فيها الشهوة الجنسية ، ولم يبق فيها جاذبية ، فإن هذه الأحكام تخفف عنها . ففي القرآن الكريم : " والقواعد من النساء اللاتسي لا يرجون نكاها فليس عليهن جناح أن يضعن ثيابهن غير متبرجات بزينة " (سورة النور : ٦٠) . أما الآية الكريمة التي تطلب من النساء - أن " بدنين عليهن مـن جلابيبهن " فقد نز لت – كمـا يقول المودودي - خاصة في ستر الوجه وإخفاته (٢٢٢) ، وقد شرعت النساء يلبسن النقاب على العموم بعد نزول هذه الأية على العهد النبوي . وقد نهى النبي (ص) النساء في إحرامهن عن لبس القفازين والنقاب ، وهذا - كما يقول المودودي - دليل على أن النساء في عهد النبوة قد تعودن الإنتقاب ولبس القفازين عامة ، فنهين عنه في الإحرام . ويستنتج المودودي أن الشرع الإسلامي قد أمر المرأة يستر وجهها عن الأجانب (ص٣٥-٣٢٦). ويستطرد أن الإسلام قد أباح للمرأة أن تكشف وجهها عند الحاجة والضرورة ، وذلك لأنه يريد سد باب الفتنة الخلقية ، كما أنه يريد أن لا يفرض على الإنسان قيودا لا يستطيع معها قضاء حاجاته الحقيقية حيث أن المداومة على لخفاء الوجه واليدين قد ترهق المرأة عند القيام بحاجاتها (س ٣٣٧) . وهذا يعني - كما يقول المودودي - أن أقصى ما أوتيت المرأة من حريبة في الإجتماع الإسلامي هو أن تبدي وجهها ويديها إذا دعت الضرورة ، وألا تخرج من بيتها إلا عند الحاجة ، لقوله تعالى : " وقرن في بيوتكن (ص٥٠٠) .

وبهذا المعنى تتحول المرأة عندالمنطرفين إلى كانن مثير للشمهوة ومحرك للغرانز وباعث على الفتنة ، ويصبح الحل الوحيد هو وأدها داخل اللباس الأسود المخلق تماما إلا من فتحتين للعينين (نصر حامد أبو زيد ، ١٩٩٤. ص٧٧) ، حتى أن البعض يمتدح المرأة المسلمة بأنها لا تخادر بيتها غير مرتين : مرة من بيت أبويها إلى بيت زوجها ، ومرة من بيت زوجها إلى القبر ، كما وضعوا حجبا كثيفة على المرأة شملت الوجه والصوت والإسم (عن : عبد الحليم محمد أبوشقة ، ١٩٩٠ج ، ص٥٠) .

وهكذا ركزت بعض الجماعات الدينية على النقاب ، واعتبرت التي لا تحتجب بالطريقة التي تفرضها تلك الجماعات خارجة عن الدين وتستوجب العقاب الذي قد يعد أحيانا عقابا عن الإلحاد (الإعدام) (محد سعد قضماوي، العقاب الذي قد يعد أحيانا عقابا عن الإلحاد (الإعدام) (محد سعد قضماوي، الزي واللباس ، وتنشبه بها في مظاهر الإجتماع وفي أداب المجلس وأطوار الحياة ، وأن تبدأ المطالبة بمساواة المرأة والرجل في جميع مرافق الحياة ، واعتبروا أن حرية المرأة وكرامتها تكمن في يعدها عن مواطن الشبهات والإختلاط ، لأن الإختلاط قد أقسح المجال أمام انعدام الحياء والإحتشام ، وخلق بيئة مهيجة للشهوات (لو الأعلى المودودي ، ١٩٥٥) .

أما شهرزاد العربي (١٩٨٩) فترى أن الآية الأولى المواردة أعلاه قد قد ورت الحجاب لأنه أطهر لقلوب الجميع ، وإذا كانت الأية تخاطب نساء الرسول (ص) فأولى بالنساء جميعا اتباعها وتطبيقها . كما أن الأيتين التاليتين تأمران النساء أن يغطين أجسامهن ورؤوسهن وقتحات الصدر من أثوابهن ، فيسترهن هذا الدري ، ويواري مفاتنهن ، ويبعدهن عن المحرمات ، كثيرة ، ويقال المسراعات الطبقية حيث تنتفي معه مظاهر الغنى والفقر ، كثيرة ، ويقل المسراعات الطبقية حيث تنتفي معه مظاهر الغنى والفقر ، الأيات حما نقول شهرزاد العربي - ليس قاصرا على طائفة أو جماعة الأيات - كما نقول شهرزاد العربي - ليس قاصرا على طائفة أو جماعة خاصة ، كما يقول مفكرو العصر الحالي ، وإنما الجميع مطالبون به . خاصة ، كما يقول مفكرو العصر الحالي ، وإنما الجميع مطالبون به . حالمة عودة إلى هويتها ، واقضة الملابس التي أوجدها الإستعمار ، وبالتالي وتستطرد قائلة : إذا كانت الأمة تعود إلى ماحولة بذلك ايجاد استقلال ذاتى في

تفكيرها وفي طرق تعاملها ، وهذا يمثل روح التحدي بين ثقافتنا وثقافة المستعمر وبهذا "يصبح الحجاب قضية من قضاياتا الكبرى" ، فهر يعيزنا عن الأخرين ، ونيتعد بواسطته عن مظاهر الإتحلال الإجتماعي والنفسخ ، ثم إنه رفض للتبعية وعدم الخضوع لثقافة الأقوى . انه " نقطة صراع ثقافي بيننا وبينهم ، وبيننا وبين التابعين منا لهم" . فالحجاب جزء من الصحوة الإسلامية ، وأكبر إنجاز للمرأة في المائمة عام الأخيرة في صراعها مع المدنبة الغبرية .

أما القريق المعتدل من المفكرين فيرى أن الآية القرآنية التي وردت عن المجاب في سورة الأحزاب، والتي تعني " السائر " تتعلق بزوجات النبي (ص) وحدهن ، وذلك تمييزا لهن عن بقية نساء المؤمنين وتكريما وتشريقا للنبي (ص) ، وقد وقع كثيرون في الخطأ نتيجة النظلة عن هذه الخصوصية ، وعن ضرورة التمييز بين ما فرض الله على أمهات المؤمنين وما فرض على نساء المؤمنين عامة (عبد الحليم محمد أبوشقة ، ١٩٩١، ص٢٠-٢١) ، وبالتالي ، فإنها التمدد إلى عامة المسلمين ، والدليل على ذلك أن الصحابيات كن ينقين الرجال دون "حجاب" ، وكان الرسول (ص) وصحابته يلقون النساء دون "حجاب " في المجالات العامة والخاصة (عبد العليم محمد أبو شقة ، ١٩٩٠ج ، ص٩٣ -١٠٠٠) ، وكمان كشف الوجه هو السائد في العهد النبوى وهو الأصل ، أما النقاب الذي يبرز العينين فقد كان مجرد عادة من عادات التجميل عند النساء قبل الإسلام وبعده (عبد الطيم أبو شقة ، ١٩٩٠ . ص٤٦) ، والبرقع الشامل للوشاح والنقاب والخمار لم يشع إلا في أواخر عهد السلاجقة (قاسم أمين ، ١٩٩٣ب ، ص٩٣) . وقد نهى النبى (ص) النساء عن لبس القفازين والنقاب أثناء الإحرام ، فلو كان الوجه والكفان عورة لما حرم سترهما (قاسم أمين ، ١٩٩٣، ص٦٤) . وقد يقول قائل أن الله فرض الحجاب "على نساء نبيه (ص) ولهذا يستحب اتباعه لنساء المسلمين كافـة ، فنجيب أن قوله تعالى " لمنتن كأحد من النساء " يشير إلى عدم الرغبة في المساواة قى هذا الحكم ، فالحجاب ليس فرضا ولا واجبا على أحد من نساء المسلمين (قاسم أمين ، ١٩٩٣ أ ، ص ٧٠-٧١) . والقول بـأن الحجـاب موجـب العفــة وعدمه مجلبة للفساد قول مردود لأن سوء التربيبة هو علمة الخفة والطيش

وهو الذي يخرق كل حجاب ويفتح على المرأة من الفساد كل باب . فهل منح البرقع سريان الفساد ؟ (ص٧٨-٨٣) .

ثم أن الدعوة إلى تقرير مشروعية معقور وجه المرأة ومشروعية مشاركتها في الحياة الإجتماعية بحضور الرجال مع رعاية الضوابط الشرعية دعوة هدى ، إذ أن هدى الله قد جاء برفع الحرج عن الناس . قال الشرعية دعوة هدى ، إذ أن هدى الله قد جاء برفع الحرج عن الناس . قال الله تعالى : " وما جعل عليكم في الدين من حرج ". والنبي (ص) حين يسن للمرأة سفور الوجه والمشاركة في الحياة الإجتماعية فإنه بوليد الخير المسلمين، وذلك بتيسير انطلاقهم في الحياة الخيرة ، وبقتح أبواب العمل الصالح أمام المرأة (عبد الحيم أبوشة ، ١٩١٠ ، س٠٥-٥١) . ثم أن تسمية غطاء الرأس "حجاب" وتعليله بالآية المذكورة (التي قصد بها السائر) أمر ليس من الدين في شي (محد سعيد المشموي ، ١٩٩٥ ، ص٥٠) ، كذلك الإيمكن أن يعني لباسا يلبسه الإنسان ، لأن اللباس أيا كان نوعه وقدره لن يمنع المرأة أن ترى من حولها ، ولن يمنع الناس أن يروا شخصها حتى وإن غطت وجهها وتسريلت بالسواد من قصة رأسها حتى أخمص قدميها (عبد العليم أبو شقة ، ١٩٩١ مس١٠٥) .

هذا ، ويقول محمد سعيد العشماوي (1990) أن الأية الواردة في سورة النور قد قصدت إلى تغطية الصدر بدلا من كشفه ، وقد تكون علة الحكم في هذه الآية (على الأرجح) هي إحداث تمييز بين المؤمنات من النساء وغير المؤمنات ، وهذا الحكم وقتي يتعلق بالعصر الذي أريد فيه وضع النساء وغير المؤمنات ، وهذا الحكم وقتي يتعلق بالجلابيب ، فهي للتمييز بين المؤمنات وبين الإماء وغير العقيفات ، بحيث لايتتبعهن فاجر فيؤنيهن بالقول دون أن يستطيع التمييز بين الحرة والجارية والعقيفة ، فإذا كانت القاعدة في علم أصول الفقه أن الحكم يدور مع العلة وجودا وعدما ، فإذا انتقت العلة نقى الحكم ، فإن علة الحكم المذكور – أي التمييز بين الحرائر والإماء – قد انتقت لعدم وجود إماء في العصدر الحالي ، ونتيجة لانتقاء علة الحكم فإن الحكم نفسه ينتفي فلا يكون واجب التطبيق شرعا ، كما يقول العشماوي . الحمن ذلك أن الأيات المشار إليها لاتقيد وجود حكم قطعي بارتداء المؤمنات

زيا معينا على الإطلاق وفي كل العصور . فالإسلام منهج للحياة تتغير أحكامه بتغير الأحداث ، وتتقدم إلى المستقبل باجتهادات مستحدثة واتجاهات واقعية ، فأحكام القرآن الكريم لم تجئ دفعة واحدة ، وإنما تفاعلت مع الواقع شينا فشينا وتنزلت أية بعد أية وحكما إثر حكم . ويتابع العشماوي : لقــد روي حديثان عن النبي (ص) يستند إليهما في فرض غطاء الرأس (الذي يسمى خطأ بالحجاب) ، فعن عانشة عن النبي (ص) أنه قال : ' لايحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر إذا عركت (بلغت) أن تظهر إلا وجهها ويديها إلى هاهنا" وقبض على نصف الذراع، وروى عن داود عن عائشة أن أسماء بنت أبى بكر دخلت على النبي (ص) فقال لها: " يا أسماء إن المرأة إن بلغت الحيض لم يصلح أن يرى فيها إلا هذا وأشار إلى وجهه وكفيه ". ويلاحظ على هذين الحديثين أنهما من أحاديث الآحاد لا الأحاديث المجمع عليها ، والحديثان أخرجهما عالم واحد من علماء الحديث هو أبو داود ، ولم يخرجهما البضاري في صحيحه وهو يعتبر من أصح كتب الحديث ، وأحاديث الأحاد أحاديث للإسترشاد والاستناس ، لكنها لاتتشئ ولاتلغي حكما شرعيا . هذا ، وقد وقسع اختلافان بين الحديثين ، إذ أن الحديث الأول يفيد أن من الجائز المؤمنة أن تظهر وجهها ونصف ذراعها بما في ذلك الكفين ، بينما قصر الحديث الثاني الإجازة على الوجه والكفين وحدهما دون نصبف الذراع . كما ورد الحديث الأول بصيغة الصلال والحرام بينما جاء الحديث الثاني بصيغة المسلاح، وفارق كبير بين الإثنين . وفي حديث أخرجه أربعة من علماء الحديث أن النبي (ص) قال : " لاتقبل صلاة الحائض (المرأة البالغ) إلا بالخمار " . فلو أن الأصل أن تضع المرأة غطاء على رأسها عموما لما كانت ثمة وصية لأن يطلب منها وضع الخمار على رأسها أثناء الصلاة . ويعقب العشماوي قائلا : ومهما يكن الرأي ، فإن أسلوب القرآن ونهج الإسلام هو عدم الإكراه ، ففي القرآن الكريم : " لاإكراه في الدين" (سورة البقرة :٢٥٦) ، أي أن تنفيذ أي فريضة من الفرائض الإسلامية هو أمر يتصل بالعلاقة بين الإنسان وربه ، وهذا يعنى أنه لايجوز إكراه أي امرأة أو فتاة على ارتداء زي معين ، كما يحدث أحيانا بالقاء ماء النار على وجه من التضع غطاء على رأسها . أو بإيذاتها ماديا أو بالإساءة إليها بالقول و الإهانة . وقد كان من نتيجة إكراه النساء بتغطية رؤوسهن أن وضعت يعضهن الغطاء رياء ، واستخدمن أحيانا

غطاء مزركشا وخليعا ، مع وضع المساحيق على الوجه بصدورة تتنافى مع معنى الحجاب ، بل ومع ارتياد المراقص العامة والنوادي الليلية ، والجلوس في طريق مظلم أحيانا ، كانما الشعو وحده هو العدورة ، ويخلص العشماوي الى القول إن الحجاب – بالمفهوم الدارج حاليا – شعار سياسي ، فرضته بعض الجماعات الإسلامية لتمييز بعض السيدات والفتيات المنضويات تحت لوانهم عن غيرهن ، ثم تمسكت هذه الجماعات به وأصبغت عليه صبغة نينية، وسعت إلى فرضه بالإكراه على نساء وفتيات المجتمع ، والدليل على للفتيات المحتمع ، والدليل على الفتيات الصغيرات (دون البلوغ) ، مع أن النص الديني يقتصر على النساء المائات قط .

أما بالنسبة للإختلاط، فهذاك نصوص كثيرة تفيد مشروعيته، كما يقول أبو شقة ، ولكن كثيرًا من العلماء يـرون منـع ذلك منعـا قاطعـا بدعـوى فساد الزمن ومن باب " سد الذريعة " ، وذلك لأن طبيعة المرأة التي خلقها الله عليها - كما يقولون - فيها الكثير من الفتنة . وثنيجة للفلو في تطبيق قاعدة سد الذريعة وضعوا قيودا وضغوطا كثيرة على حياة المرأة ، وحرموا أمورا شرعها الإسلام ، كذهاب المرأة إلى المسجد ، ورؤية الخاطب مخطوبته ، وكشف المرأة عن وجهها وكفيها خارج بيتها ، ولقانها الرجال ، مخالفين بذلك الآية الكريمة " ولا تقولوا لما تصيف ألسنتكم الكذب هذا حلال وهذا حرام لتفتروا على الله الكذب " ، وقوله تعالى : "قل أرأيتم ما أنزل الله لكم من رزق فجعلتم منه حراما وحلالا قل الله أذن لكم أم على الله تفترون " (سورة يونس : ٥٩) . فالغلو قد أدى بالغلاة إلى الإنحراف عن هدى الله، واضعين بذلك قيودا وضغوطا ضيقت من حركة المرأة وحملتها ألوائا من المشقة والعسر ، فالله يقول : " يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر " (سورة البقرة : ١٨٥) (عبد العليم أبو شقة ، ١٩٩٠ج ، ص١٨٤–١٨٨) ، ومتناسين أن العيوب والنقائص تعالج بالتربية والتوجيه لابالتضييق (عبد الحليم أبو شقة ، ١٩٩٠ج، ص ٥٥و ١٣١). هذا، وقد أنكر الثبي (ص) ثم صحابته من بعده التشدد بعامة ، وفي مجال فتنة المرأة بخاصة (عبد المليم أبو شقة ، ١٩٩٠ج ، ص١٤٦) . ثم إذا كانت الشريعة قد خولت المرأة ما للرجل من حقوق ، وألقت عليها تبعة أعمالها المدنية والجنانية، وأعطتها الحق في إدارة أموالها والتصرف فيها بنفسها ، فكيف يمكن لرجل أن يتعاقد معها من غير أن يراها ويتحقق من شخصيتها ؟ وكيف يمكن المرأة محجوبة أن تتخذ صناعة أو تجارة لتعيش منها ؟ وكيف يمكن لتاجرة محجوبة أن تدير تجارتها بين الرجال ؟ وكيف يتسنى لزارعة محجوبة أن تفلح أرضها وتحصد زرعها ؟ وإذا وقفت المرأة في بعض مواقف القضاء خصما أو شاهدا فكيف بسوغ لها ستر وجهها ؟ وكيف يتمكن القاضى من الحكم على شخص مستتر الوجه أو الحكم له أو الإستماع إليه كشاهد ؟ (قاسم أمين ، ١٩٩٣ أ ، ص٥٥-٢٧) . ويقول أبو شقة (١٩٩١) أن الفقهاء المتقدمين وفقهاء العصور المتأخرة قد اتفقوا على مشروعية سفور وجه المرأة خاصة وأن آبات الكتاب العزيز لم تنص صراحة على كشف الوجه أو ستره ، ثم أن نصوص السنة التقريرية التي تغيد مشروعية كشف الوجه كثيرة ، وقد اتفق الفقهاء على أن الوجه ليس بعورة (ص١٦٣ و ٢٠٠٠) . ثم يورد أسبابا كثيرة تدعو إلى كشف الوجه، فيؤكد أن حاجات الحياة تدعو إلى كشف الوجه لأن ذلك يعين على تعرف الناس على شخصيات مخاطبيهم وأحوالهم ، و يشجع المرأة على المشاركة في الحياة الإجتماعية ، في حين أن ستر الوجه يشجع على اعتز الها . كذلك فإن كشف الوجه يساعد على تحقيق الرقابة الاجتماعية ، فإن كانت المرأة كاشفة الوجه فإنها تحذر أن يراها أخ أو قريب أو غريب، أما إذا كانت مستورة الوجه فقد تطرق موطن ريبة وهي تشعر بالأمان لأنه لن يتعرف عليها أحد . ثم أن كشف الوجه يعين على تحقيق الأمن الإجتماعي ، إذ أن ستر الوجه يخفى شخصية المرأة إخفاء كاملا ، ويترتب على ذلك أضر ار متعددة وأخطار جمة إذ قد يتخفى بعض الأشرار في ثياب امرأة ويتسلل إلى مواطن خاصة بالنساء ، وقد يترتب على إخفاء الشخصية أن لايستطيع أفراد المجتمع التعرف على مرتكبي جريمة ، ثم أن اعتياد كشف الوجه يعين على تحقيف حدة الفتئة لأن التعود على شيء يخفف من أثره على نفس الإنسان ، فإذا ألف المسلم خروج النساء سافرات خفت حدة الفتنة بهن ، أما إذا ألف ستر وجوه النساء وحدث في ظرف ما أن رأى وجه امرأة فإن وقع الفتنة يكون أشد عليه . كذلك فإن تغطية الوجه والعينين يكسب المرأة جرأة على النظر إلى الرجال ، ويشجعها على أن تحملق وهي في أمان

من أن يراها أحد ، أما كشف المرأة وجهها وظهور عينيها فيجعلها تستحي من الناس المحيطين بها وأن تغض بصرها . هذا ، ويساعد كشف الوجه على توفير قدر من الصحة التفسية إذ أنه في حال ستر الوجه تسد كل السبل لروية الجنس الآخر فيتجه الرجال غالبا إلى الجنس نفسه ، بالإضافة إلى أن ستر الوجه بودي إلى التضييق من عمل الحواس التي يضمها الوجه مما يشق على المرأة ، كما أن الكشف يخفف من قسوة المناخ في المناطق الحارة ، فلا تثمّل المرأة وجهها بغطاء يرهقها ، خاصة في فصل الصيف (ص٠٥٠ مردية أو جماعية فإنها تتحمل مشقة الستر ، على أنه إذا اشتدت المشقة ، فرية أو جماعية فإنها تتحمل مشقة الستر ، على أنه إذا اشتدت المشقة ، وريسموا لها حدود التيسير الممكن إعمالا لقاعدة " المشقة تجلب التيسير " أو ويرسموا لها حدود التيسير الممكن إعمالا لقاعدة " المشقة تجلب التيسير " أو في هذا الصدد إلى ما حدث في غزوة أحد حيث ألجأت الحاجة كلا من السيدة عاتشة وأم سايم إلى التشمير من ثيابهما حتى بدا خلخالاهما وهما تسرعان وتفرغان الماء في أفواه القوم (ص٢٧-٢٤) .

على صعيد آخر ، قامت ماكلاود (1992 . Macleod) بإعداد دراسة حرل الأسباب القي دعت النصاء النسابات العاملات في مدينة القاهرة إلى العودة لارتداء الحجاب ، بعد أن كانت النساء قد تخلين عنها منذ عدة عقود. فقد لاحظت أن كثيرات بدأن موخرا بالظهور في الشوارع وقد تركن الملابس الغربية زاهية الألوان والقصيرة ، وارتديين الملابس المسماة "المرابة والفضافة ذات الألوان الداكنة ، وقد غطين رؤوسهن الشرعية "الطويلة والفضافة ذات الألوان الداكنة ، وقد غطين رؤوسهن ورقابهن وأكتافهن بالخمار الذي يصل أحيانا إلى حدود أصابع الكفين ، بل القفازات ، وارتبطت كثيرات منهن بالجماعات الإسلامية التي تتادي بالعودة الى القيم الإسلامية السافية ، ورغم ذلك بقين يشاركن في الحياة العامة بالإنتحاق بالمدارس والجامعات وممارسة مهن عديدة كالتعليم والطب بالإنتحاق بالمدارس والجامعات وممارسة مهن عديدة كالتعليم والطب والمحاماة والشنون الإجتماعية وغيرها من الأعمال ، كما تخصصت بعض محلات الأزياء في إعداد الملابس لهن . وقد تساءلت ماكلاود : ماالذي يدعو

هولاء النساء اللواتي يمارسن "حياة حديثة "إلى الرجوع إلى ممارسات تقليدية ؟ وماذا يعني الحجاب لهن ؟ وما أهميته بالنسبة لهن ؟ وفي سبيل ، فيرت دراسات حالة على عينة من نساءالطبقة الوسطى – الدنيا في أحد أحياء القاهرة القديمة ، اللواتي تعلمن بعد أن فتحت أمامهن المدارس الإزامية المجانية ، وخرجن للعمل في المكاتب الحكومية على وجه الخصوص ، بحيث تغيرت حياتهن بشكل واضع مقارنة بحياة أمهاتهن اللواتي كن ربات بيوت فقط ، وفي الوقت نفسه، عمدن إلى ارتداء " الملابس الشرعية " والحجاب . وخلال أكثر من خمس سنوات (١٩٨٣ – ١٩٨٨) أجرت مقابلات مع ٢٨ عاتلة و ١١٠ ميدات ، ركزت فيها على العمل أجرت مقابلات مع ٢٨ عاتلة و ١١٠ ميدات ، ركزت فيها على العمل افاتجاب والعلاقات داخل الأسرة ومواقع العمل ، كما جمعت معلومات من أفراد العائلة الذكور ومن الجيران وزمالاء العمل. ويمكن تلخيص أبرز ما توصلت إليه الدراسة على النحو التالي :

أ – أن جميع النماء والرجال يؤكدون على الدور الأسامي للمرأة كروچة وأم ، وجميع النماء العاملات تقريبا أفدن بأن الطاعة مغروضة على النساء ، وعليهن طلب الإذن عند ترك المنزل لأي سبب ، للعمل أو لشراء حاجات ، وأن من حق الزوج أن يرفض .

ب - أن الحاجة الإقتصادية كانت المديب الرئيسي الانتحاق هؤلاء النسوة بالعمل ، فإذا انتفت تلك الحاجة يعدن جميعا طواعية إلى المنزل . بعضهن أشاد بأنه يعمل لشغل النفس والإنتقاء بالأصدقاء والإنتقاء بـ زوج المستقبل . ولا تعمل نماء هذه الطبقة الإجتماعية بدافع حقهن بالمساواة مع الرجال أو الحرية الشخصية أو تنمية ذواتهن .

ج - رغم أن عددا من النساء العاملات مسرورات وفخورات بعملهن وبدخلهن ، إلا أن ثلثي أفراد العينة برغين في ترك العمل ، ويتطلعن إلى البقاء في المنزل في المستقبل ، خاصة بعد الزواج حيث تزداد مسؤوليات العائلة والأولاد . أما الثلث الباقي فيدافعن عن مواقعهن كماملات ، ولكن يعترفن في الوقت نفسه أن المكاسب تماتي على حساب كلفة باهظة ، ومعظمهن يتساعل من وقت لأخر إن كان عملهن يستحق الجهود العبدولة في سبيله ، إذ أن أعياءهن مضاعفة بين أعمال المنزل والعمل في الخارج . د - نسبة كبيرة منهن تعتقد أن عمل المرأة مصرم في الإسلام وأن

 د - نسبة كبيرة مذهن تعتقد أن عمل المراة محرم في الإسلام وأن العمل في الخارج أمر سيئ ، ولكنهن مرغمات على اتباع الخطأ بسبب الضغوطات الإقتصادية .

ه - أن ارتداء الحجاب من قبل نساء العينة كان اختيارا شخصيا ، إلا أنه يدَأَثر أيضا بضغوطات الأخريان ، والدوافع الشحصية لارتدائه متنوعة جدا : ٨٠٪ من النساء أفدن أن على المرأة المسلمة أن ترتدى هذا الزي ، وكونهن مسلمات فإنه يشعرهن بالإنتماء إلى مجموعة ثقافية خاصة تتميز بمعتقداتها وأنماطها السلوكية التي تميزها عـن المجموعـات الأخـرى، كالنساء الغربيات . وقد ربطت ٥٦٪ من النساء ارتداء الحجاب بالموضة " فأفدن أن الملابس الغربية كانت سائدة في السابق ، أما الأن فقد أصبح الحجاب زيا سائدا ، ولهذا أصبح التحجب أمرا مطلوبا ، وحوالي ٦٠٪ من النساء أجبن ببساطة أنهن لايعرفن لمساذا تغيرت الأوضماع ولكنهن يتبعن الإتجاه السائد ، دون أن يرافق ذلك بالضرورة شعور ديني حقيقي ، ذلك أن كثير ات منهن يستعملن مع هذه الملابس مساحيق التجميل ، وقليالات منهن يؤدين الواجبات الدينية كقراءة القرآن وأداء الصلوات الخمس يوميا وحضور الإجتماعات النسائية في المساجد ، باستثناء الصوم خلال شهر رمضان والمشاركة في الأعياد الدينية . و ٤٠٪ منهن أفدن بأن الحجاب يحمى المرأة ويشعرها بالأمان ويقول للرجال أن السيدة المحجبة هي سيدة فاضلمة ، فيتركونها بسلام ، مما يجعل أمر ركوب الباصبات والتسوق والمشى في الشارع أمرا سهلا . وتجد النساء المتزوجات في الحجاب وسيلة لتخفيف غيرة أزواجهن الذين يطمئنون إلى أن الأخرين ان يعاكسوهن ، فتخف بذلك النزاعات العائلية وفي مواقع العمل ، ولهذا كان ارتداء الحجاب أكثر انتشارا بين النساء المتزوجات . فالحجاب يجعل عمل المرأة خارج المنزل أمر! سهلا، ويؤكد للآخرين كالجبران وزملاء العمل والغرباء في الشارع أنها لاتزال امرأة تقليدية تحافظ على دورها التقليدي كروجة وأم ، وأن الهدف من عملها في الخارج هو مساعدة العائلة وليس لرغبة شخصية . هذا فضلا

عن أن ارتداء الذي الشرعي أقل كلفة من الزي الغربي ، وأنه يخفي الفروقات الواضحة في الملابس بين الطبقتين الوسطى - العليا والوسطى - العليا والوسطى - الدنيا ، عدد قليل من النساء العاملات المتقدمات في السن ربطن حركة انتشار الحجاب بالأوضاع العصيبة العامة وبالأرمة المعياسية والإقتصادية التي تجعل الناس يفكرون بالله ، وبعض النساء ارتدين " الحجاب " تحت تأثير رجال الدين المحلي ، هذا ، ويرغب عدد قليل من الشابات في معارضة الحجاب ، إلا أن الإقصاح عن ذلك يبدر أمرا صعبا يتجنبنه .

وهكذا تخلص ماكلاود إلى القول أن الحجاب قادر على أن يحمل معان كثيرة بالنسبة لنساء الطبقة الوسطى – الدنيا ، فهو يشكل رمزا يعبر عن مشاعر الإرتباك والصدراع التي يعانينها بين أدوارهن الطبيعية وتجربتهن الجديدة في العمل خارج المنزل ، وهو يخدم حاجتهن الردم الهوة بين الثقاليد والقيم التي تجبرهن على البقاء في المنزل ، وبين السلوكيات التي تغرضها الحياة المعاصرة . فالحجاب ومعيلة اتصال تحمل رسائل معينة إلى الأخرين ، تستعملها النساء كمؤشر على هويتهن الثقافية ، وكوسيلة حماية بحيث يصبح خروجهن للعمل أمرا مقبولا اجتماعيا ، أو كموضة أو كوسيلة جذب لبعض الرجال. وتعلق على ذلك بأن هذا الوضع يكرس اختلاف الأدوار بين الجنسين وعدم المساواة بينهما.

وهكذا نلاحظ أنه في حين سبقت النساء في مصد نساء بلدان الشرق الأوسط الأخرى في الإتضمام إلى الحركات النسائية والمطالبة بحقوق المرأة، واعتبرن رائدات في العمل النسائي ، نجدهن حاليا في وضع متخلف عن بلدان أخرى أعطت النساء دعما رسميا أكبر ، كتونس مثلا .

من جهتها ، لاحظت مقدم (1994, Moghadam) أن انتشار ما يسمى " بالملابس الشرعية" و الحجاب ، في مصر في العقديل الأخيرين ، بل وانتشار النقاب والقفازات بحيث لايظهر أي جزء من جسم المرأة ، يشكل تغييرا واضحا عما كان ساندا في الستينيات ، وهذه الملابس تعتبر بمزا للمبيز الهوية المقافية ، إذ تعتقد الحركات الاسلامية أن " التغريب " قد أضر بِالهِرِيةَ الإسلامية ، وأن المودة إلى " فلنون العائلة الإسلامي " وإلى " الحجاب " سوف تتغلب على الأزمة الراهنة ، فضلا عن أن " الملابس الشرعية " قد ساعدت الطالبات والنساء المتعلمات والمهنيات على المشاركة في الحياة العامة مم " بقائهن مسلمات " في الوقت نفسه.

٢ – انحسار مشاركة المرأة في مواقع العمل وفي المراكز القيادية

تبين دراسات عدة أن المرأة المصرية تتعرض حالياً لضغوط الردة الحضارية التي تستهدف إرجاعها إلى داخل أسوار الحريم . ومن الطبيعي أن ينتج عن ذلك انحسار المد النسائي العام في مصر عن مجالات العمل والمهين والوظائف ، والعزوف النسائي العام عين العمل الاجتماعي خارج المنزل ، بحيث ولاحظ في المحصلة النهائية المختفاء المرأة من الحياة العامة (نازلي معوض لحدد في المجلس القومي الطفولة والأمرة واللجة القومية للمرأة ، 1913 من 3) ، ونقص في مشاركتها السياسية وفي تسلمها مراكز كيادية .

وتؤكد دراسات عدة أن الأصوات بدأت ترتفع لتدعو المرأة للعبودة الى المنزل ، والاكتفاء بحدود تعليمية معينة، بحجة أن دورها يفحصر في تربيبة الأطفال، وأن خروجها للتعليم والعمل يؤثر سليا على الأسرة وتربيبة الأطفال، وفي هذا المجال يلعب الإمسلاميون المتطرفيون دورا واضحا ، إذ الأطفال. وفي هذا المجال يلعب الإمسلاميون المتطرفيون دورا واضحا ، إذ الرج ، وأن عملها خارج المنزل حرام ، ولهذا فهم يحرصون على عزلها الزج ، وأن عملها خارج المنزل حرام ، ولهذا فهم يحرصون على عزلها داخل أسوار المنزل منعا للفتة ، ويشترطون إذا خرجت منه للضرورة أن يتم ذلك مع "الحجاب" وبعيدا عن الإختلاط والتزاحم مع الرجال ، ويوردون في هذا السيل حديثا يروى عن الذبي (ص) أنه قال لابنته فاطمة : " أي شيء خير للمرأة ؟ قالت : " الا ترى رجلا وألا يراها رجل " ضممها اليه وقال : " ذرية بعضها من بعض " . وصفوة القول – كما يقول أبو الأعلى المودودي " ذرية بعضها من بعض " . وصفوة القول – كما يقول أبو الأعلى المودودي المهد في حال من الأحوال ، وفير الهدي لها في الإسلام أن تلازم بيتها كما تدل عليه الأية " وقرن في

بيوتكن "، وقد أذن الله للنساء بالشروج مراعاة للضرورات قصب ، كما جاء في الحديث الشريف: "قد أذن الله لكن أن تخرجن لحوانجكن"، ومراد الشرع بالحوانج هو الحاجات الحقيقيـة التي لابد معها للنساء من أن يخرجن ويعملن خارجها (ص٣٣٨) .وبهذا يصبح عمل المرأة خارج المنزل من " الضرورات التي تبيح المحظورات " . أما محاكاتها للرجال فليست من حقوقها الواجبة ، وليس مما ينفع التمدن أو المرأة نفسها أن تهيأ وتعد لتحيا حياة الرجال (ص٢٦١) . ولكس يزكد المودودي أن " القطرة " تجعل المرأة غير مؤهلة للعمل ، فإنه يستفيض في " أسباب " صحية تجعل المرأة مريضة ومعطلة العقل والإرادة وغير متزنة في فترات كثيرة من حياتها (١) - مما لا يثبته الواقع العملي لملايين النساء العاملات في شتى أنحاء العالم - فيقول: أثناء الحيض الذي ينتاب المرأة مرة في الشهر ولعدة أيام ، يتبلد حسها وتتكاسل أعضاؤها وتصبح شرسة الطباع مبالة إلى البكاء وتكون في الحق مريضة ، وهذه التغيرات في جسمها تؤثر المحالة في قواها الذهنية وفي أفعال أعضائها ، وتضمحل فيها قوة الجهد العقلى والتركيز الذهني ، ويصبح جهازها العصبي والذهني في غالبه متراخيا غير منظم ، فلا تكون أعضاؤها تابعة لإرادتها تماما ، بل وتنبعث من داخلها حركة اضطرارية تتملك عليها إرادتها وتعطل قوة حكمها واختيارها ، فتصدر منها الأفعال بغير إرادة ولا يعود لها في أعمالها وتصرفاتها من حرية ولا هي تكون أهلا للقيام بتبعة أو مهمة (!!) ، وقد دون كثير من الحوادث التي تدل على أن المرأة في حالتها هذه تكاد تكون مجنونة ، تثور ثائرتها لأدنى بادرة فترتكب الحماقات ووحشى الحركات (!) (ص٢٠٣-٢٠٠٧) . ويتابع : و فترة الحمل تكون أشد على المرأة من مدة الحيض ، حيث لاتستطيع قواها أن تتحمل مشقة الجهد البدني والعقلى ويبقى مجموعها العصبى مختلا على أشهر متعددة ، ويضطرب فيها الإكزان الذهنى ، وتصبح جميع عناصرها الروحية في حالة فوضى دائمة (!) ، وفي الشهر الأخير من الحمل لايصب البنة أن تكلف المرأة جهدا بدنيا أو عقليا (ص٢٠٨- ٢٠٩) . أما عقب وضع الحمل فتكون المرأة عرضة لأمراض متعددة تعروها وتنمو فيها ، مما يختل به نظام جسمها كله، ثم هذاك مدة الرضاع التي لاتحيا المرأة فيها لنفسها إذ تتحول خلاصة جسمها إلى لبن سانغ للولد (ص ٢٠٩) . ويستطرد : وبعد الرضاع أيضا يكون على المرأة أن

تصرف عنايتها كلها إلى احتضان الولد وتعهده وتربيته حقية طويلة من الزمن، وهنا يتساءل : هل من الإنصاف أن تتحمل كل تلك المصانب التي تتجشمها الفطرة ثم تخرج من البيت كالرجال لتعاني مشقة الكسب وتكون معهم على قدم المساواة في القيام بأعمال السياسة والقضاء والصناعات والمهن والتجارة والزراعة ، بل وأن تغشى المحافل والنوادي فتمتع الرجال ببراعة جمالها وأنوثتها وتهيء لهم أسباب الخلاعة والمجبون واللذة والمتعة ؟ (!) ويخلص إلى القول : ليس تكليف المرأة بالواجبات الخارجية ظمال لها فحسب بل الحقيقة أنها ليمت أهلا كل الأهلية للقيام بواجبات المرأة لوظائف الرجال (!) (ص٢١٠-٢١٢) . ولا شك أن في إعداد المرأة لوظائف الرجال مما يتاقض وضع الفطرة ومقتضاها ، ولا نفع فيه للإسانية ولا للمرأة في الأعمال نفسها . فالمرأة غلق الأعمال نفسها . فالمدرأة في الأعمال نفسها . فالمرأة خلقت من أجل الولادة والتربية ، وإقحام المرأة في الأعمال تضييع لها وتعريض لتلك الأعمال نفسها للضياع (!) (ص٢١٧-٢١٢)) .

هذا ، ويعارض المتطرفون ترشيح المسرأة للمجلس النيابي باعتبار أن العضو في هذا المجلس أعلى من الحكومة بل ومن رئيس الدولة نفسه ، ولأنه، بحكم عضويتها في المجلس تستطيع المسرأة أن تحاسب الدولة ورنيسها، وهذا - برأيهم - مخالف لقوله تعالى : " الرجال قوامون على ورنيسها، وهذا - برأيهم - مخالف لقوله تعالى : " الرجال قوامون على النساء ... " (عن : عبد الحليم أبو شقة ، ١٩١٩ ب ، ص ١٥٠) ، كما يعارضون تولي المرأة للمراكز القيادية اعتمادا على الحديث النبوي : " لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة " ، معممين بذلك هذا الحديث على ظروف غير تلك التي قبلت أمرهم امرأة " ، معممين بذلك هذا الإدعاءات المنطرفة حملة إعلامية فيها ، كما سنرى . هذا ، ويرافق هذه الإدعاءات المنطرفة حملة إعلامية مساندة كبيرة ، نذكر منها على سبيل المثال مقالة مصطفى محمود في مسيفة الأهرام بتاريخ ١٩٩٢/٢/١٨ ويث قال بأسلوب تهكمي إنهامي استغزازي : " نسمع هذه الأيام صبحات التمرد التي يطلقها نصفنا الأخر السلوف ، وأكثرهن زوجات لرجال أثرياء ، يطالبن بالخروج من البيت للعمل، الطوف ، وأكثرهن زوجات لرجال أثرياء ، يطالبن بالخروج من البيت للعمل، ويقين بأو لادهن إلى الشارع ، وتصرخ الواحدة في وجه زوجها بإنها تريد أن تصبح هذه المرأة أو تلك سكريرة الملان أو مهندسة فأي تحقيق لذاته تريد أن تصبح هذه المرأة أو تلك سكريرة الملان أو مهندسة فأي تحقيق لذاته تريد أن تصبح هذه المرأة أو تلك سكريرة الملان أو مهندسة

للمجاري أو صرافة في بنك أو باتعة في سوبرماركت ؟ إن الذات المققودة هي في كل تلك الوظائف ... إن تحقيق الذات هو كلام روايات وطلب للتغيير والصرمحة " ... ونلاحظ هنا أن الكاتب ينطلق من مسلمة بديهية في نظره فحواها أن المرأة يجب ألا تخرج للعمل إلا للضرورة الإقتصادية ، وأن عمل المرأة ما هو إلا "صرمحة " عن نصر حامد أبو زيد ، 1912 ، ص٢٧) . بل ويطالب ثروت أباظة في صحيفة الأهرام – أكثر من مرة – بمساواة الرجل بالمرأة ، وبإنشاء جمعية لحقوق الرجل لأنه يرى أن الرجل صار مغيونا ، وأن حقوقه أصبحت ضائعة أمام الطغيان الرهيب الذي تشنه المرأة عليه ، كما أن هناك أزمة في الوظائف (عن مصر حامد أبو زيد ، 1914 ، ص٣٧- والأمرام بتاريخ م٢/ // ١٩٩٧ أن مهمة تربية طفل صالح أجدى وأنفع للأمة من جلوس المرأة إلى مكتب في إدارة الحسابات أو الأرشيف أو أي إدارة لاعمل لها فيها إلا انتظار لحظة الخروج من هذا السجن للحاق بالأولاد وواحداد الطعام وتنظيف البيت (عن : نصر حامد أبو زيد ، 1914، ص٣٧) .

ولحسن الحــظ أن بعـض المفكريـن المعتدليـن يتصــدون لادعــاءات المتطرفين في دعواهـم، معتمدين على ما جاء في القرآن الكريم والسئة النبوية الشريقة ، ليبينوا أن المرأة مكلفة بالعمل كالرجل ، وأنها أهل له ، وأهل لتولي المناصب القيادية ، بل وأن من واجباتها الدينية أن تشارك في النشاط السياسي ، كما أن الشريعة سمحت لها بالإختلاط .

فالقرآن الكريم قد حث المرآة في كثير من آياته على العمل كالرجل ، إلا أن التقاليد الموروثة هي التي ظلمت المرأة وحبستها عن المشاركة في الحياة ، وذلك باسم الدين، وهو في الحقيقة افتنات على الدين (عبد الحابم أبو سقة ، ١٩٩٠ م ، من ٣٠) . فقد قال تعالى : " من عمل صالحا من ذكر أو أنثى وهو مؤمن فلنحيينه حياة طيبة ولنجزينهم أجرهم بأحسن ما كانوا يعملون "(مورة النحل : ٩٧) ، وقال تعالى : " فاستجاب لهم ربهم إني لاأضبع عمل عامل منذكر أو أنثى " (سورة ال عمران : ١٩٥) ، وبناء على هذا، يرى كثيرون أن المرأة كالرجل تماما ويجب أن تتساوى معه في الحقوق والواهبات ، وأن تتسع دانرة عملها لتتجاوز أعمال البيت إلى العمل بكافـة الأنشطة الاقتصادية .

أما بالنسبة لقوله تعالى :" وقرن في بيوتكن " ، فقد خوطب بـه أزواج النبي (ص) إسوة بالأية التي خصتهن بالحجاب (عبدالحليم ليوشقة ، ١٩٩٠ج ، ص٥٠) .

والشريعة وسنة الرسول (ص) أقرا انطلاق المرأة ومشاركتها في الحياة الإجتماعية مع ما يترتب على ذلك من لقاء الرجال في حدود ضوابط وأداب تكفل استقامة هذه المشاركة وتجعلها خيرا للمجتمع ، وهذا ما دلت عليه النصوص الكثيرة في السنة، وتوافر ما يزيد على ثلاثمائة نص من صحيحي البخاري ومسلم ، تغيد مشاركة المرأة في مجالات الحياة بحضور الرجال (عبد العليم أبو شقة ، ١٩٩٠ ، ص٣٦) ، وهذه - كما يقول أبـو شقة -ظاهرة صحية ومن سنن الحياة الإنسانية ، وقد صدق الرسول (ص) بقوله : " النساء شقائق الرجال " ، أي أنهن شريكات لهم في تعمير الأرض . ولهذا ، فقد كانت مشاركة المرأة في الحياة الإجتماعية في عصر الرسالة ولقاؤها الرجال سمة عامة للمجتمع المسلم في مجالات الحياة المختلفة العامة والخاصة . ولما كانت تلك المجالات بطبيعتها لاتخلو من وجود الرجل ، لم تمنع الشريعة المرأة من لقاء الرجال . وهكذا شاركت المرأة الرجال في النشاط الإجتماعي والسياسي والعمل المهنى حسب ظروف الحياة وحاجاتها، فشاركت في أداء الصلوات في المسجد وفي أداء مناسك الحج والعمرة ، وفي مجالس العلم والعلماء ، وفي ساحة القضاء ، وفي أعمال الجنائز وفي ميدان الجهاد وخدمات المسجد ... وفي النشاط السياسي ، حملت المرأة المسلمة عقيدة تخالف عقيدة المجتمع والسلطة الحاكمة ، وواجهت الإضطهاد والتعذيب، ثم هاجرت في سبيل عقيدتها، كما اهتمت بالأمور العامة وقدمت المشورة في بعض القضايا السياسية ، وشاركت في المعارضة السياسية في بعض الأحيان ، وفي المجال المهني ، عملت المرأة في الري والزراعة والصناعات اليدوية والإدارة والعلاج والتمريض وأعمال النظافة والخدمة المنزلية ... وكنيرا ما كان يلقى الرجال النساء في المجالات الخاصة في البيوت خلال الزيارات أو الضيافة على طعام أو طلب معروف أو شفاعة أو تقديم هدية أو عيادة مريض أو تعزية ومواساة ، وفــي عــروض الــزواج وحفلات الزفاف وخلال السفر ، بل وفي كل مجال من مجالات الحياة العامــة و الخاصــة .

أما الحديث المروى عن النبي مع ابنته فاطمة بأنه هير المرأة ألا ترى رجلا وألا براها رجل ، والوارد ذكره أعلاه ، فيقول أبوشقة أنه حديث ضعيف رغم وروده كثيرا على ألسنة الخطياء وعلى صفصات الكتب والمجلات ، وهو مخالفة صريحة للنهج الذي سارت عليه الصحابيات على عهد الرسول (ص) حيث شاركن في الحياة الإجتماعية ، واقين الرجال في مناسبات كثيرة جدا (عبد الطيم ابو شقة ، ١٩٩٠ ، ص٣٧) . و هكذا يخلص أبو شقة إلى القول أن أوضاعا اجتماعية كثيرة قد جدت في عصرنا تقرض مزيدا من المشاركة في النشاط الإجتماعي والسياسي والمهني ، وفي هذا المجال ، فإن القواعد التي رسمتها الشريعة هي التي تحكم تلك الأوضاع. وإذا كان الرسول (ص) قد سن للمرأة سفور الوجه والمشاركة في الحياة الإجتماعية، فلأنه يريد الخير للمسلمين بتيسير انطلاقهم في الحياة الجادة الخيرة ، وبفتح أبواب العمل الصمالح أمام المرأة (عبد الحليم أبو شقة ، ١٩٩٠ب ، ص١٨٠) . ولهذا ينبغى إنكار دعوى المتشددين الخاطئة الرائجة في عصرنا يأن عمل المرأة المهنى معظور ، ولا يكون إلا عند الضرورة ، والضرورات تبيح المحظورات . و لا ندرى من أين جاء هذا الحظر ؟ بل وينبغي على المرأة أن تستثمر وقتها كاملا وأن تكون عنصرا منتجا مفيدا للمجتمع ، ولا ترضى لتقسها البطالة في أية مرحلة من مراهل حياتها ، وهذاك حديث شريف يحذرنا من هدر الأوقات وتضييع ساعات العمر في غير صالح ، إذ قال عليه السلام : " لاتزول قدما عيد حتى يسأل : عن عمره فيما أفناه ، وعن علمه مـا قعل فيه ... " (عبد الحليم أبو شئة ، ١٩٩٠ب، ص ٣٥٠-٣٥٣) .

أما بالنسبة لمعارضة المتشددين ترشيح المرأة للمجلس النيابي لأن ذلك يفسح لها المجال لمحاسبة رجال الدولة ، وهذا يتعارض مع "قوامة الرجل " ، فيقول أبوشقة أن هذه المعارضة مردودة لأن القوامة المقصودة في الآية الكريمة هي للرجل في أسرته ، ولأن المحاسبة في تحليلها الشرعي تعنى الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ، والأمر والنهى والنصيصة مطلوبة من الرجال والنساء جميعا لقوله تعالى: " المؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر " . ومادام من حق المرأة أن تنصبح وتشير بما تراه صواباً في الرأي وتـأمر بـالمعروف وتنهى عن المنكر ، فلا دليل شرعى يمنع من عضويتها في مجلس يقوم بهذه المهمة (عبد الطيع أبو شقة ، ١٩٩٠ ب ، ص ٤٥٠) . من جهة أخرى ، فان النشاط السياسي قرض على المرأة المسلمة، وهو من فروض الكفاية على النساء ، وعليهن أداؤه لتأمين رشد السلطة وعدلها ، وذلك مثلا بمشاركة النساء في انتخاب العناصر الصالحة للمجالس التشريعية والمحلية والنقائية ، والمشاركة في التصويت على الإستفتاءات النبي تعرض على الرأي العام. والإنضمام إلى الأحزاب والقوى السياسية التي تريد الخير للأمة ، فتعبن بذلك على إقرار معروف أو إيطال منكر ، والإشراف على تنظيم وتنفيذ عملية الإنتخاب لتحقيق صدقها ونزاهتها (عبد العليم أبو شقة ، ١٩٩٠ب ، ص٤٤٢-٤٤٣). أما الحديث النبوي: "لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة " فيقتصر المراد من الولاية فيه على الولاية العامة العليا ، أي رناسة الدولة ، كما يفهم من ظروف وروده ، فقد ورد حين بلغ الرسول (ص) أن الفرس ولوا الرئاسة عليهم إحدى بنات كسرى بعد موته ، عندما كانت فارس تتهاوى تحت مطارق الفتح الإسلامي ، وكان في الإمكان وقد انهزمت الجيـوش الفارسية أن يتولى الأمر قائد عسكري يوقف سيل الهزائم . ففي التعليق على هذا كله قـال النبـي (ص) كلمته المذكورة . أما سائر الوظائف الأخرى فليس في الإسلام ما يمنع المرأة من توليتها لكمال أهليتها ، فالولاية بإطلاقها ليست ممنوعة عن المرأة بالإجماع ، بدليل اتفاق الفقهاء قاطية على جواز أن تكون المرأة وصبة على الصغار وناقصي الأهلية ، وأن تكون وكيلة لأية جماعة من الناس في تصريف أموالهم وإدارة مزارعهم ، وأن تكون شاهدة والشهادة ولايـة ، كما نص الفقهاء على ذلك . وأبو حنيفة يجيز أن تتولى القضاء في بعض الحالات ، والقضاء ولاية. ويورد أبوشقة رأي الشيخ محمد الغزالي حول ما يجوز المرأة أن تتولاه من مناصب الدولة حيث يقول : أن البعض يـرى أن الإسلام يحظر على المرأة أن تكون رئيسة رجل في أي عمل الأنه مخالف لقوله تعالى: " والرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض وبما

أنفقوا من أمو الهم " ، و هذا تضيير مرفوض ، إذ أن القوامة المقصودة أمي الآية الكريمة هي للرجل في بيته وداخل أسرته ، وقد ولى عدر قضاء الحسبة في سوق المدينة امرأة ، وكانت حقوقها مطلقة على أهل السوق رجالا ونساء ، تحل الحلال وتحرم الحرام وتقيم العدالة وتمنع المخالفات ... والنبي (ص) قرأ على الناس في مكة سورة النمل وقص عليهم في هذه السورة قصمة ملكة سبأ التبي قادت قومها إلى الإيمان والفلاح بحكمتها وذكانها ، ولهذا بستحيل أن يرسل حكما في حديث يناقض ما أنزل عليه من وحى . فالملكة بلقيس كانت ذات ملك عريض وصفه الهدهد بقوله: " إني وجدت امرأة تملكهم وأونيت من كل شيء ولها عرش عظيم " (سورة النمل: ٢٣) ، وهذا يتساءل الشيخ الغزالي: هل خاب قوم ولوا أمرهم امرأة من هذا الصنف النفيس ؟ ويضيف : أن الواقع التاريخي يثبت كفاءة المرأة فسي تولمي القيادة ، فإنجلترا بلغت عصرها الذهبي أيام الملكة فكتوريا ، وهي الأن بقيادة ملكة ورنيسة وزراء ، وتعد في قمة الإزدهار الإقتصادي والإستقرار السياسي . وفي الهند ، حققت اندير ا غاندي لقومها ما يصبون إليه في حين عاد المرشال يحيى خان يجر أذيال الخيبة ، كما أن جولدا ماثير ألحقت بالعرب المصالب حين قادت قومها . ويخلص الشيخ الغزالي إلى القول : فأين الخبية المتوقعة لمن اختار هؤلاء النسوة؟ فالقصة ليست قصة ذكورة وأنوثة ، بل قصة أخلاق ومواهب نفسية (عبد العليم أبو شقة ، ١٩٩٠ب ، ص٣٦٨-٣٧١) .

٣ – إحجام الإثاث عن المثاركة في الأنشطة الرياضية والثقافية

من جهة أخرى ، يلاحظ أن الاتجاهات المحافظة والممارسات التي تقرضها الجماعات المتطرقة ، كمعارضة الاختلاط في الأنشطة وقاعات المدراسة ، تدفع القتيات للإحجام عن المشاركة في الأنشطة الرياضية والثقافية والترفيهية ، وذلك في النوادي ، وفي أنشطة المجلس الأعلى للشباب والرياضية والإدارة العامة للفنون التشكيلية والصرف البينية والمصابقات الثقافية التي تنظمها وزارة القافة ، والمتمثلة في بينالي القاهرة الدولى وصالونات الشباب ومسابقات الكتاب الأول والتأليف المسرحي للشباب ومنح التفرغ التي تعطى للأدباء والفنانين ، والمسابقات التي ينظمها المركز القومي لتَّقافة الطفل في مجال القصة والمقال والرسم والمختر عات المبتكرة، وكذلك في النشاط الطلابي في الجامعات ومعاهد التعليم العالى (أحمد حسن ابر اهيم، ومحمد نعمان نوفل، في المجلس القومي للطغولة والأمومة واللجنة القومية للمرأة، ١٩٩٤، ص ١٥٧ ،ونادية جليم سليمان ، قي: نادية حليم واخرون ، ١٩٩٤ ، ص ٢٨) . وتكشف البيانات المتاحة ، أن عضوية المرأة في الأندية مثلا لا تزيد عن ٢٤,٦٪ ، وأن مشاركتها في الأنشطة الرياضية لهذه الأندية تتراوح بين ٨, ٤٪ و ٨٪ . وقد بينت المقابلات المتعمقة التي تم اجراؤها مع مسئولين في أندية الشباب الريفي ندرة بل ربما عدم وجود أي نوع من المشاركة من جانب المرأة الريفية . أما في أندية الدرجة الممتازة والأولى ، التي توجد فسي العاصمة ، والتي تضم الشرائح ذوات الدخول المرتفعة والمستويات التعليمية العليا ، فقد بينت المقابلات مع المستولين أن نسبة اللاعبات ٨٪ فقط مقابل ٨,٤٪ بالنسبة للأندية العامة والخاصة والقطاع الحكومي والعام، وأن هناك انحسارا عن المشاركة في البطولات الرياضية ، نظرا لعدم موافقة الأهل والأزواج . هذا ولم تشارك الإناث على الإطلاق في بطولة اختراق الضاحية، وسباق الطريق الثاني ، ويتبين أن نسبة استفادة الإنــاث مـن الأنشطة المقدمــة في مراكز الشباب لا تزيد عن ٦٪ بالنسبة للأنشطة الرياضية ، و ٢١٪ في الأنشطة الاجتماعية ، و ٢٧٪ في الأنشطة الثقافية حسب احصاء ٨٨/٨٨ ، وأن مشاركتهن في الأتشطة الرياضية التي تثيحها الإدارة العامـة للشباب في نشاط جامعة القاهرة لا تزيد عن ١٢٪ فقط . وفي البينالي الدولي بالقاهرة ، الذي ينظمه المركز القومي للفنون التشكيلية كل سنتين ، تشير بيانات عام ١٩٩٣/٩٢ الى أن مشاركة النساء لم تتعد ٥,٩٪ ، وارتفعت الى ٧,٧٪ فى ترينالي مصر الدولي الأول لفن الجرافيك في عام ١٩٩٤ . وقد تم عقد خمسة مهرجانات على مدار أربعة أعوام ما بين ١٩٨٩ و ١٩٩٣، ضمت أعمال التصوير الزيتي والأعمال الفنية والحفر والرسم والنحت والفوتوغرافيا وأعمال الخزف والزجاج ، فكانت تسبة مشاركة الإثاث على النحو التالى :

المسجسال	1484	1114
لتصوير الزيتي	7,4.,4	%1£,V
مسابقة الحفر	Z14,1	XY9,.
الرسم	XY . , .	مىقر ٪
النحث	%0,A	صفر ٪

أما في مشروع الكتاب الأول الذي يقوم على تشجيع المؤلفين الناشئين عن طريق القيام بنشر أول كتاب لهم، فقد كانت مشاركة الإناث بنسية ١٠,٦ أ. في الفترة من ١٩٨٥ - ١٩٩٤، وفي مسابقة التاليف المسرحي للشباب لعام ١٩٩٤ كانت نسية الإناث ١٣,٤ ققط ... هذا ولا توجد في أغلب اتحادات الطلاب بالجامعات المصرية عضوية نسائية.

وهذه البياتات تعكس تراجعاً في المجتمع المصدي عن منجزات ومكتسبات تختص بممارسة المرأة للعديد من حقوقها ، وتتعارض في الوقت نفسه مع ما نصت عليه الإتفاقية الدولية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة ، بما في ذلك الحق في الإشتراك في الانشطة الترويحية والرياضية المراة ، بما في ذلك الحواء الثقافية ، وهذا يرجع - كما ذكر نا أعلاه - الى حد بعيد الى التيار الفكري المتطرف الذي يستتكر ارتداء القتاة الملابس الرياضية، ويستهجن التدريب الرياضي إذا كان على أبدي الرجال ، ويحرم الاختلاط ، ويقيد حرية المرأة في الحركة والاتقال بمفودها خارج المنزل ، ويحرمها من السفر في الداخل و الى الخارج ، ضاربا بذلك عزلة شعيدة بهن المرأة والحتفاة المعامة ، مما يعرقل أي ليداع أو عطاء ذهني لديها ، ويحرمها من المقر في الداخل و والمي الخارج ، ضاربا بذلك عطاء ذهني لديها ، ويحرمها من المقر توسيع مداركها ، وتعيدة الجرأة والثقة بالنفس لديها ، ومن القدرة على اتضاذ القرار وعلى مواجهة الظروف وحسن التصديف وسرعة الاستجابة (نديا عليم سليمان ، في مركز دراست للرأة الجديدة ، 1942 ، من ١٩٠٤ / ١٠٠٠ والمنبذ القومية للجمعات غير المكرمية ، 1942 ، ١٩٠٠ من ١٩٠٨ / ٢٨ - ١١٧ ، والبخة القومية للجمعات غير المكرمية ، 1942 ، ١٩٠٠ من ٢٨ - ٢٨ . ١٠٠ . والمنات غير المكرمية ، 1942 ، ١٩٠٠ من ٢٨ - ٢٨ . ١٩٠٠ من ١٩٠١ من ٢٨ - ٢٨) .

الفطل الثامن

مدى الوعي بحقوق المرأة وقدراتها

يمكن تفسير الوضع الراهن للمرأة المصرية ، كما بينته الفقرات السابقة، بعدد كبير من العوامل الثقافية والاجتماعية الساندة في المجتمع ، والتي نلمسها في حياتنا اليومية في مختلف المجالات . من ذلك :

١ - الاتجاهات والقيم وأنماط العلاقات السائدة

ياتي على رأس العوامل المعيقة لنصو المرأة الاتجاهات والقيم والمعتقدات وأنماط العلاقات السائدة في المجتمع ، والأفكار المقولبة عميقة الجذور، التي تؤكد على أدوار محددة بشكل صارم لكل من الجنسين ، فتنظر الى المرأة كزوجة وأم بشكل أساسي ، وتعتبرها دون الرجل في القدرات الجسدية والعقلية ، انفعالية بطبيعتها ، وتفتقر الى الضبط الذاتي ، وتحتاج الى حماية من قبل الرجل (الأب، الأخ، الزوج) ، في حين تنظر الى الرجل على أنه أكمل عقلا من المرأة ، وأكثر حكمة وتدبيرا ، وأحسن تصرفا.

وهكذا تعمد نسبة كبيرة من الأسر الى تقبيد حرية الإناث، وفرض سيطرة كاملة عليهن ، بل والى عزلهن خلف النقاب ، مما يجعلهن خانمات مستكينات ، ويفقدهن الثقة بالنفس ، ويكبت قدراتهن وامكانياتهن ، ويتتل عندهن روح النقد والمبادرة ... ويستدل من الخبرة العملية أن هذا يجعل حتى طالبات الجامعة سلبيات متلقيات ، يتقبلن الأراء من الأساتذة دون مناقشة ،

حتى وان كانت في تلك الأراء مغالطات . كل هذا يكرس قيمة أكبر للذكر ، ويجعل الكثيرين يشعرون بالحزن والأسى عند ولادة الأنشى ، ويدفعهم الى تكرار الولادات بانتظار ولادة الذكر .

وفي الوقت نفسه ، لا يزال الرجل المصرى مصرا على احتقار العمل المنزلي الذي يرى أنه لا يليق بالرجال ، علما بأن قوانين العمل في معظم الدول المتقدمة تقتح باب اجازة العناية بالطفل لأى من الزوجين ، الأب أو الأم ، حسب ما يتفقان عليه (اسماعيل صسري عبدالله، في المجلس القومي للطغولة والأمومة واللجنة القومية للمرأة، ١٩٩٤، ص ٣٩٤) . هذا ويؤكد أبسو شعّة أن المجتمع المسلم متضامن في تهيئة الأسباب التي تساعد المرأة العاملة على الواساء بمسوولياتها الأسرية والمهنية، فقد قال تعالى: " المؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض " (سورة التوبة : ٧١) ، وأن من حسن رعاية الرجل لبيته ووفائله بمسؤولياته أن يعين زوجته بصفة عامة في شنؤون البيت والأطفال ، ويتأكد هذا العمل إذا ثقل عليها العمل المهنى ، حتى يتحقق العدل في مجموع الجهد المبذول من الطرفين داخل البيت وخارجه ، فقد سئلت عائشة رضى الله عنها: ما كان النبي (ص) يصنع في البيت ؟ قالت : " كان يكون في مهنة أهله " (أي خدمة أهله) . فالرسول (ص) كان يحلب شاته ويضدم نفسه ، وكان يخيط ثوبه ويخصف نعله ... وذلك مع تفرغ زوجاته لشؤون البيت . فكيف يكون الأمر عند اشتغال المرأة بعمل مهنى ؟ (عبد الحليم أبوشقة ، ١٩٩٠ ب، ٣٦٤-٣٦٦) .

وتنتقل الاتجاهات التقليدية الى الأجيال المتلاحقة منذ الولادة ، وبشكل لا شعوري ، لتصبح جزءا من شخصيات الأفراد وقناعاتهم ، ونجد في كتاب اليلنا بلوتي (1974 ، Belotti ، 1974) الكثير من الأمثلة التي تبين تأثير عمليات التعلم الشرطي الإجتماعية على تشكيل الدور الأنثوي في سنوات الطفولة الأولى ، وهي تشبه إلى حد بعيد ممارساتنا التي تهدف إلى " قولبة " الأطفال حسب جنس كل منهم ، دون أن ننتبه للأثار السلبية التي سوف تتركها على شخصيات الأبناء . ذلك أن التمييز بين الجنسين بيدا ياكرا جدا ، حتى في مرحلة ما قبل ولادة الطفل ، أثناء الإستعداد لامتقباله ، حيث بختار الأهل ،

على صبيل المثال ، ألوانا محددة و"ديكورات "للغرفة مختلفة تبعا للجنس المعتوف المرافق مختلفة تبعا للجنس المعتوقع أو المرغوب فيحه الطفل المنتظر (اللون الوردي للبنت والأزرق للصبي) . وبعد الولادة مباشرة يبدأ الأهل بالتعامل بشكل مختلفة تودي إلى جعل البنت والصبي بحيث يعيش كل منهما خبرات حياتية مختلفة تودي إلى جعل استجابات كل منهما في المواقف نفسها مغايرة تبعا لجنسه ، فيدرب الصبي على سبيل المثال ليكون شجاعا قويا لا يبكي ، وتوجه البنت لتكون سلبية مطيعة متقبلة ضعيفة .

وتستعرض بلوتي نتائج الدراسة التي أجرتها إيرين ليزين (Lezne) مع عينة من أمهات أطفال حديثي الولادة من الجنسين ، حيث تبين أن ٢٣٪ من أمهات العينة رفضدن إرضاع البنات من ثديهن ، في حين أن جميع أمهات الصبيان من تديهن ، كما تبين أن المدة التي تستغرقها وجبة الرضاعة أطول عند الصبيان ، وغالبا تبين أن المدة التي تستغرقها وجبة الرضاعة أطول عند الصبيان ، وغالبا مايتم قطام البنات في سن مبكرة قبل الصبيان ، وهذا يعني إن الصبيان يتنك العلاقة العاطفية الحميمة التي يتم تبادلها بين الطفل وأمه أثناء الرضاعة من الثدي ، والتي تشعر الطفل بالحنان والإطمئنان ويتقبل الأم له وتؤدي إلى شعوره قيما بعد " يتقدير الذات" (Belotti, 1974, pp. 38-47) .

وتلاحظ بلوتي أن الأم تتدخل أثناء الرضاعة لتسحب الثدي من فم الطفلة إذا كانت ترضع "بشراهة"، وذلك ريثما تهدأ ، لتخفف من اندفاعها ولتتربها على الرضاعة بطريقة " أنثوية " . وبتكرار هذه العملية تتوصل الطفلة للرضاعة بطريقة " مقبولة " ، في حين لاتتنخل الأم أثناء رضاعة الصبي الشره .

كذلك - كما تلاحظ بلوتي - تتساهل الأمهات عندما يمص الصبي أصبعه أكثر مما يتساهلن مع البنت للتصرف ذاته ، وذلك بحجة المحافظة على جمال لثة البنت وأسانها ، إذ أنها تهيأ منذ هذا العمر لتكون جميلة . وتشير ليزين إلى أن الأمهات يصررن على أن تحقق البنات المسيطرة على عمليتي الإخراج قبل الصيبان ، فقد وجدت أن العمر المتوسط لبدء تدريب البنات على هذه السيطرة هو خمسة أشهر ، في حين أن العمر المتوسط لبدء تدريب الصبيان عليها هو ثمانية أشهر ، ثم أن الأمهات يتسامحن أكثر مع الصبيان عندما يوسخون سراويلهم ، بينما ينتظرن من البنات أن يكن أكثر نظافة ، حتى في هذا العمر المبكر (عن : 55-53 Belott , 1974, pp 53) .

وتعترف الأمهات بأنهن أكثر قمعوة مع البنت خاصة عندما تكون كثيرة الحركة والضوضاء ، ومتمتعة بالحيوية والبقظة وحب القضول ، ويتخذن كافة الإجراءات لتعديل سلوكها وإجبارها على التصرف بالشكل المتوقع من جنسها ، حتى وإن تعارض ذلك مع إمكاناتها الخاصة ، وذلك ابتداء من عمر ١٨ شهرا . أما الصبي فتحاول الأسرة على العكس استثارة نشاطه وعدوانيته . وعندما يعي الطفل ذاته في الطفولة الأولى ويبدأ يظهر نوعا من الإستقلالية والمعائدة ، تتقيل الأم هذا التصرف من الصبي على أنه أمر طبيعي ، بينما ترفضه إذا صدر عن البنت ... وهكذا تكون حركات جسم الأطفال من الجنسين وإشار اتهم وبكانهم وضحكاتهم متشابهة تقريبا حتى سن سنة أو أكثر قليلا ، ثم يبدأ التمايز بينهما بعد ذلك في ضوء ردات فعل الراشدين المشجعة أل المستنكرة على تصرفاتهم . فعلى سبيل المثال ، تشجع الأسرة الصبى ليكون قويا ، جسورا ، عدوانيا ، وتسخر منه إذا بكي أو خاف (تقول له : عيب ، أنت رجل !) ، وتتسامح معه إذا تسلق الأشجار والجدران ، أو تكلم بصوت عال ، أوضحك بصخب ، أو تلفظ بكلمات بذينة ، أو تصرف دون لباقة ، في حين ترفض أن تفعل البنت ذلك ، وتؤنبها على الكثير من التصرفات التي تتسامح فيها مع الصبي ، وتشجعها لتكون هادئة ، مطيعة ، متأنقة ، مغناجة ... و هكذا ، بقضل عملية " التدجين " المستمرة ، يتوصل كل طفل تدريجيا إلى التصرف وفق النموذج الذي يتوقعه الآخرون ، والذي يتناسب مع جنسه (Belotti , 1974 , pp 75-77) . ثم يكفي أن تلاحظ البنت كيف يتم تقسيم الأدوار بين والديها ، وكيف يعامل البنات والصبيان من العمر نفسه ، وكيف تستقبل ولادة طفل أو طفلة ، حتى تقتم بدونية جنسها ، وحتى تحد بالتالى من طموحها ، وتتوقف عن تحقيق ذاتها .

هذا ، وتدعى البنت منذ السنوات الأولى من عمرها للمساعدة في الأعمال الموتنية ، تلك الأعمال الروتنية الأعمال الموتنية ، تلك الأعمال الروتنية والمحدودة والتي تتكرر بالطريقة ذاتها ، في حين بمنع الصبي من ممارسة هذه الأعمال لأنها تتناقض مع الأدوار التي حددت لمستقبله سلفا ، ويسمح لمه في المقابل أن ينطلق خارج المنزل في عالم رحب مليء بالخبرات المتنوعة التي تثير خياله وتنمي عنده الكثير من القدرات .

وعندما ننتقل إلى الألعاب التي تقدم للأطفال ، نجد أن معظمها قد أعد ليخدم الأدوار الثي رسمت مسبقا لكل جنس : العروسة والألعاب المتلدة لأثاث المنزل وأجهزته للبنت ، ووسائل النقل والأسلحة المتنوعة للصببي . وعندما تعطى الطفلة "عروسة " يتم تدريبها كيف تحملها فوق ذراعها وكيفية تهدهدها ، في حين لا يدرب الصببي على ذلك ، ولهذا ، فإنه يحمل العروسة بطريقة مختلفة عشوائية . وحتى العاب التركيب تختلف بمحترياتها محسب الجنس (تميز عن بعضها بوضع صورة صببي على على الألعاب المخصصة للبنات) ، فتقطلب من الصببي بناء ناطحات سحاب وأبراج ومدرعات وما شابه ، في حين تتطلب من البنت تركيب أثاث المنزل وأجهزته ... هذا ، وتلاحظ بلوتي أنه عندما تتاح الغرصة للأطفال في الحضانات لاختيار ألعابهم بحرية ، تلعب البنات بالسيارات والمائرات والمراكب ، إلخ. ، كما يمضي الصبيان الوقت وهم ينظفون الطاولات ويغسلون الملابس ، ثم تختفي هذه الألعاب فيما بعد ،

من جهة أخرى ، كثيرا ما تقاطع البنت أثناء لعبها (أو درسها) لتساعد في الأعمال المنزلية ، بينما يحصل ذلك نادرا بالنسبة للصبي الذي يحصل بالثالي على وقت أطول للعب والتركين . هذا ، وإذا دافعت البئت عن نقسها وهاجمت صبيا وضربته لأنه أزعجها ، ينظر إليها باحتقار على أنها صبي وليست بنتا ، وحتى تصبح صورتها مقبولة في نظر الأخرين تكف عن إظهار قوتها مع الصبيان ، وتتخلى عن استقلاليتها وشجاعتها وروحها القتالية لترضي الأخرين الذين يريدونها مطيعة وخجولة وملتزمة بالأعراف (Belott , 1974, p 132) .

ثم تستمر تلك الاتجاهات في المدرسة من خلال المناهج ومحتويات بعض الكتب ، فتقدم للفتاة أنشطة التدبير المنزلي والحياكمة وما شــابه ، بينمــا يدخل الصبى الى مشاغل الكهرباء والميكانيكا . وتبرز الكتب المدرسية أن الأب يعمل في الخارج ، وأن الأم تغسل وتطبخ وتمسح . وهكذا تستمر عملية "القوابة" في تفاصيل الحياة اليومية ، بحيث يصبح معظم الأطفال منذ الخامسة من عمرهم "متعصبين جنسيا"، كما بينت بعض الدراسات ، ويصبحون مَقتنعين بأن الذكور أقوى ، ويمكن أن يقوموا بالأعمال المهمة ، بينما الإناث ضعيفات ، وعليهن البقاء في المنزل . كما بيفت دراسات أخرى أن الصبي يرفض في الصف الأول الابتدائي ألعابا تمثل أدوات التمريض قائلا " أنا صبى ولا ألعب بأشياء كهذه" ، كما ترفض البنت اللعب ببعض الألعاب العلمية قائلة " أنا فتاة ولا يفترض أن أتعامل مع هذه الأشياء ". وقد بينت در اسات عديدة أن التمييز بين الجنمين والقبول الاجتماعي يعتبران من المعوقات التي تقف حجر عثرة في طريق تنمية الفتيات لقدراتهن الكامنة ، ذلك أنهن يشعرن أن النجاح والانجاز المتميز يقود الى رفضهن اجتماعيا من قبل الآخرين ، بحيث ينظر اليهن على أنهن "مسترجلات" ويعامان بتحفظ . وقد وجدت إحدى الدر اسات أن النساء المتخصيصات بالرياضيات أبلغن بأن الرجال لا يحبون النساء "الذكيات" ، ونصحن بالالتحاق بمهن تقليدية ، وأنهن وجدن دعما أقل ، وفرص عمل أقل ، ورواتب وفرص ترقيي أقل ، مقارنة بزملانهن الذكور ذوى المؤهلات المماثلة أو حتى الأقل (رفيقة حمود ، . (1990

من أجل هذا ، يعتقد كثير من أولياء الأمور أن تطبع الذكور أهم من تعليم الإناث وأكثر استثماراً . ويلاحظ أنهم يحاولون تامين تعليم جيد"

ومناسب للذكور ، ويرسلونهم إلى أفضل المدارس المناحبة ، ويوجهونهم إلى "أفضل" التخصيصات كلما أمكن ، وإن تطلب منهم ذلك بعض التصحيات المادية ، أما الفتاة فيكتفي بالحاقها بالمدرسة القريبة ، ولا تشجع على متابعة الدراسة بحجة أن مصيرها في النهاية في المنزل. وحتى عندما تصر الغتاة على متابعة الدراسة ، فإنها توجه الى الدر اسات الأدبية والاتسانية ، بحجة أنها تتناسب أكثر مع طبيعتها ودورها . وتلاحظ هذه الممارسات حتى في بعض الأسر التي تسمح أوضاعها الاقتصادية بتحمل تكاليف دراسة أبنانها من الجنسين ، وحتى أن كانت الفتيات أكثر تفوقا من البنين . فقد بينت إحدى الدر اسات أن مستوى التعليم الذي تتمناه الأم المصرية لأبناتها وبناتها يختلف إلى حد كبير ، ففي حين أبدت ٧٧٪ من النساء رغبة في أن يتعلم الأبناء الذكور حتى مرحلة الجامعة ، أبدت ٦٥٪ منهن الرغبة في تعليم البنات. وتتفاوت هذه النسب بين الريف والحضر ، ففي الحضر ، ترغب ٩٠٪ من النساء في تعليم الأبناء الذكور و ٨٤٪ في تعليم الإتاث ، في حين في الريف ترغب ٦٨٪ في تعليم الذكور مقابل ٥١٪فقط للإناث (مارلين تادرس، ١٩٩٥، ص ١٧). وفي دراسة أخرى ، بلغ عدم اهتمام الأب بالتعليم ١٥٪ للبنين و ٣٤٪ للبنات ، كما اعتبر تعليم الإناث أقل أهمية في رأي الشجاب الذكور بالمقارنة برؤساء الأسر ، وهذا يثير القلق ، إذ يشير إلى أن الأجيال الأصغر من الرجال ربما تكون أقل اهتماما بتعليم الإناث (نادر فرجاني وأخرون، ١٩٩٤ ، ص ٤١ و ٩٥) . بل ويلاحظ أن أولياء الأمور في بعض المناطق الريفية ير فضون تعليم الإناث . ففي دراسة أجريت عام ١٩٨٩ في قريتين في محافظة قنا ، تبين أن بعض أولياء الأمور لا يزالون يعتبرون تعليم الإناث أمرا غير مقبول ، لأنه يؤدي إلى تفتحهن وبالتالي إلى فساد أخلاقهن . وقد عبر بعض الأهالي الذين أجريت معهم مقابلات عن معارضتهم له بشكل واضح لأسباب تتعلق بمفهومهم حول أدوار الفتيات في الحاضر والمستقبل ، في المنزل وفي المجتمع بشكل عام . فقد أفاد المجيبون أن الحاجة للفتيات تكمن في المنزل لمساعدة أمهاتهن في الأعمال المنزلية ، كما يتوقع أن يساعدن في الأعمال الزراعية في المواسم . وهـذا يسـاعد على اعدادهن لحياتهن المستقبلية كزوجات وأمهات . ومن هذا فليس من الضروري استثمار الوقت والمال في تعليم البنات اللواتي سيصبحن بعد

الزواج أعضاء في أسر أزواجهن ... في حين أن الاستثمار في تعليم البنين يعتبر ذا مردود ، إذ أن العادات والتقاليد تتطلب من البنين مساعدة أبائهم عندما يتقدم بهؤلاء العمر . كما يعققد البعض أن تعليم الفتيات يعرضهن المأفكار الانفتاحية ، وقد يدفعهن لرفض العادات والتقاليد الموروثة Abdel . للأفكار الانفتاحية ، وهذا الوضع يفسح مجالا أضيق المرأة لتتمية قدراتها ومواهبها وللحصول على مؤهلات عالية على قدم المساواة مع الرجل ، وبدعها بالتالي غير مؤهلة مثله المترقي ولتسلم مناصب المسئولية والقيادة . وبععها بالتالي غير مؤهلة مثله المترقي ولتسلم مناصب المسئولية والقيادة . بل وفي أحيان كثيرة ، لا يسمح للمرأة أن تعمل إلا في حالة الضرورة ، وإذا كان العمل لا يضر بسمعتها وبدورها في الأسرة ، وذلك في مجالات محددة مقبولة اجتماعيا ، ومعزولة عن مجتمع الرجال .

وطبعا يتغير " مصير " الفتاة عندما تتغير المواقف الاجتماعية تجاهها، ويفسح المجال أمامها لتنمو في ضوء ما تؤهلها له قدراتها . فقد بينت الدراسات أن النساء اللاتي ينجحن في مهن ذات مستوى عال يتحدرن غالبا من أسر تشجع الاستقلالية والإنجاز والاستكشاف ، ولهن عادة أمهات عاملات يشجعن عمل البنت في الخارج ، إضافة إلى أباء ذوى مستويات تعليمية جيدة (Kerr , 1985 ,p. 137) . كما وجدت وايت (White) في در استها لحالات إحدى عشرة سيدة أمريكية ممن يتبوأن مشاصب إدارية عالية في مؤسسات علمية وصناعية وتجارية وإعلامية وغيرها، أن أيا من هؤلاء السيدات لم تهيأ من قبل والديها لتكون " أما " أو لتكتفى بالإستماع إلى الأخرين ، بل لقد شجعن جميعهن على الإنجاز المتميز ، وعلى التفكير والمناقشة والمنافسة والقيادة ، وعوملن على قدم المساواة مع إخوانهن الذكور ، وشجعن على بذل الجهد في المواد التقتية كالرياضيات والهندسة) (White , 1992 , pp. 3-4) أن أباء السيدات المصريات اللواتي تمكن من الوصول الى البرلمان ، واللواتي اقتحمن السوق كصاحبات عمل ، شجعوهن على الدراسة والعمل ، وكانوا فخورين بهن ، وأفسحوا لهن المجال الشعور بالثقة ولتقدير العمل ، وأنهن تمتعن منذ صعرهن بحياة منفتحة ، كما رأينا أعلاه . هذا ، وتلاحظ مقاومة عنيفة - ازدادت في السنوات الأخيرة مع الأسف - من قبل العناصر المحافظة في المجتمع ضد تعديل الوضع الراهن ، حيث يرون أن المرأة التي تخرج من المنزل التعليم أو العمل ، تعرض نفسها للرجال الأغراب عن أسرتها ، ويخشون أن يضر ذلك بسمعتها ، وأن يسيء المي النظام الخلقي الاجتماعي ، ولهذا يصدون على تحجب المرأة ، بل وتقييها ، وعلى ضرورة الغصل بين الجنسين ، ويشنون هجوما عنيفا ضد عمل المرأة ، خاصة إذا كان في غير مجالي التعليم والتمريض ، بحجة أنه يجلها تتخلى عن تربية أبنائها وعن أداء واجباتها الزوجية ، فضلا عن مزاحمتها للرجال واضطرارها للاختلاط ، وقد بينت بعض الدراسات أنه حتى بعض الرجال "المتعلمين" لا يريدون أن تعمل زوجاتهم ، ويعتقدون أن المرادة يجب ألا تحصل على رواتب مساوية لتلك التي يحصل عليها الرجل المدائة (193, 193, 193))

كذلك ، يرفض البعض منح حقوق متساوية للمرأة والرجل ، حتى وإن كانوا في أعلى المستويات التعليمية ، فنجد مثلا أستاذا للقانون المدني ووكيلا لكلية حقوق ينتقد قانون الأحوال الشخصية رقم ، ١٠ لسنة ١٩٨٥، الذي ألزم الزوج بالإعلان عند الزواج الجديد عن أسماء زوجاته اللاتي في عصمته ، وإعلام الزوجة القديمة بالزواج الجديد ... ويرى "أن الزوج غير ملزم بأن يخبر زوجته بكل حلال يمارسه" ، وليس من حقوق الزوجة أن تعلم بكل نشاط أو سلوك أو تصرف حلال يمارسه زوجها (عبداناصر العطار، ١٩٨٥) ، بينما لا يسمح للزوجة في نظر هؤلاء الخروج من المنزل لزيارة أهلها مثلا دون إذن زوجها ،

٢ - اقتناع المرأة بدونيتها

وتصبح معالجة الوضع الدوني للعرأة أصعب عندما تقتع هي - نتيجة المتشنة الاجتماعية - بدونيتها ، وبأن قدراتها واستعداداتها محدودة مقارنة بالرجل ، فتعارض بنفسها أي تغيير يلحق بأدوارها في نطاق الأسرة أو خارجها " لأن ذلك من شأنه - في نظرها - أن يصدع النظام الاجتماعي

تتعلق بمسائل الأحوال الشخصية أو بغيرها من المجالات ، أي أن هثاك أزمة حقيقية تتعلق بعدى وعي المرأة بحقوقها القاتونية (فتحي نجيب، في المجلس
القومي للطفولة والامومة واللجنة القومية المرأة، ١٩٥٤، ص ٥٣٤ – ٥٣٨) . وقد
أظهرت دراسة ميدانية أن هناك حاجبة ماسة لتتقيف المرأة المصرية
وتبصيرها بما لها من حقوق وما عليها من واجبات ، وتستوي في ذلك من
كانت متعلمة أو التي لم تتل أي قسط من التعليم، التي تعمل خارج المنزل
والتي لا تعمل إلا في المنزل (مجموعة المهتمات بشنون المرأة المصرية، ١٩٩٢،
ص ١٤) .

الدور المسلبي لوسسائل الاعسلام الجماهيرية والكتب المدرسية والأدبية

ويتفاقم الأمر سوءا عندما يعاد انتاج الاتجاهات والأفكار التقليدية ويجري تثييتها بواسطة وسائل الاعلام الجماهيرية (الصحافة ، الإذاعة ، السينما ، التلفزيون) والكتب المدرسية والمولفات الأدبية ، حيث تصور الفتيات والنساء عامة بأدوار تقليدية ، وكتابعات للرجال ، وفي مرتبة أدنى منهم ، وتظهر هن كجاهلات ، غير قادرات على التفكير المنطقي وعلى اتخذ الا القرارات أو المبادرات دون مساحدة من الرجال ، وكمستهاكات أساسيات للكماليات ، وذلك بدلا من التركيز على الصدور الايجابية للمرأة ، وعلى دورها في الحياة العامة ، وتقديم نماذج من النساء الناجحات في مختلف الميلاين .

فالصحافة المصرية تقدم المرأة في مواقعها وأدوارها المختلفة ، كزوجة وأم وربة منزل وعاملة ، ولكنها تركز على صورتها وأدوارها التقليدية ، كما يتبين من دراسة عواطف عبد الرحمن (١٩٨٥) ، حيث قامت بتحليل المواد الإعلامية المنشورة عن المرأة في الصحف اليومية والمجلات الأمبوعية ، وذلك في فترة السبعينيات ، مع التركيز على عام 1٩٧٩ ، ووجدت أن موضوعات الأزياء والتجميل تحتل حيزا هاما مسن الأبواب المخصصة للمرأة ، وكذلك موضوعات تربية الأطفال والإنجاب والعلاقات الأسرية والأعمال المنزلية ، وذلك على حساب الأدوار الأخرى للمرأة كشريكة في الإنتاج وفي اتضاذ القرار السياسي وفي مختلف جوانب الخلق والإبداع الفكري والفني ، أي على حساب كونها إنسانة تتساوى مع الرجل في الحقوق والمسؤوليات . كما وجدت أن الصحافة النسائية تركز على المرأة المحظوظة في المدن ، والاتحاول الإقتراب من مشاكل وهموم الغالبيـة العظمي من نساء مصر في الريف والأحياء الشعبية ، تلك القطاعات التي تشكل ٨٥٪ من النساء المصريات ، والتي تخوض نضالا في مواجهة التخلف الإقتصادي والإجتماعي . من جهته ، وجد محمد طلال (١٩٨٣) أن الصحافة العربية تعمل على تدعيم الإتجاهات التقليدية، وتتحيز اصالح الفنات المحظوظة في المجتمع (عن: فوزية العطية ، ١٩٨٥، ص١٨٠). وقد حاولت فوزية العطية(١٩٨٥) بدورها دراسة صورة المرأة في المجلات النسانية العربية ، فوجدت أن هناك قصورا في الإعلام بعامة وفي المجلات النسائية بخاصة في دعم قضية المرأة ، وفي توجيه الجهود للإستفادة من طاقاتها في عملية التتمية ، فالمجلات النسانية تتحيز لشريحة معينة من نساء المدن وتبتعد عن مشكلات وهموم الغالبية العظمى من نساء الأحياء الشعبية ، فتصمور الشابة الجميلة والزوجة الأنبقة وربية البيت المهتمة بشؤون زوجها وتربية أطفالها ، كما تقدم المرأة التابعة للرجل ، والمخلوقة الضعيفة غير القادرة على العمل ، أو تستغلها في إعلاناتها على سبيل التشويق والإثارة ، فتعزز في أذهان القراء الصور السلبية التي يحملونها في أذهانهم من خلال التنشئة الإجتماعية عن المرأة ودورها الثانوي في المجتمع ، كما تثبت القيم والمعايير الإجتماعية التي تسند الدور التقليدي للمرأة وتعطلها عن المساهمة في عملية التنمية ،

وتركز الإذاعة المصرية على هذا المفهرم السلبي الضيق عن المرأة ودورها في المجتمع ، كما يتضح من الدراسة التي قامت بها سلوى محمد عبد الباقي (١٩٨٥) ، التي حالت تسعين حاقة من برنامج " ربات البيوت " (في البرنامج العام) وتسعين حاقة من برنامج " النساء فقط " (في إذاعة الشرق الأوسط) قدمت في عام ١٩٧٨ ، فتبين لها أن " مفهوم ذات المرأة المسلبي " قد عرض بواقع ٥٣٥٪ ، حيث قدمت المرأة التي تبحث عن تتعلق بمسائل الأحوال الشخصية أو بغيرها من المجالات ، أي أن هذاك أرصة حليقية تتعلق بعدى وعي المراة يحقوقها القانونية (فتحي نجيب، في المجلس القومي الطفولة والاموسة والطبنة القومية للمراة، ١٩٩٤، من ٥٣١ - ٥٣٨) . وقد أظهرت دراسة ميدانية أن هناك حلجة ماسة لتتقيف المرأة المصريبة وتبصيرها بما لها من حقوق وما عليها من ولجبات ، وتستري في ذلك من كانت متعلمة أو الذي لم تنل أي قسط من التعليم، الذي تعمل خارج المغزل والذي لا تعمل إلا في المنزل (مجموعة المهتمات بشاون المراة المصريبة، ١٩٩٢، من ا ؟) .

الدور السلبي لوسائل الاعلام الجماهيرية والكتب المدرسية والأدبية

ويتفاقم الأمر سوءا عندما يعاد انتباج الاتجاهات والأفكار التقليدية و ويجري تثبيتها بواصطة وسائل الإعلام الجماهيرية (الصحافة ، الإذاعة ، السينما ، التلفزيون) والكتب المدرسية والمؤلفات الأدبية ، حيث تصمور الفتيات والنساء عامة بأدوار تقليدية ، وكتابسات للرجال ، وفي مرتبة أدنى منهم ، وتظهر هن كجاهلات ، غير قادرات على التفكير المنطقي وعلى الخذاذ القرارات أو العبادرات دون مصاعدة من الرجال ، وكمستهلكات أساسيات للكماليات ، وذلك بدلا من التركيز على الصعور الإيجابية للمرأة ، وعلى دورها في العياة العامة ، وتقديم نماذج من النساء الناجمات في مختلف الميادين .

فالصحافة المصرية تقدم المرأة في مواقعها وأدوارها المختلفة ، كزوجة وأم وربة منزل وعاملة ، ولكنها تركز على صورتها وأدوارها المقلهدية ، كما يتبين من دراسة عواطف عبد الرحمن (١٩٨٥) ، حيث قامت بتحليل المواد الإعلامية المنشورة عن المرأة في الصحف اليومية والمجلات الأسبوعية ، وذلك في فئرة السبعينيات ، مع التركيز على عام ١٩٧٩ ، ووجدت أن موضوعات الأزياء والتجميل تحتل حيزا هاما مسن الإبواب المخصصة للمرأة ، وكذلك موضوعات تربية الإطفال والإنجاب

والعلاقات الأسرية والأعمال المنزاية ، وذلك على حساب الأدوار الأخرى للمر أة كشريكة في الإنتاج وفي اتضاذ القرار السياسي وفي مختلف جوانب الخلق والإبداع الفكري والفنى ، أي على حساب كونها إنسانة تتساوى مع الرجل في الحقوق والمسؤوليات . كما وجدت أن الصحافة النسائية تركز على المرأة المحظوظة في المدن ، والاتحاول الإقتراب من مشاكل وهموم الغالبية العظمي من نساء مصر في الريف والأحياء الشعبية ، تلك القطاعات التي تشكل ٨٥٪ من النساء المصريات ، والتي تخوض نضالا في مواجهة التخلف الإقتصادي والإجتماعي . من جهته ، وجد محمد طلل (١٩٨٣) أن الصحافة العربية تعمل على تدعيم الإتجاهات التقليدية، وتتحيز لصالح الفنات المحظوظة في المجتمع (عن: فوزية العطية ، ١٩٨٥، ص١٨). وقد حاولت فوزية العطية (١٩٨٥) بدورها دراسة صورة المرأة في المجلات النسائية العربية ، فوجدت أن هناك قصورا في الإعلام بعامة وفي المجلات النسائية بخاصة في دعم قضية المرأة ، وفي توجيه الجهود للإستفادة من طاقاتها في عملية النتمية ، فالمجلات النسانية تتحيز لشريحة معينة من نساء المدن وتبتعد عن مشكلات وهموم الغالبية العظمي من نساء الأحياء الشعبية ، فتصور الشابة الجميلة والزوجة الأنيقة وربة البيت المهتمة بشؤون زوجها وتربية أطفالها ، كما تقدم المرأة التابعة للرجل ، والمخلوقة الضعيفة غير القادرة على العمل ، أو تستغلها في إعلاناتها على سبيل التشويق والإثبارة ، فتعزز في أذهان القراء الصور السلبية التي يحملونها في أذهانهم من خلال التنشئة الإجتماعية عن المرأة ودورها الثانوي في المجتمع ، كما تثبت القيم والمعايير الإجتماعية التي تسند الدور التقليدي للمرأة وتعطلها عن المساهمة في عملية التتمعة .

وتركز الإذاعة المصرية على هذا المفهوم السلبي الضيق عن المرأة ودورها في المجتمع ، كما يتضح من الدراسة التي قامت بها سلوى محمد عبد الباقي (١٩٨٥) ، التي حالت تسعين حاقة من برنامج " ربات البيوت " (في البرنامج العام) وتسعين حاقة من برنامج " النساء فقط " (في إذاعة الشرق الأوسط) قدمت في عام ١٩٧٨ ، فتيين لها أن " مفهوم ذات المرأة المسلبي " قد عرض بواقع ٥٣٥ » ، حيث قدمت المرأة التي تبحث عن العون والمساعدة من جانب الرجل كونها غير قادرة على التخطيط وعلى حل المشكلات واتخاذ القرارات المتعلقة بحياتها ، وتفققر القدرة على التصرف ، ولا تتمتع بهوية مستقلة بل تستمد ذاتها من وجود الرجل ، ولا يكتمل دورها الإ بالإنجاب ، وتبدو مشلولة الإرادة ، مشرددة ضبيقة الأفق ، حمقاء ، تغير الإ بالإنجاب ، وتبدو مشلولة الإرادة ، مشرددة ضبيقة الأفق ، حمقاء ، تغير المواقف الإبجابية للمرأة والتي تتمثل بقدرتها على مواجهة العقبات والتصدي لها والإسهام في حلها فلم تتعد نمسيقها ٨٨٪ من جملة الأعمال . أما بالنسبة لملاؤوار التي تعرضها برامج المرأة ، فقد ظهرت المرأة في موقع الأوجة بواقع ١٨٥٪ من جملة الحلقات المحللة ، كما ظهرت في موقع الزوجة بواقع ١٩٠٥٪ وهو دور متوقع حتى قبل الزواج ، فغي النهاية يكون عالم المرأة الزوج والأولاد ، والمرأة في دور الزوجة تبدو في منتهى السلبية ، تتنظر الرجل ، قابلة بأي شيء يعطيه لها. قد تشعر بالتعاسة مع زوج سيء ولكنها تتردد في فصم العلاقة خاصة إذا كان لديها أطفال . أما دور المرأة في موقع تلزش و كلائي أي كموضوع للجنس ، تهتم بجمدها وجمالها فظهر بواقع ٢٢٪ .

أما في السينما المصرية ، فقد تكون صورة المرأة أكثر سلبية من وسائل الإعلام المذكورة ، فقد تبين من دراسة أعدها سمير فريد (١٩٨٥) انه في أكثر من ٤٠٠ فيلم مصري تم إنقاجها في الفترة بين ١٩٦٣ -١٩٧٣ كانت شخصيات النساء كالتالي : ٣٠٤ لا ١٩٨٣ / ١٩٨٣ مهذة واضحة ، و ٢٧٪ ربة بيت ، زوجة ، مطلقة ، أرملة ، عاتس ، و ٥٠٠ لا نساء عاملات ، و ٥٠٠ لا طالبات ، و ٥٩٠ لا فنانات ، و ٤٠٠ لا منحرفات (ص ١٢) ، منفر في النماء اللواتي لا يعملن في و أكثر هذه النماء دلالة - كما يقول - هي نسبة النماء اللواتي لا يعملن في مهنة واضحة ، أي أنهن مجرد إناث ، وتصوير المرأة على أنها مجرد أنشي هو ذروة التعبير عن النظرة المقافية المعافدة في مصر ، والتي تعتبر المرأة كاننا ضعيفا من الناحية الجسمية والعقلية والمزاجية ، وينبغي بالتالي أن تخضع لسيطرة الرجل وإشرافه وحمايته . وتبدو النظرة الخاصة للمرأة واضحة من استعراض العناوين السائدة في الأفلام المصرية : امرأة للمرأة وشيطان ، امرأة من نار ، كيد النساء ، النساء ، النساء ، النساء الدساء ، نساء بلا رجال ، امرأة وشيطان ، الشيطان امرأة ، المرأة المرأة الشي

غلبت الشيطان ، امر أة سينة السمعة ، البنات لازم تتجوز ، امر أة بلا قيد ، خدعتني امرأة ، وغيرها كثير ، وهي عناوين تعبر عن رغبة المخرج أو الموزع أو كليهما في اجتذاب المتفرج، فتوحى له بالأفكار السائدة عن المرأة، وتؤكد هذه الأفكار أن المرأة شيطان ، صائدة ، ماكرة ، لاتريد غير المتعة أو الزواج، وبعبارة واحدة لاتريد سوى الحصول على الرجل، وهو الهدف الأسمى لأى امرأة . هذا ، وقد بدأت الأقلام المصرية تبرز نظرة إصلاحية تؤكد أن المرأة يمكن أن تنجح كمحامية ، مثلا ، رغم وقوف الرجال ضدها ، وتؤكد حق المرأة في العمل والترقى إلى أعلى المناصب الحكومية وقدرتها على النجاح مثل الرجل تماما ، وتحاول معالجة بعض مشكلات المرأة وحقوقها ، كمشكلة بيت الطاعة التي تتعرض فيها المرأة للمهانة ، ومشكلة تزويج المرأة من رجل الاتحبه ويكبرها سنا بحكم التقاليد الجامدة الموروثة ، وحق المرأة في الحصول على الطائق وهو الحق الذي يعوقه قانون الأحوال الشخصية الذي يشترط موافقة الزوج، وحق المرأة المطلقة في الحياة الطبيعية بعد الطلاق ، إلخ. إلا أن الصراع لايزال مستمرا بين الصورة السائدة للمرأة ، التي تدعوها للبقاء في البيت وتركيز عملها على رعاية الزوج والأولاد وعدم الخروج للعمل ، وبين الصور الأخرى المختلفة.

ويعزز التلقريون المصري الإنجاهات والمفاهيم السابقة عن المرأة ، فقد وجدت سها عبدالقادر في دراسة تحليلية لمجموعة من البرامج التلقريونية ، أن مسرحيات التلقريون المصري تتبنى اتجاها تقليديا تجاه المرأة ، ففي حين يقدم الرجال بشكل أساسي تبعا لمواقعهم المهنية ، ويشكل ثانوي بعلاقتهم بالمرأة ، ققدم النساء بعلاقتهن بالرجل : كزوجة ، أو صديقة ، أو إينة ، أو أخت ... الخ. وحين تظهر شخصية طبيب أو مهندس أو محامي تكون غالبا من الرجال . أما المرأة فتظهر في المنزل معظم الأحيان كزوجة تابعة مطيعة ، وتستركز العاملات في الأعمال التقليدية : سكرتيرات ، معرضات ، خادمات ، معلمات ، مغنيات ، راقصات ... هذا ، وتبرز عليها المرأة بالأهمال وعدم الحب ، في حين تكافأ بالحب إذا كانت مطيعة عليها المرأة بالأهمال وعدم الحب ، في حين تكافأ بالحب إذا كانت مطيعة مستكينة . وهذا يجعل المرأة تخشى من نتمية الصفات التي تعتبر سلبية في مستكينة . وهذا يجعل المرأة تخشى من نتمية الصفات التي تعتبر سلبية في مستكينة . وهذا يجعل المرأة تخشى من نتمية الصفات التي تعتبر سلبية في مستكينة . وهذا يجعل المرأة تخشى من نتمية الصفات التي تعتبر سلبية في مستكينة . وهذا يجعل المرأة تخشى من نتمية الصفات التي تعتبر سلبية في

شخصيتها ، وذلك رغم أن النساء المصريات بدأن يلعين دورا بارزا في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، حيث يعملن في المصانع والجامعات وفي الطب والهندسة وغيرها من المجالات (. 1992, Abdel Kader, 1992) .

هذا ، ولا يساهم الأدب في تعديل هذه الصورة ، بل يعمل على ترسيخها ، فدراسة لطيفة الزيات (١٩٨٥) عن صورة المرأة في القصص والروايات العربية ، أشارت إلى أن المرأة في منظور توفيق الحكيم هي الرؤية السائدة في المجتمع والتي تشب المرأة في ظلها ، فالكاتب يعتبر المرأة مجرد أداة الإنجاب النسل والحفاظ على الملكية الفردية المتوارثة ، وهي ملكية فردية للرجل ، ووجودها يتحصر في جسدها ، ومن ثم قلا عقل لها . والمرأة على إطلاقها مسلوبة الإرادة ولا قدرة لها على الفعل ، ولهذا يقع عبء توجيهها وحمايتهاعلى الرجل ، ورباط الزوجية هو عقد بين مشترى وبانع ، المشتري هو الرجل والبانع هو المرأة ، والعقد ينص على أن يتكفل الزوج بإعالة المرأة ، وأن تتكفل المرأة بصيانة جمدها في المقابل . والمرأة العانس هي الوجه الآخر للمرأة أداة الإنجاب ، وإذا كان الإنجاب والحفاظ على الثروة هو المبرر لوجود المرأة ، فلا جدوى على الإطلاق لوجود اسرأة لا تتزوج . ويعكس الأنب العربي هذا الواقع حيث تحتل المرأة العانس ركنا هاما في القصيص العربية . فالعنوسة حالة نفسية تمليها طريقة التربية التي تغرس في وعي البنت أن الهدف الأوحد في الحياة هو الزواج. وأقسى ما تتعرض له صورة المرأة في القصص العربية - كما تقول الزيات - هو عملية تشيىء المرأة أي اختزال وجودها الإنسائي المعقد إلى بعد واحد هو الجسد ، و تؤدي رؤية المرأة كشيء أو كسلعة أو كمجرد جسد إلى مفهوم للعلاقة الجنسية كعملية قنص وصيد وغزو وانتصار ، علاقة يستحوذ بمقتضاها الرجل على المرأة ويكسر أنفها . هذا ، والمرأة في قصيص عبد القدوس ليس لها وجود منفصل عن الرجل ، فهمي تعيش من خلالمه ، ووجودها كله ينصب في التخطيط والتدبير الاقتماص الرجل والإحتفاظ بـ ٨٠ ويضيف عبد القدوس بعدا جديدا الى المرأة الشيء وهو انعدام الإرادة ، فالنمط الذي يتكرر هو المرأة المسلوبة الإرادة التي لاتملك من أمرها شينا، والتي يعتمد خلاصها وسقوطها على وجود رجل إلى جانبها . هذا، وتحظى شخصية الأم في الأدب العربي باهتمام كبير وبإعجاب كبير أيضا ، وتتحلق كل شخصيات الرواية أو القصة العربية حولها كالمحور ، كالصدر الحنون وكر مز إلى الحنين ، والشوق إلى حب بلا شروط .

وهكذا بتبنى بعض المفكرين والمثقفين الإتجاهات التقليدية وينشرونها ويعملون على تثبيتها في العقول ، فالعقاد مثلا يقول : للمرأة تكوين عاطفي خاص لايشبه تكوين الرجل، لأن ملازمتها للطفل الوليد تستدعى شينا كثيرا من التناسب بين مزاجها ومزاجه وبين فهمها وفهمه ... وذلك يجعلها سريعة الإنقياد للحس و الإستجابة للعاطفة ، فيصعب عليها ما يسهل على الرجل من تحكم العقل وتغلب الرأي وصلابة العزيمة ، وهذا يعنى أن العقاد ينطلق من خصائص مكتسبة سببها الإنحياس داخل جدران المنزل وملازمة الطفل الحول تلك الخصائص المكتسبة إلى صفات عقلية راسخة غير قابلة التعديل ، هي" لب " التكوين الأتثوي (نصر حسامد أبو زيد ، ١٩٩٤، ص٩٣-٩٤). وبدورها ، تدلى بنت الشاطيء بتصريح إلى مجلة " نصف الدنيا " القاهرية ، وضع على غلاف المجلة يقول: " نعم ... نحن ناقصات عقل وبين " (!) (عن : نصر حامد أبو زيد ، ١٩٩٤، ص ١٠١) ، علما بأن تأويل هذا الحديث فاسد - كما يقول أبوشقة - ، فالنبي بين أن النقص في نشاط المرأة العقلى وقدرتها على الإستيعاب في مجال الشهادة في الأموال ، وهو مجال بعيد عما تالفه من حياة داخل بيتها ، ولذلك قبل الرسول شهادة امرأة واحدة بالرضاع (عبدالحليم أبو شقة ، ١٩٩٠ ج ، ص٢١٥) . و يقول الشيخ يوسف القرضاوي أن هذا الحديث ورد مرة واحدة في عظة مخصصة النساء وعلى سبيل التمهيد اللطيف ، كما سبق وذكرنا ، ولم يذكر مرة أخرى لا أمام النساء ولا أمام الرجال. ثم أن الشرائع الإلهية والقوانين الوضعية تعتبر أن المرأة وهبت من العقل مثل ما وهب الرجل ، والدليل علم، ذلك أنها تخاطب كما يخاطب الرجل، وأن أعظم العلماء وأدقهم بحثًا وجد أنها مساوية للرجل في القوى العقلية ، وأن علماء التشريح بينوا أن المرأة ليست أقل درجة من الرجل ولا أرقى منه ، وإنما تختلف عنه ، لأن لها وظائف تقوم بها غير وظائفه (قاسم أمين ، ١٩٩٣ ، ١٩٩٣ ب) .

كل ما تقدم يؤثر على اتجاهات الذكور والإناث على السواء، ويعمل على تثبيت الأفكار والاتجاهات التقليدية المتعلقة بالمرأة.

ومن الملقت أنه رغم نجاح المرأة المصرية في تولي مناصب قيادية في الاعلام الجماهيري ، حيث توجد خمس سيدات في المواقع القيادية الصحافية، وإحدى عشرة سيدة في مناصب الإدارة العليا في المواقع القيادية الصحافية، وتحدى عشرة سيدة في مناصب إدارة المؤمسات الصحفية القومية ، كما تشغل أربع سيدات مناصب قيادية في اتحاد الإذاعة والتلفزيون (جبهان دشتي، في المجلس القياديات في الإذاعة والتلفزيون ينظرن - كما يبدو - اقضية المرأة نظرة القياديات في الإذاعة والتلفزيون ينظرن - كما يبدو - اقضية المرأة نظرة هامشية ، لا كمشكلة من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي يعاني منها المجتمع ، بل وتعاني القيادات النسانية في كثير من المواقف الاجابية من التعتبم الإعالمي على أرائها ومنجزاتها (مجموعة المهتمات بشئون المراة المصرية ، ١٩٩٧، ص ٣٥) .

كل هذا ، يشكل معوقات تعرقل انطلاق قدرات الإنباث ، وتتعكس أثارها بعد ذلك على ابناتهن وأسرهن ، وهكذا يترتب على تخلف المعرأة أثـار مضاعفة ، تقد البلاد الكثير من طاقاتها .

القصل التاسع

الآليات والبرامج المعتمدة لتعزيز دور المرأة في مصر

تبذل المؤسسات والهينات الحكومية والمنظمات غير الحكومية في مصدر جهودا ملحوظة لمساعدة المعرأة على النهوض ، واتاحة الظروف الملانمة أمامها للتقدم . ويمكن إيجاز ذلك على النحو التالي :

١ - دور الهينات الحكومية

أ . التشريعات المصرية التي تتطق بالمرأة (بين النظرية والتطبيق)

قتص المادة (٠٤) من دستور ١٩٧١ على أن المواطنين متساوون في الحقوق والواجبات العامة ، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو الدين أو العقيدة ". وتنص المادة (١٠) من الدستور على أن الدولة تكفل حماية الأمومة والطفولة ، وترعى النشء والشباب ، وتوفير لهم الظروف المناسبة لتتمية ملكاتهم" . كما تنص المادة (١١) : "تكفل الدولة التوفيق بين واجبات المرأة نحو الأسرة وعملها في المجتمع ومساواتها بالرجل في ميادين الحياة المياسية والإجتماعية والثقافية والإقتصادية ، دون إخلال بأحكام الشريعة الإسلامية "الدسابر المصرية ، مركر الأهرام النظم والميكروفيلم، ١٩٧٧). إلا أن الممارسة الفطية تعوق تطبيق التشريعات أحيانا لأسباب اقتصادية ، أو لقود وثقاليد اجتماعية ، أو لقصور في الوعي ، أو للتفسير الخاطيء لبعض القوانين للتفسير الخاطيء لبعض قواعد الشريعة الإسلامية . كما أن بعض القوانين يشوبها تمييز ضد المرأة ، كقانون الأحوال الشخصية ، وقانون العقوبات ، مما يتطلب ضرورة تعديلها تحقيقا لأحكام الدستور (مني نو الفقار ، ص ٢-١) ، ولإنقاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة ، والتي صدقت عليها مصر في عام ١٩٨١. وفيما يلي موجز الأهم التشريعات المصرية المتعلقة بالمرأة ، بما له إه ما عليها ، وبين النظرية والتطبيق :

* الحقوق السياسية

ينص القاتون رقم ٧٣ لعام ١٩٥٦ على المساواة بين الرجل والمرأة بشأن الترشيح والإنتخاب ، كما يقرر القاتون رقم ٣٨ لعام ١٩٧٢ المساواة بين عضوية المرأة وعضوية الرجل في مجلس الشعب ، ويقرر القاتون ١٢٠ لعام ١٩٠٠ المساواة نفسها بشأن مجلس الشورى (المجلس القومي للطنولة والامومة ، ١٩٩٤ ص ٢١) . وفي عام ١٩٧٩ صدر القانون رقم ٢١ الذي خصص ثلاثين مقعدا في عضوية مجلس الشعب للمرأة ، كما صدر القانون رقم ٢١ الذي في المجالس الشعب المرأة ، كما صدر القانون في المجالس الشعبة و المحلية ومجالس المدينة و الاحياء والقرى . إلا أن المائة بين ١٩٪ من الإعضاء في المجالس الشعبية والمحلية ومجالس المدينة الإحياء والقرى . إلا أن القانونين الأخيرين ألغيا في عام ١٩٨٤ بحجة انهما يتناقضان مع مبدأ المساواة بين الجنسين ، كما سبق وذكرنا أعلاه.

وعلى أية حال ، ولاحظ ضعف مساهمة المرأة في الحياة السياسية ، سواء بقيد نفسها في جداول الإنتخابات أو بالترشيح . وهذا ناتج عن ارتفاع نسبة الأميات بين النساء ، ونقص الخبرة والثقة بالنفس ، والمناخ الاجتماعي السائد الذي يعتبر أن السياسة هي عمل الرجال فقط، والمناخ السياسي العام الذي لا يشجع المشاركة ، سواء بالنسبة للرجال أو النساء ، والذي أدى الى ظهور ما يعرف بظاهرة الأغلية الصامئة وانتشار اللامبالاة السياسية على

نطـاق و اسـع (محموعـة المهنمات بشـنون المرأة المصريـة ، ١٩٩٢ ص ٢٨ واللجنـة القومية للمنظمات غير الحكومية ، ١٩٩٤، ص ٣٣-٣٣) .

القانون المدنى والقانون التجاري

يقوم القانون المدنى على أساس مبدأ المساواة الكاملة بين الرجل والمرأة . فالمرأة تبرم العقود بكل أنواعها من بيع وإيجار ووكالة وهبة ورهن وغيرها . ويكتسب كل من المرأة والرجل الأهلية في السن نفسه ، كما تتحمل المرأة المسؤولية المدنية بنوعيها مثل الرجل. ويتعامل القانون التجاري مع المرأة بالأحكام نفسها التي يتعامل بها مع الرجل ، وتكتسب المرأة صفة التاجر بالشروط نفسها، وهي تؤسس الشركات ، وتشترك فيها وتتعامل في الأوراق المالية والأوراق التجارية كالرجل (المجلس القومي للطفولة والامومة. ١٩٩٤، ص ٢١) . وللمرأة ملكيتها الخاصة ، وحق التصرف بأموالها دون أي قيد ، ولها ذمتها المالية المستقلة التي تظل على استقلالها بعد الزواج (فوزية عبد الستار، في : المحلس القومي للطفولة والامومة واللجنة القومية للسرأة ، ١٩٩٤، ص ٤٦٤) . وليس هناك ما يحد من ملكية المرأة للأرض أو للماشية أو من حصولها على قروض انتمانية، ولكن التفرقة في هذه النواحي تأتي في المقام الاول تتبجة العادات والتقاليد المتأصلة، ولعدم وعي المرأة نفسها بحقوقها، والضغوط التي تمارس على المرأة من جانب بعض أفراد العائلات لترك نصيبها في الأراضي التي ترثها لصالح إخوانها الذكور (كاملة محمد منصور، في المجلس القومي للطفولة والامومة واللجنة القومية للمرأة، ١٩٩٤، ص ٢٨١-٢٨١).

قانون العمـــ ل

يقوم كانونا العمل رقم ٤٧ لعام ١٩٧٨ ورقم ٤٨ لعام ١٩٧٨ (العاملين المدنيين بالدولة والعاملين القطاع العمام) على أساس المساواة المطلقة بين الرجل والمراة في الحقوق والواجبات . إلا أن الدولة قد أفردت بعض الحقوق الخاصة في قطاع المحكومة والقطاع العام لتساعد المرأة على التوفيق بين واحداتها نحو الأسرة وبين مصرة وليات العمل ، منها :

- حق المرأة في إجازة وضع مدتها ٣ أشهر، وذلك لثلاث مرات طول حياتها الوظيفية .
 - حق الترخيص المرأة بالعمل نصف وقت بناء على طلبها مقابل نصف الأجر ونصف الإجازات .
- حق العاملة في إجازة بدون راتب لرعاية طفلها بحد أقصى عامين
 ولثلاث مرات طول حياتها الوظيفية .
 - حق الزوجة (أو الزوج) في المصول على إجازة بدون راتب
 لمصاحبة الزوج (أو الزوجة) إذا رخم الأحدهما بالسفر إلى
 الخارج لمدة الشهر على الأقل .

كما أورد القانون رقم ١٣٧ لعام ١٩٨١بشأن القطاع الخاص فصلا مستقلا لأحكام تشغيل النساء ، منها :

- سريان جميع النصوص المنظمة لتشغيل العمل على العمال والعاملات دون تمييز في العمل الواحد .
- عدم جواز تشغيل النساء فيما بين الساعة ٨ مساء والساعة ٧ صباحا
 إلا في بعض المجالات التي تتطلب ذلك .
- عدم جواز تشغيل النساء في الأعمال الضارة صحيا وخلقيا والأعمال
 الشاقة .
- إلزام رب العمل الذي يستخدم مائة عاملة فاكثر في مكان واحد بإنشاء دار للحضافة أو الإشتراك في واحدة إذا كان عدد العاملات أقل من مائة.
- حق العاملة في إجازة وضع مدتها ٥٠ يوما بأجر كامل وذلك الشلاث مرات طول مدة خدمتها .
- حق العاملة في فترتين للراحة لإرضاع الطفل مدة كل منها نصف
 ساعة بأجر كامل وذلك في خلال الثمانية عشر شهر ا التالية للو لادة .
- حق العاملة التي تعمل لدى منشأة بها ٥٠ عاملا على الأقل في إجازة لمدة لا تزيد عن سنة بدون أجر لرعابة طفلها وذلك الثلاث

مرات طــول مــدة خدمتها (مجموعة المهتمات بشئون العمرأة المصدية، ١٩٩٢، ص ١١-١٣، وفوزية عد الستار، في المجلس القومي للطفولة والامومة، واللحنة القومية للمرأة ، ١٩٩٤، ص ٢٦١-٢٣٣) .

ورغم ذلك فقد تبين لنا أعلاه أن الممارسات الفعلية تخالف أحيانا قوانين العمل ، وتحرم المرأة من التمتع بحقوقها... من جهة أخرى ، تحرم المرأة العاملة في القطاع الزراعي من الحماية القانونية ، فتعمل بدون مقابل نقدي ، ودون أي حقوق في التأمينات الإجتماعية ، فضلا عن أن السنوات الأخيرة شهدت تراجعا عن مبدأ المساواة بالنسبة للمرأة في مجال العمل ، وظهرت بعض الممارسات المخالفة للدستور والقانون ، كالإعلان في الصحف اليومية عن وظائف خالية ، والإشتراط أن يكون المتقدم للوظيفة رجلا (منى ذو اللقار، ١-١١)

القانون الجناني

يرعى القانون المرأة المحكوم عليها في ظروف معيدة ، فيقرر أنه يجور النبابة العامة تأجيل تتغيز العقوبة المقيدة للحرية على المرأة الحامل في يجور النبابة العامة تأجيل تتغيز العقوبة المقيدة للحرية على المرأة الحامل في الشير السادس معاملة خاصة من حيث الغذاء والتشغيل والنوم ، حتى تضمع مولودها ويمضي أربعون يوما على الوضع . كما يبقي معها طفلها حتى يبلغ سنتين من العمر . كذلك يوقف تتغيز عقوبة الإعدام على المرأة الحامل (التي حكم عليها بهذه العقوبة) الى ما بعد شهرين من وضعها (فوزية عبد الستار، في المجلس القومي للمؤفرة والامومة واللجنة القومية للمرأة، ١٩٩٤ من ١٩٩٠).

« قانون الاحوال الشخصية

لقد صدر قانون الأحوال الشخصية في مصر في عام ١٩٢٠، وعدل في عام ١٩٢٩. وفي عام ١٩٧٩ صدر القانون رقم ٤٤ معدلا للقوانين السابقة . إلا أن القانون الأخير ووجه بموجة من الإعتراضات من التيار الديني المتطرف ، بحجة أنه قيد حق الزوج في تعدد الزوجات وفي الطلاق ، حيث ألزم الزوج بالإقرار بإسم أو أسماء الزوجات اللواتي في عصمته قبل الزواج الجديد ، كما نص على الزواج الجديد ، وألزم الموثق بإخطارهن بالزواج الجديد ، كما نص على عقاب الزوج بالحبس أو الغرامة في حالة مخالفته لالتزاماته ، وأعطى الزوجة الأولى الحق بطلب الطلاق دون إثبات الضرر إذا طلبت ذلك خلال سنة من تاريخ علمها بالزواج الجديد ، وللزوجة الجديدة الحق نفسه إذا أخفى عنها زوجها زواجه بلخرى . وفي عام ١٩٨٥ صدر حكم المحكمة الدستورية العليا ببطلان القانون رقم ٤٤ لعام ١٩٧٩ لأسباب شكلية . فبادرت الحكومة بعرض القانون ١٩٨٠ على مجلس الشعب بنصوص شبيهة لنص العنون السابق ، مع تقديم بعض التناز لات للمعترضين ، إذ الزم الزوجة المتضررة من قيام زوجها بالزواج من أخرى دون رضاها ، والتي ترغب في المحصول على الطلاق ، أن تثبت الضرر المادي أوالمعنوي الذي لحقها (مني القار، ص ١٩٧٧) وهكذا يتضمن قانون الأحوال الشخصية الجديد ما يلي:

 يحق للمرأة في حالة زواج زوجهما باخرى طلب الطلاق إذا وقع عليها ضرر مادي أو معنوي بسببه ، وللزوجة الجديدة الحق في طلب التطليق إذا أخفى عنها زوجها أنه متزوج بسواها .

يلزم الزوج عند الزواج الجديد بإخطار الزوجة أو الزوجات اللاتي
 في عصمته بالزواج الجديد لتمكينهن من طلب التطليق لتعدد
 الزوجات ، كما يلزمه ببيان اسم الزوجة او الزوجات اللاتي في
 عصمته في الزواج الجديد .

 على الزوج المطلق أن يوثق شهادة طلاقه لدى الموثق المختص
 خلال ثلاثين يوما من تاريخ الطلاق وعليه ضمان إعلام الزوجة بالطلاق.

للمطلقة، إذا طلقها زوجها دون رضاها ودون سبب من قبلها، الحق
 فوق نفقة عدتها بنفقة متعة تقدر بسنتين على الأقل تبعا لحالة المطلق المالية والإجتماعية وظروف الطلاق ومدة الزواج.

للمطلقة الحق في حضائة الصغير حتى سن العاشرة والصغيرة حتى
 سن اثنتى عشرة سنة، ويجوز القاضي بعد هذه السن ابقاء الصغير

في يد الحاضنة حتى سن ١٥ سنة ، والصغيرة حتى تتروج ، إذا تبين أن مصلحتهما تقتضى ذلك ، وذلك دون أجر حضانة .

- على المطلق أن يهيئ مسكنا مناسبا لمطلقته وأطفاله .

 للزوجة الحق في أن تطلب من القاضي تطليقها في الحالات التالية:

خياب الزرج أكثر من عام بلا عـذر مقبول وتضرر الزوجـة مـن
 غيابه .

سجن الزوج لمدة ثلاث سنوات فأكثر، بشرط أن تمضي سنة على
 حبس الزوج.

- امتناع الزوج عن الإنفاق .

 اصابة الزوج بمرض لا يمكن البرء منه ، أو إذا كان به عيب جنسى مستحكم .

ويلاحظ أن قانون الأحوال الشخصية يتضمن مواد كثيرة فيها تمييز ضد المرأة ، من ذلك مثلا :

ان عقد الزواج ، وهو عقد مدنى ، يحدد فيه الزوجان شروطهما ، وتعلي المرأة موافقتها عليه خطيا ، وهذا يعني أن الغاء و يجب أن يكون من فيل الطرفين . ولكن الواقع يعطي للزوج الحق بالطلاق من طرف واحد ، وين أمر من المحكمة ، أما المرأة فلا يمكنها الطلاق إلا بعوافقة الزوج أو بأمر من المحكمة ، ولها الحق في طلب التطليق في حالات معينة كما رأيفا أعلاه ، كذلك يشترط القانون المصري لحصول الزوجة على الطلاق أن تثبت أمام المحكمة المختصة امتناع الزوج عن الإنفاق ، أو أنه يعاني من عيوب جنسية أو من مرض مزمن ، وأن تثبت الشرر الذي لحقها من زواج أخر . وقد بينت التجربة أن الضرر بعامة ، والضرر النفسي بخاصة ، أمر يصعب على المرأة إثباته كاساس لطلب الطلاق (مني نو القفر، ص ٢٣-٢٥) ، وقد ثبت من تحليل ألف قضية طلاق أمام المحاكم المصرية صعوبة الطلاق للضرر بسبب عدم وضوح النص القانوني ، وإطلاق سلطة القاضي التقديرية، مما يؤدي إلى تباين شديد في الأحكام ، وقد بينت الدراسة المتعمقة لملفات

القضايا أن القاضي يحكم بالطلاق للضرر فقط عندما تتوافر لديه أحكام جنائية تدين سلوك الزوج تجاه الزوجة ، أو عندما يتأكد أن الزوج أصاب زوجته بعاهة مستديمة ، أو أنه دفعها للبغاء ، مما يؤكد أن الذي يحدد الضرر هو القاضي وليست المرأة المضارة فعلا (اللجنة القومية للجمعيات غير المكومية، 1992، من ٢٩) .

وفي احدى الدراسات ، تم استقتاء ٢٧ قاضيا في محكمة للأحوال الشخصية ، في مختلف الأعمار، فأفاد ٢٠ قاضيا ضد النص الذي يعطى للمرأة الحق في طلب الطلاق إذا تزوج زوجها بأخرى ، لأن ذلك يحد من للمرأة الحق في الزواج بأكثر من واحدة . وأجاب غالبيتهم بأن الضرب وسوء سلوك الزوج ليس كافيا لإثبات الضرر، وأن كثرة الخلافات لا تكفي لإثبات المتحالة العشرة ، وأن الغيرة لا تكفي أيضا، بل ويرون أنها مفيدة بين الزوجات لأن كلا منهن ستسعى لارضاء الزوج . كما رفض ١٨ قاضيا أن تكون العصمة بيد المرأة ، لانها تعتبر "صف رشيدة" وأنها غير قادرة على تحمل نتائج فعلتها ، ولهذا فهم يظهرون موقفا متشددا تجاء المرأة عموما ، ولا يحاولون تسهيل طلاقها حتى او عرضت الثنازل عن حقوقها . كما تبين أن معظم القضاة يرفضون مساواة المرأة بالرجل .

كل ما تقدم يبين الحاجة إلى إعادة صياغة القوانين بشكل يقيد سلطة القاضي التقديرية ، ويتغق مع العصر الحديث ، ومع خروج المرأة العمل (أمينة شميس ، في مركز دراسات المرأة المجددة ، ١٩٩٤ ، ص ٢٧-٢٥) . بالاضافة الى ذلك ، فان التوجه الى المحكمة لطلب الطلاق عملية طويلة جدا ، وقد تسمر عدة سنوات ، كما أنها باهظة التكاليف ، بحيث أن قليلات من المصريات يمكنهن تحمل أعبانها . والقضاة جميعهم من الرجال وغالبا ما ينحازون لملازواج ، وإذا لم تتمكن المرأة من الحصول على الطلاق ، لا يعود لها خيار مدوى العيش مع زوجها الذي يمكنه أن 'يطلبها للطاعة' بشكل قسري.

ورغم أن القانون يسمح للمرأة باكتساب حق الطلاق اذا سجل فمي عقد الزواج ، الا ان نساء قليلات يطالبن به حيث يشعرن ان هذا الطلب "المتشاتم" لا يتناسب مع البدايات "المتقاتلة" للزواج (Abdel Kader, 1992, P 23) ، كما أن الرجال والقضاة لا يقبلون به .

وقد كشفت نتائج استطلاع المرأي حول إمكانية تطوير عقد الرواج بإدراج شروط أو خيارات فيه ، كعدم تعدد الزوجات ، أو إعطاء المرأة حق تطليق نفسها ، وحقها في العمل خارج المنزل، الخ. ، كشفت جهل الكثيرين – رجالا ونساء – بإمكانية إجراء ذلك ، وأظهرت أن غالبية النساء لا يعرفون حقوقهن طبقا لقانون الأحوال الشخصية ، ولم تعرف الغالبية معنى العصمة ، وأنها مجرد توكيل الرجل للمرأة بتطليق نفسها ، وليس انتزاعا لهذا الحق منه كما هو شانع . كما أظهرت نتائج الاستطلاع سطوة الثقاليد على مفاهيم الناس من حيث حق المرأة في تطليق نفسها ، وفي تقييد تعدد الزوجات، فالمساواة بين الرجل والمرأة يعوقها غياب الوعي بين الرجال والنساء بما هو متاح من الحقوق (اللجنة القومية المنظمات غير الحكومية، ١٩٩٤، ص ٢٩) .

من جهة أخرى ، يشير البعض إلى أن قالون الإرث لا يعامل الجنسين على قدم المساواة ، إذ ترث الأنثى نصف نصيب الرجل . فعلى سبيل المثال، بنت وحيدة ترث فقط نصف تركة والديها ، بينما يذهب النصف الأخر الى أقرباء آخرين ، في حين أن الصبي يرث كامل التركة . وترث الزوجة ربع تركة زوجها إذا لم يكن عندها أبناء ، وثمن تلك التركة إذا كان عندها أبناء ، أما الأوج فله الحق بنصف تركة زوجته إذا لم يكن عنده أبناء وربع التركة أما الأوج فله الحق بنصف تركة زوجته إذا لم يكن عنده أبناء وربع التركة أسرته ، رغم أن المرأة في وقتنا الحاضر، مع خروجها للعمل ، غالبا ما لوحيدة للاسرة . وهذا حاصل فعلا بالنسبة لشريحة كبيرة من النساء المصريات - كما سبق وأشرنا - ولم قلح بعد محاولات الجمعيات النسائية لتغيير هذا القانون . وبهذا نجد أن الوضع الرسمي للمرأة ضمن الأسرة لتغيير هذا القانون . وبهذا نجد أن الوضع الرسمي المرأة ضمن الأسرة

يتناقض مع وضعها الرسمي في الحياة العامة ، ففي حين تعتبر تابعة في الأسرة ، فإن عملها في الخارج يدعوها لأن تكون شريكا مساويا في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية (3 Abdel Kader , 1992 , p) .

هذا ، وتعاثى المرأة جدا من التطبيق الفعلى للتشريعات ، فرغم أن القانون يشترط أن توافق المرأة على الزواج ، إلا أن موافقتها في الواقع الفعلى تكون صورية في كثير من الأحيان ، حيث يختار الأهل والأقارب الزوج لها دون موافقتها ، خاصة في الطبقات الريفية والفقيرة (مارلين تـــادرس. ١٩٩٥ ، ص ٥٥) . ورغم أن نفقة الزوجة تعتبر دينا على الزوج من تـــاريخ امتناعه ، لا تسقط إلا بـالأداء أو الإبراء ، كثيرًا مـا يمتنــم الـزوج عـن دفــع النفقة لزوجته وأطفاله ، والدليل على ذلك أن عدد قضايا النفقة التي ترفع مـن قبل النساء على أزواجهن يتجاوز بضعة الأف قضية سنويا ، علما بأن عدد قضايا النفقة التي ترفعها النساء لا تعبر عن الحجم الحقيقي للنزاعات والخصومات الناشنة عن توقف الزوج أو الأب عن الأنفاق على زوجته وصغاره . فالمتقاضيات اللاتي يصلن بنزاعاتهن إلى المحاكم هن من الفنة القادرة على الانفاق على قضاياهن وتحمل عبنها المالي بجانب يقية أعباء حياتهن . وهذا يعنى أن القانون عاجر على نحو واقعى عن تخفيف العبء عن النساء الفقيرات . مما يستدعى ضرورة إعفاء النساء في قضايا النفقة من أية مصاريف ورسوم قضائية ، والتي تكون عادة كبير ة تعجز النساء عـن سدادها . ثم أن الإجراءات القانونية لمباشرة قضايا النفقة تتطلب وقتا طويلا ، مما يضطر كثيرا من المتقاضيات الى التوقف عن الاستمرار في مباشرة القضايا أمام المحاكم، والقبول بإنهاء النز اعات صلحا، بقبول الحصول على أقل من حقوقهن القانونية المقررة ، أملا في الحصول على أي جزء منها . فضلا عن ذلك ، بينت الدراسة التحليلية ، أن ما يحكم به القضاة كنفقة هو على أية حال مبالغ ضنيلة لا نفى بحاجات الزوجة والأطفال (أمبرة بهي الدين، ١٩٩٣ ، معلمات متفرقة) .

قانون العقوبات

يحدد قانون العقوبات المصرى العقوبات لكل نوع من الجرائم ، إلا أنه يميز في بعض مواده بين الجنسين . فعلى سبيل المثال ، تخفف المادة (١٠٢) من عقوبة الرجل الذي يقتل زوجته ومن يعاشرها في حال فاجأهما متلبسين بالزنا ، وذلك بالحبس فقط لمدة لا تزيد عن ثلاث سنوات ، تعاطفا مع مصابه . لكن المشرع حرم الزوجة من التمتع بالأسباب التخفيفية نفسها إذا وقعت في موقف مماثل ، ودفعت الى ارتكاب جريمة مماثلة ، إذ تصبح عقوبتها الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة . وهذا تمييز واضح بين الجنسين ، وأمر يخالف الدستور الذي نص على المساواة أمام القانون . كذلك ، فإن المادة (٢٧٤) تحكم على المرأة المتزوجة التي ثبت زناها بالحبس مدة لا تزيد على السنتين ، بينما تعاقب المادة (٢٧٧) الرجل الذي يزنسي في منزل الزوجية بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر . وفي هذا تمييز واضح بين الجنسين أيضا للجريمة نفسها ، إذ جعل جريمة الزنا بالنسبة المرأة تقع في أي مكان سواء في منزل الزوجية أو خارجه - وهذا اتجاه يحمد عليه المشرع -في حين قصر مكان الجريمة على منزل الزوجية فقط بالنسبة للرجل المنز وج، بمعنى أنه لو ارتكب الزوج هذا الفعل في أي مكان آخر لا يكون هناك ثمة جريمة أو عقاب . كذلك ميز المشرع في عقوبة الجريمة بين الزوج و الزوجة ، وكأنه يستهين بفعل الرجل ،

من جهة أخرى ، ورغم أن الجريسة بمعناها القاتوني أمر محدد لا يخضع للتأويل أو التفسير ، له أركان محددة وشروط واضحة وعقاب محدد ، ورغم أن الدستور يؤكد المساواة بين الجنسين ، فإن التطبيق الفعلي يميز بينهما وذلك لصالح الذكور . فالقانون على سبيل المثال يعاقب على ممارسة البغاء والمساعدة عليه والتحريض والمعاونة دون أن يخص بالحديث الإناث أو الذكور . ولكن ، لما كانت الصورة الشائعة لجرائم البغاء هي "اعتياد أنثى على ممارسة الدعارة ، فإن التي تقوم بالضرورة على رجل وإمرأة ، فإن المرأة تعتبر وحدها الجانية ، وهي وحدها محل العقاب ، دون أن تمتد مظلة التجريم

إلى الرجل الذي مارس معها هذا الفعل ، بل وقد يشهد الرجل شريكها عليها ، ويغادر المحكمة ، دون أن يرى المشرع في سلوكه بالذهاب الى النساء ، أو دفعه أموالا مقابل الثمتع بهن أي جريمة ، رغم أن أركان الجريمة ما كانت لتثم بدونه . وهذا أمر شديد التناقض ، وفيه تمييز واضح ضد المرأة . فإذا كان المجتمع يستتكر هذه الأفعال و يدينها ، فإن عليه أن يعاقب جميع المشاركين فيها على حد سواه (لميرة بهي الدين ، ١٩٩٤ ، مس ٢٧ - ٢٧.

هذا ، و ينظم قانون العقوبات في نصوصه كيفية عقاب الجاني على ارتكاب الجرائم، ولكن المجتمع بمفاهيمه الأخلاقية ، ونسقه القيمي ، يعالج كيفية التعامل مع الجاني والمجنى عليه يطريقة مختلفة ومنفصلة عن المعالجة القاتونية . فقد درست أميرة بهي الدين (١٩٩٤ب) ٥٠ قضية من قضابا الضرب ، تضمنت ٣٢ قضية ضرب زوجات (٦٤ ٪ من إجمالي القضايا) وخمس قضايا ضرب أزواج (١٠٪ من إجمالي القضايا) و٧ قضايا ضرب أقارب و ٦ قضايا ضرب غرباء، تضم ٤٠ متهما رجلا (٨٠٪ من إجمالي العينة) وعشر متهمات من النساء (٢٠٪ من إجمالي العينة) ، علما بأن العثور على قضايا ضرب الأزواج من قبل الزوجات كان أمرا شاقا لندرة تكرار هذه الجريمة ، على عكس قضايا ضرب الزوجات من قبل الأزواج والتي هي شائعة رغم عدم الإبلاغ عن معظمها . وقد وجدت أنه ، ورغم أن النص لا يميز ضد المرأة من حيث العقوية ، فإن التطبيق العملي يختلف ، حيث عوقب الأزواج في قضايا ضرب الزوجات بالغرامة في ٦٠٪ من الحالات ، وبالحبس في ٠٤٪ منها ، في حين كانت عقوبـة الزوجـات بالنسبة لقضايا ضرب الأزواج الحبس في ١٠٠٪ من الحالات بدون استثناء. وكانت نسبة الرجال المحكوم عليهم بالحبس ٥٪ من إجمالي عينـة الرجـال ، في حين بلغت هذه النسبة بين النساء ٨٠٪ . مما يدل على أن القاضي يستخدم سلطته التقديرية ليوقع عقوبة الحبس على النساء لجريمة الضرب أكثر من ايقاعها على الرجال ، وهذا أمر يدل على تمييز واضح ، حيث يتعاطف القضاة مع الذكور (أميرة بهي الدين ، ١٩٩٤ب ، ص ٣٧ - ٣٥). ويلاحظ أن المشرع قد تذاقض مع نقمه عندما حدد الأفعال المعاقب عليها والعقويات المقررة ، ففي حين عاقب المرأة وحدها - دون الرجل - في جرائم الدعارة ، فإنه عاقب بالحيس شهرا ، كحد أقصى ، كل من يتعرض لأنثى بالقول أو بالفعل ، وبالحيس كحد أقصى سنة أو غرامة ٣٠٠ جنيه كل من يرتكب فعلاً فاضحاً في الطريق العام .

وقد درست أميرة بهي الدين ١٥٠ قضية من جرائم التعرض الأنثى
بالقول (كالقول : ياعسل ، أيه الحلاوة دي ... النخ) والفعل الفاضح (كتبادل
القبلات) ، فوجدت أن الأفعال التي عوقب عليها رجال بالحبس لمدة تصل
لشهر بلغت ٣٧٪ من المعينة ، وهي أفعال شديدة التفاهة مقارفة بتلك التي لم
يعاقب عليها الرجل في جرائم الدعارة ، رغم أن الرجل في الجرائم الأخيرة
يذهب بنفسه الى المرأة ، أو يستدعيها عنده ، ويدفع لها مقابل التمتع بها ، وقد
يتردد أكثر من مرة على المكان ذاته - كما بينت الدراسة - وبرفقة أصحاب،
مما يدل على حالة فساد جماعية تستوجب العقاب . في حين تعاقب المرأة
على الجريمة ذاتها ، رغم أنها ترتكبها تحت ضغط الحاجة والفقر وليس
على الجريمة ذاتها ، رغم أنها ترتكبها تحت ضغط الحاجة والفقر وليس
القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة (أميرة بهي الدين ، ١٩٩٤ ، م

قانون الجنسية

يعطي القانون المصري لأبناء الأب المصري حق الحصول على الجنسية المصرية تلقانيا، إلا أنه يحرم أبناء الأم المصرية المتزوجة من أجنبي من هذا الحق ، إلا في حالة استثنائية، وهي أن يكون الطفل قد ولد في مصر من أب مجهول ، أو مجهول الجنسية ، أما إذا ولد هذا الطفل خارج مصر (من أب مجهول ...) فلا يستغيد من هذا الاستثناء ، ويظل دون جنسية الى أن يصل الى سن الرشد ، ويتقدم خلال سنة بطلب لوزير الداخلية للحصول على الجنسية ، بشرط اقامته في مصر لمدة خمس منوات بصفة مستديمة قبل تقدمه بالطلب ، وللوزير حق السلطة التقديرية .

وفي هذا خرق لمبدأ المساواة المنصوص عليها في الدستور، ومخالفة للاتفاقية الدولية للقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة ، وإهدار لحق من حقوق الانسان ، لأنه يعاقب المرأة المصرية على ممارستها لحق من حقوقها ، وهو حق اختيار شريك حياتها ، كما أنه يضالف الاتجاه العالمي الحديث في التشريعات ، الذي يمنح الأبناء حق اكتساب جنسية الأم أسوة بالأب ، كما يحدث في بلدان أوروبا وأمريكا الشمالية وأمريكا اللاتبنية ، وحتى في بعض بلدان العالم النامي مثل تونس وتركيا والصين (فؤاد عبدالمنعم رياض، في مركز دراسات المرأة الجديدة، ١٩٩٤، ص ٦١ - ٦٣) . وقد نشاً عن هذا الوضع مشكلات إنسانية واجتماعية كثيرة بوجود عشرات الألوف من الأبناء في مصر يمثلون مأساة كبيرة ، إذ أنهم ولدوا الأمهات مصريات ، مطلقات أو أرامل أو هجر هن أز واجهن ، وريما ولدوا على الأرض المصرية، ونشأوا في مصر ، ومع ذلك يشعرون بالإغتراب وعدم الإنتماء وبالقلق الدانم والخوف من عدم القدرة على مغادرة البلاد والعودة ، ويحرمون من جميع الحقوق السياسية والمدنية ، ويعاملون معاملة الأجانب ، ويعانون من صعوبة الحصول على تصاريح الإقامة ، وإذن العمل ، وضرورة دخول المدارس الخاصة أو دفع مصروفات المدارس والجامعات بالعملات الصنعبة ، فإذا لم يتمكنوا من ذلك ، حرموا من التعليم . وهذا يعنى أن أبناء الأم الأجنبيــة المتزوجة من مصري يتمتعون بحقوق لا يتمتع بها أبناء الأم المصرية المتزوجة من أجنبي ، ويعتبر هذا اعتداءا صارخا على مبدأ المساواة بين الأطفال (منى ذوالفقار ، ص ١٤ وفوزية عبدالستار ، في المجلس القومي للطفولة والأمومة واللجنة القومية للمرأة، ١٩٩٤، عس ٤٦٨ - ٤٦٩).

نظم الجوازات

لا يمكن للمراة المصرية الحصول على **جواز سفر إلا إذا أخذت مواققة** مكتوبة من والدها أو ولي أمرها إن لم تكن متزوجة ، أو من زوجها إن كانت متزوجة ، وفي هذا أيضا استثناء لقاعدة المساواة . كل ما تقدم ببين أن بعض التشريعات المصرية تحتاج الى إعادة نظر كي تتلاعم مع نصوص الدستور الذي يؤكد على مبدأ المساواة أمام القانون ، وكي تتلاعم مع نصوص الإتفاقية الدولية القضاء على كافة أشكال التعبيز ضد المرأة ، التي وقعت عليها مصر وأصبحت ملتزمة بها . كما أن بعضها الأخر يستدعي توضيحا دقيقا بحيث يتم تقبيد سلطة القضاة التقديرية الى حد كبير، ويتحقق بالتالي العدل في القضايا المنشابهة . وفي هذا المجال ، لابد من إشراك النساء في الرأي ، خاصة في التشريعات التي تتعلق بالمرأة والأسرة ، ولعلها تكون - كما يقول أبوشقة ، ١٩٩١ (ب) - أنفذ بصرا في بعض الأحوال من الرجال ،

ب. الجهود الحكومية الأخرى

يستفاد من تقرير المجلس القومي للطفولة والأمومة (1994) ومن دراسة هدى حنطر (في المجلس القومي الطفولة والأمومة واللجنة القومية للمرأة، 1996) أن العلامات المميزة التي اعتمدتها الدولة المصرية لتعزيز دور المرأة هي التالي :

 تصديق مصر على الاتفاقية الدولية للقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة ، وذلك في عام ١٩٨١، مع التحفظ على بعض المواد الخاصة باكتساب الأطفال جنسية الأم، أو التي تتعارض مع أحكام القانون المصري للأحوال الشخصية .

صدور قانون الأحوال الشخصية رقم ١٠٠ لعام ١٩٨٥ ليحل محل القانون رقم ٤٤ لعام ١٩٧٥ محافظا على الحقوق التي حصلت عليها المرأة في القانون السابق ، ومضيفا إليها مواد جديدة أو معدلة ، كما رأينا .

 أنشاء شعبة بحوث المرأة والطفل بالجهاز المركزي التعبئة العامة والاحصاء عام ١٩٨٧ بتمويل من اليونسيف ، للعمل على تطوير أوضاع المرأة والطفل .

- أنشاء المجلس القومي للطقولة والأمومة التابع لرئاسة مجلس الوزراء ، في عام ١٩٨٨، ومن أبرز مهامه اقتراح السياسة العامة في مجال الطفولة والأمومة ، ووضع مشروع خطة قومية شاملة خاصة في مجال الرعاية الاجتماعية والأسرية والصحة والتعليم والثقافة والإعلام والحماية الاجتماعية ، ومتابعة وتقويم تطبيق السياسة العامة والخطة القومية ، وجمع المعلومات والاحصائيات والدراسات المتلحة ، واقتراح برامح التدريب التي تصاعد على الارتقاء بمعتوى الأداء في تنفيذ أنشطة الطفولة والأمومة ، واقتراح البرامج الثقافية والتعليمية والإعلامية المناسبة لتوعية الرأي الحام ، وتشريح النشاط التطوعي ، والتعاون مع المنظمات الحكومية وغير الحكومية، وإيداء الرأي بالإتفاقيات المتعلقة بالطفولة والأمومة .
- إنشاء وزارة المسكان وشؤون الأمرة في عام ١٩٩٣، بهدف إعداد السياسات والخطط والمشروعات في مجال شؤون السكان وتنظيم الأسرة وصحة الأم والطفل ، والإشراف على تنفيذها ومتابعتها ، وذلك بإعداد الدراسات والبحوث وتنظيم مشروعات خاصة بالترعية والتثقيف الصحي .
- إعادة تشكيل وتدعيم اللجنة القومية للمرأة في يناير/كانون الثاني ١٩٩٨ والتي كانت قد أنشنت عام ١٩٧٨ وذلك لتعميق دور المرأة في المجتمع ، ودراسة مشاكلها ، وأساليب معالجتها ، والارتقاء بمستوى أداء للمرأة ، والتنسيق مع الهيئات المصرية والأجنبية التي تهتم بشؤون المرأة ، والإتصال بالهيئات الدولية ، والإعداد للمؤتمرات والإجتماعات والندوات المحلية والدولية التي تناقش شؤون المرأة .
- إنشاء وتغريز الإدارات المعنية بالمرأة وقضاياها في وزارات الشؤون الاجتماعية والصحة والزراعة ، كالإدارة العامة لشوون المرأة التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية ، التي عملت على تحقيق مشاريع عدة ، مثل مشروع الرائدات في الريف، والاندية النسائية، ومشروعات تتمية المرأة الريف، والاندية وضما ميسرة للنماء الريفية ، والمشروعات الانتاجية التي تقدم قروضا ميسرة للنماء الريفيات ...

و مراكز المرأة العاملة التي تعنى بانتاج الوجبات الغذائية الجاهزة ونصف المصنعة ، وإنتاج ملابس جاهزة العاملات ... ومركبز توثيق معلومات المرأة، والإدارة العامة لملابس المثنجة . ووحدة المعياسة والتنميق لنشاط المرأة في الزراعة ، التي تهتم ببرنامج تغذية الطفل ، والتدريب على تجهيز وإعداد وجبات اقتصادية صحية ، وتوفير القروض اللازمة لبسض المشروعات الصعفيرة ، ونشر المعلومات الزراعية والاقتصادية والاجتماعية، وتحسين تغذية المثروة الحيوانية ، وطرق انتاج اللبن وتصنيمه ، والإدارة العامة لمرعاية الأمومة والطفولة في وزارة الصحة ، التي تهتم باجراء مسحقوم للتعرف على معدل وفيات الأمهات أثناء الحمل والولادة ، والعمل على زرادة كفاءة الوحدات الصحية التي تقدم الخدمة للأم ، وعلى توعية المرأة زيادة كفاءة الوحدات الصحية التي تقدرض لها .

 المساهمة في صدور إعلان جنيف الخاص بالمرأة الريفية عام ١٩٩٢... هذا ويجري العمل على إعداد استراتيجية متكاملة خاصة بمصر
 ستصدر عام ١٩٩٥.

تنفيذ برامج محو الأمية وتنظيم الأسرة لخفض معدلات الإنجاب ،
 والر عاية الصحوة للأمهات اللائي عانين من كثرة الإنجاب .

إعداد مشروعين لقاتونين هما: مشروع قاتون الطفولة والأمومة
 يكفل حقوق المرأة بصنتها أما وإمرأة عاملة ، ومشروع قاتون لتمريع
 الإجراءات القاتونية ، إذ أن المراة هي أكثر من يعاني من بطء إجراءات
 التقاضي عندما تكون طرفا في نزاع .

 التعاون مع هيئات دولية مختلفة لإنجاز مثسروعات ودراسات متعددة ، منها :

مشروع محو أمية الإماث بالتعاون مع البرنامج الإنمائي للأمم
 المتحدة .

- مشررع بحث تقويم نظام المعلومات بالتعاون مع منظمة اليونسيف
 في ثلاث محافظات هي أسيوط والاسكندرية والجيزة .
- مشروع بحث حول وسائل الاتصال وصحة الطفل والأم في المناطق الحضرية المحرومة، بالتعاون مع مركز دراسات الطفولة الدولي بباريس.
- مشروع دراسة عن السياسة الاجتماعية والأسر الفقيرة في مصدر،
 بالتعاون مع مجلس السكان العالمي.
- مشروع الوالدية وتنمية الطفل ، بالتعاون مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة .
 - مشروع الدراسة المسحية لتحديد حجم مشكلة الإعاقبة بين الأم
 والطفل ، بالتعاون مع مركز دراسات الطفولة الدولي بباريس .
 - مشروع بناء قاعدة بيانات احصائية في مجال الطفولة والمرأة ،
 بالتعاون من منظمة الصحة العالمية .
 - مشروعات الشؤون الاجتماعية التي تستهدف تتمية المرأة تقافيا واجتماعيا من خلال إكسابها المهارات والمعارف والاتجاهات المناسبة ، وقد بدأ معظمها بتمويل من المنظمات الدولية .
- مشروع الرائدات الاجتماعيات بالتعاون مع منظمة اليونسيف ،
 لتدريب الرائدات بعدة محافظات على العمل الريادي وسط النساء في
 الريف أو المدينة .

 عقد انشاء الأندية النسائية مع منظمة اليونسيف ، لإرشاد سيدات المجتمع المحلي وتدريبهن على المهارات التي تساعد على رفع مستوى أسرهن .

- مشروعات عديدة لتتمية المرأة الريفية وتدريبها ورفع مستوى دخلها ومحو الأمية ، الخ. ، وذلك بالتعاون مع عدة منظمات وجهات دولية هي اليونيسف ، وصندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية ، ومنظمة العمل الدولية ، والحكومة الكندية ، ووكالة التتمية الدولية الأميريكية، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، واليونسكو ، والحكومة اليابانية ، والمجموعة الأوروبية ، والحكومة الهواندية .

تخصيص يوم ١٦ مارس ليكون عيدا للمرأة المصرية .

٢ - دور المنظمات غير الحكومية

يوجد في مصر حوالي ١٤ ألف جمعية أهلية تضم حوالي مايوني
متطوع ، منها 200 جمعية نشيطة ، يعمل معظمها في مجالات الرعاية
وتقديم الخدمات والأنشطة الخيرية ، كرعاية الطغولة والأموسة ، وتقديم
الخدمات الصحية الوقائية والعلاجية من خلال العيادات الخارجية المجانية ،
والخدمات التعليمية ، وخاصة في مجال محو الأمية وإنشاء دور الحضائة
ورياض الأطفال ، وتقديم المساعدات الإجتماعية للمسنين والمسجونين
والمعوقين ، وتقديم خدمات تنظيم الأسرة ، والخدمات التدريبية لاكماب المرأة
مهارات معينة من شأنها رفع مستوى دخلها ، وتقديم القروض الصغيرة
للنساء للقيام بمشروعات انتاجية جديدة ... وتضم هذه الجمعيات في مجالس
إدارتها وفي مجالات أنشطتها عددا كبيرا من النساء.

وقد ظهرت جمعيات نسانية جديدة في الثمانينيات تعمل بـروى جديدة ، من خلال مفهوم " تمكين" المرأة (Women's Empowerment) ، وأخذت تلعب دورا متزايدا في مجال الدفاع عن حقوق المرأة ، ومتابعة تطبيق مبادي، الإثفاقيات الدولية الخاصة بها ، ولجراء البحوث الخاصصة بالمرأة المصرية ، وتوثيق المعلومات والبياتات واإشاء شبكات الاتصال وتبادل المعلومات صع المنظمات النسانية غير الحكومية ، سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي أو المنظمات النسانية غير الحكومية ، سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الدولي ، وإصدار المجلات والدوريات النسانية . وقد اهتم عدد قليل من الجمعيات مؤخرا بإقامة برامح خاصبة بالترعية القانونية للمرأة ، اذ أن النوعية القانونية تعتبر من أهم الأسس الأولية الملازمة لرفع مشاركة المرأة المرأة وتكينها ، وذلك بدلا من الإقتصار على تقديم الخدمات الخاصبة بالمهارات التقليدية والخدمات الصحية (فاطمة خفاجي، في المجلس القومي للطغولة والأمومة واللابقاة على المجلس القومي للطغولة والأمومة والأمومة على المجلس القومي للطغولة والأمومة على المجلس القومي للطغولة والأمومة على المجلس القومي للطغولة والأمومة المومية المومة الموم

٣ - مدى فاعلية البرامج والمشاريع الموجهة للنساء

تلقي سها عبد القادر (Abdel Kader, 1992) نظرة ناقدة على المشاريع الموجهة للنساء ، فنشير إلى أن الذمعاء استقدن بالطبع من تلك المشاريع ، فيعضهن حصل على قروض ، والبعض استفاد من التدريب وتوصل الى تحقيق دخل ، كما زاد وعي النساء بالقضايا الصحية والتعليم والتغذية ، وأصبحن قادرات على طلب واستخدام خدمات الحكومة . ولكن لم مستقد جميع النماء من هذه المشاريع ، واختلفت نسبة المستفيدات من مشروع لأخر ، فتمكنت بعض المشروعات من تغطية قطاعات واسعة من النساء ، في حين لايزال بعض المشاريع في المرحلة الأولى ، ولم يستقد منه سوى عدد قليل من النساء.

ومن الملاحظ أن كثيرا في صور الدعم الدولي تأتي على شكل تمويل مبدني لبعض المشروعات التجريبية ، ولتدريب العاملين في تلك المشروعات ويعد انتهاء التمويل الدولي تلاقي هذه المشروعات صعوبات من أجل الإستمرارية أو التعميم ، بسبب تقليص الإنفاق الحكومي منذ عام ١٩٨٠ وحتى الأن . كما يلاحظ تركز غالبية المشروعات على المرأة الريفية ، مما يحرم المرأة الحضرية الففرة من التمتع بمزاياها . كذلك تركز أغلبية المشروعات على مجالات الأنشطة التقليدية ، مثل الدياكة والتغصيل والصناعات الغذائية والاقتصاد المنزلي ، مما يؤدي الى استمرارية تقسيم العمل على أساس الجنس .

من جهة أخرى ، تحتاج المشاريع المعولة من المنظمات الدولية أو بالتعاون معها الى مثابعة من قبل موظفي الحكومة . وعندما لاتكون المكافاة المادية لهولاء الموظفين مجزية ، يعتبرون مايكلفون به عبنا إضافيا ، وبالتالي لابيدون اهتماما كافيا بالمتابعة . ذلك أن الأجور المدفوعة لموظفين ، الحكومة منخفضة جدا ، ولاتغطي الحاجات الأساسية لهولاء الموظفين ، فيجدون أنقسهم غالبا مضطرين للبحث عن أعمال أخرى لتأمين دخل إضافي يعينهم على تدبير أمورهم . ولهذا ، إذا لم يدفع لهم عن مشاركتهم في مشاريع المرأة ، فإن عملهم فيها سيجعلهم يخسرون دخيلا إضافيا يمكن أن يحصلوا عليه من عمل آخر . وقد وعت بعض المنظمات الدولية هذه المشكلة ، وبدأت تدفع مكافأت للمشاركين بالمشاريع التي تمولها ، في حين تصر منظمات أخرى على ترك هذه القضية للحكومة المصرية ، مما يخلق عدم تكافؤ في الأجور بين موظفي الحكومة والعاملين في مشاريع المرأة .

كذلك ، لقد أثبت العمل القطوعي الذي يسود عمل الرواد المحليين عدم فاعلية ، لأن هؤلاء الرواد يشكون أيضا من ضائقة مالية ، ويفضلون الإشتر اك في أنشطة يكون لها مردود مادي . وهذا يستدعي معالجة جدية من قبل المؤسسات الممولة للمشاريع (Abdel Kader, 1992, pp 41-41) .

هذا ، ويبدو أن الجهود الموجهة للمرأة تحتاج ، كي تؤتي ثمارها المرتقبة ، إلى توافر عناصر أساسية تتمثل في وضع اهداف محددة ، ووضع المداف محددة ، ووضع المخطط والبرامج لتحقيق الأهداف مرحليا، والمتابعة والتقييم المستمرين للبرامج المنفذة ، وتضعيق الجهود المبذولة في مختلف القطاعات (هدى حنطر، في : المجلس القومي للطغولة والأمومة واللجنة القومية للمرأة ، 1994 ، ص 191) .

وتعمل وحدة المرأة في وزارة الزراعة ، بالتعاون مع معاهد وأقسام وزارة الزراعة المختلفة، كحلقة وصل بين وزارة الزراعة والدوزارات الأخرى والوكالات الخارجية الحكومية والقومية والدولية ، الذي تهتم بتعزييز الأخرى والوكالات الخارجية الحكومية والقومية والدولية ، الذي تهتم بتعزييز المورأة في الزراعة (كاملة محمد منصور، في : المجلس القومي للطغولة واللجنة القومية للمرأة ، قدر دراسات عديدة الىي ضعف التنسيق بين أجهزة الدولة المهتمة بالمرأة ، والمنظمات النسانية والأجهزة التي تعمل في مجالات المرأة ، كما أن هناك حاجة ماسة الى التنسيق بين المشاريع المختلفة التي تبدو وكأنها منعزلة عن بعضمها ، وأحيانا تتكرر الأنشطة ذاتها ، وتتنافس أحيانا فيما بينها . فالتنسيق بين المشاريع بمن المشاريع المخالفة والوقت والجهد ويزيد من فاعلية الانشطة .

هذا ، وتواجه الجمعيات الأهلية عقبات عدة منها القيود القانونية التي تقيد عملها ، وتعطي وزيرة الشوون الإجتماعية الحق في تعيين رئيس مجلس ادارة للجمعية ، ويجوز تعيين ممثلين للوزارة اعضاء في مجلس الإدارة ، مما ادارة لجمعية ، ويجوز تعيين ممثلين للوزارة اعضاء في مجلس الإدارة ، مما الحكومي ، والقيود المالية ، حيث تفقق بعض الجمعيات الأهلية إلى الموارد المالية الكافية لإقامة المشاريع على نطاق واسع ، وتشغيل موظفيت متفرغين على مستوى عال من الكفاءة ، والقيود الإدارية ، حيث تعاني كثير من الجمعيات من عدم توافر القوة البشرية الكفوة الي جانب أعضاء مجلس الإدارة ، لتسيير أصور الجمعية والقيام بأنشطتها ، كل هذا يستدعي وضع استراتيجية للفهوض بدور الجمعيات الأهلية حتى تصبح أداة فاعلة من حيث تقدم الخومية القومية للطولة والأمومة واللجنة القومية للمرأة ، 1942 ، من هذا للكومة واللجنة القومية للمرأة ، 1942 ، من هذا ي) .

ويؤخذ على الجمعيات الأهلية أنه ، رغم أن كثيرا منها يحاول تلبية احتياجات المرأة والطفل ، فإن عدد ضنيلاً جداً من النماء في مجالس إدارة هذه الجمعيات وفي جمعياتها العمومية ، حيث تشكل النساء نسبة ٢٢.٤ ٪ من جملة أعضاء الجمعيات الأهلية و ١٨٨٠٪ من مجالس الإدارة . وقد نتج عن ذلك أن معظم الأنشطة التي تقدم للمرأة في الجمعيات الأهلية هي أنشطة تقليدية ،مثل الحياكة والتطرير ، حيث يقرر الرجال هذا النوع من تقسيم العمل ، ويقع اللوم في بعض الأحيان على المرأة بسبب عزوفها عن الإشتراك في مجالس إدارات الجمعيات وفي جمعياتها العمومية ، مما يبعدها عن مواقع اتضاد القرار (فاطمة خفاجي ، في المجلس القرمي للطفولة والأمومة واللجنة القومية للمرأة ، 1992 ، ص 207) .

كذلك يؤخذ على الجمعيات النمائية التطوعية أن أغلبها يعمل في القاهرة والإسكندرية والجيزة ، بينما تحرم بتية محافظات الجمهورية من نصيبها العادل من خدماتها . وقد تداركت وزارة الشؤون الإجتماعية هذا الأمر ، فعمدت الى تدعيم وتمويل تلك الجمعيات لكى تمد نشاطها إلى سانر المحافظات ، مثل جمعية الهلال الأحمر ، وجمعية مكافحة الدرن وجمعية النور والأمل ، التي تشمل فروعها كافة محافظات الجمهورية . . وقد ثبت عمليا أن تواجد المرأة في الوحدات الصحية ، خاصة في المناطق الريفية النائية ، كطبيبة وممرضة وأخصائية اجتماعية ، له الأثر الأكبر في تشجيع المحل وبعد الولادة ، وأيضا في توعيتهن بالأخطار الصحية التي يمكن أن يتعرضن لها (مؤمنة كامل ، في : المجلس القومي للطعولة والأمومة واللجنة القومية للمرأة ، كابد المحرفة بدأ فقط بالحضر ، ولم يمتد بعد إلا بشكل محدود جدا إلى الريف (فاطمة خاجي ، في: المجلس القومي الطفولة والأمومة واللجنة القومية المريف (فاطمة خاجي ، في: المجلس القومي الطفولة والأمومة واللجنة القومية المراق ، في المجلس القومي الطفولة والأمومة واللجنة القومية المراق ، ص 20) .

الفطل الماشر

الإستراتيجيات والإجراءات والتدابير المقترحة التي يمكن أن تساعد على النهوض بأوضاع المرأة

تحقيقاً لأحكام الدستور الذي يؤكد على المساواة بيين الجنسين ، وعلى مبدأ تكافز الفرص في التعليم والعمل والسياسة ،

وتتغيذا للابتفاقية الدولية للقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة ، والذي وقعت عليها مصر عام ١٩٨١ ، واصبحت بالتالي ملتزمة بها ،

ونظرا للأوضاع المتردية للمرأة ، والنَّي كَشَفْ عَهَا الدراسات المختلفة ،

ونظرا للدور الحيوي الذي يمكن أن تلعبه المرأة في التنمية الشاملة للبلاد ،

لابد من الإمراع بوضع استراتبجية قومية للنهوض بالمرأة ، كمحور أساسي للتنمية ، وإزالة كافة المعوقات التي تمنعها من المشاركة على قدم المساواة مع الرجل في التنمية الإقتصادية والإجتماعية ، وتمكينها من المساركة في صنع القرار على كافة المستريات ، وأن تكون هذه الإمتراتيجية جزءاً من خطة التنمية الشاملة للدولة ، بحيث يصبح صدانعو

القرار أكثر حساسية لقضايا العرأة ومصالحها . وفي هذا السبيل يصببح من المضروري إجراء تعديلات اجتماعية واقتصاديـة وسياسية وقانونيـة . ويمكن تلخيص الإستر اتيجيات والتدابير المقترحة على النحو التالى :

١ - ضرورة اتخاذ قرار سياسي لتعديل كافة الظروف غير المتكافئة بين الجنسين ، والتي تضع المرأة في مرتبة ثانوية مقارنة بالرجل ، ولتكثيف الجهود الكفيلة بتحقيق المساواة التامة في كافة المجالات ، دون تمييز من أي نوع ، بحيث تكفل مشاركة المرأة بفعالية في التنميسة الإقتصادية والإجتماعية وفي عمليات اتخاذ القرار ورسم السياسات .

٢ - وفي هذا الصدد ، لا بد من مراجعة كافة التشريعات ، لحذف جميع أشكال التمييز ضد المرأة ، بحيث تمنح النساء حقوقا متساوية لتلك الممنوحة للرجال ، كقانون الأحوال الشخصية ، وقانون العقوبات ، وقانون الجنسية ، ونظام الجوازات ، الخ. كما تؤكد الإتفاقية الدولية ، والعمل على طياغة النصوص القانونية بشكل دقيق ، بحيث يقل استخدام القضاة لسلطتهم صياغة النصوص القانونية بشكل دقيق ، بحيث يقل استخدام القضاي المناسبة ألم من شأنها حماية المرأة من العنف الجسدي والمعضوي الذي يقع عليها التي من شأنها حماية المرأة من العنف الجسدي والمعضوي الذي يقع عليها كي الأسرة أو في المجتمع الكبير ، ومحاربة ظاهرة عمالة الطفلة الأنثى التي تصرم القتاة من حقوقها التربوية والنفسية وتحملها أعباء فوق طاقتها ، والتشدد في تطبيق القانون الذي يحدد المن الأدنى لزواج الفتيات ، وملاحقة الذين يتجاوزوه ، وتخفيف الإجراءات القانونية التي تصاني منها المرأة في قضايا الطلاق والنفقة وغيرها ، والعمل على توعية المرأة بحقوقها القانونية وقاساح المجال أمامها للمشاركة في صياغة القوانين واللوائح الجديدة ، خاصة تلك التي يمكن أن تؤثر عليها .

٣ - ولما كانت التجاهات المجتمع التقليدية نحو المرأة من أبرز العقبات التي تعرقل نهوضها ، لابد من تكثيف الجهود لتعديل هذه الإتجاهات، وتربية المجتمع من خلال القنوات النظامية وغير النظامية ، وبمشاركة كافة التنظيمات الثقافية والإجتماعية والمهنية ، بحيث يعامل الذكور والإتماث على

قدم المساواة في الأسرة والمدرسة والمجتمع الكبير ، وتتعدل النظرة الجامدة إلى أدوار كل من الجنسين ، ويزداد الوعبي الإجتماعي بقدرات المرأة وحقوقها الكاملة في التعليم والعمل والمساهمة فيي كافية أوجبه التتميية الإقتصادية والإجتماعية ، وعلى كافة المستويات ، ويتغير موقف الرجل السلبي من العمل المنزلي وتربية الأطفال ، فيساهم جنبا إلى جنب مع المرأة في تحمل المسؤوليات الأسرية، أسوة بمساهمتها في العمل خارج المنزل -وقد أكدت على ذلك الإتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة . فمعالجة مشكلات المرأة غير ممكنة بمعزل عن معالجة مشكلات المجتمع المصري بأسره . ولا بد في هذا الصدد من محاربة الأفكار المتطرفة التي استطاعت في السنوات الأخيرة أن تستغل عباءة الدين وتؤثر على قطاعات نسانية كثيرة ، وتجعلها نتراجع عما كاتت عليه ، وتتقبل قيما متخلفة مخالفة لمعقلانية الديس الذي يحض على قيم العلم والعمل والتقدم. وذلك بزيادة التوعية الدينية الصحيحة ، وتقديم رؤية مستنيرة للإسلام ، و إز الة المفاهيم الخاطئة في أذهان عامة الشعب ... فتعديل القوانين وسن التشريعات وحده لايكفى ، بل لابد من اقتناع المواطنيس بها والستزامهم بتطبيقها.

٤ - وفي هذا المجال ، هناك حاجة لبل جهود خاصة لتعديل صورة المرأة المسليبة عن تفسها ، ولتوعيقها بعقوقها وبدورها الحقيقي في المجتمع ، ولإقتاعها بقدراتها على الإضطلاع باي مسرولية ، وبأهمية مشاركتها المسيامية الكاملة ... ولتقديم نماذج من النساء اللواتي نجحن في ميادين عديدة ، وفي مجالات غير تقليدية كانت حكرا على الرجال لإقناع المجتمع بإمكانات المرأة وقدراتها .

٥ – ونظرا اللدور الخطير الذي تلعيه وسائل الإعلام الجماهيرية في تشكيل الإتجاهات ، ينبغي أن توجه عناية خاصة لاستغلالها بتنظيم حملات توجية لمختلف قطاعات المجتمع (الطلبة ، أولياء الأمور ، العمال ، متخذي القرارات ، أرباب العمل ، الخ.) للقضاء على مظاهر التمييز ببن الجنمين ، وعلى الأفكار التقليدية ، وللتوعية بحقوق المرأة والأوضاع القانونية للاسرة ،

والتوعية بمفهوم المشاركة الوالدية التي تتطلب مشاركة الأب والأم في تربية الأبناء وتدبير أمور الأسرة ... وفي هذا المجال ، من الضروري جدا العمل على المفاء الصورة التي تظهر المرأة في مرتبة دوئية ، وذلك من جميع المواد الإعلامية ، وتطوير صورة بديلة ، تظهر الأدوار الإيجابية للمرأة في مختلف مجالات النشاط ، وتعديل محتويات برامج المرأة الإعلامية بحيث لا تتصب بالكامل على التدبير المنزلي وتربية الأطفال .

٣ - ولما كان التعليم شرطا أساسيا وحاسما لتحسين أوضاع المرأة وتعزير مكاثنها وتمكينها من المشاركة في عملية التنمية ، فقد أصبح لزاما التصدي لمشكلة الأمية بشكل جثري ، خاصة في المناطق الريفية والفقيرة ، باشتراك كافة الجهات المعنية من حكومية وغير حكومية ، وإلزام جميع الأميين والأميات بالعمل على تحرير أنفسهم من الأمية والتشدد في تطبيق ذلك ، وفرض عقوبات رادعة على المخالفين ، وشن حملة إعلامية حول مشكلة الأمية وخطرها وضرورة القضاء عليها ، واعتماد مفهوم محبو الأمية الحصاري ، والعمل في الوقت نفسه على توفير الحوافز الإيجابية لتعزيز لخوية الدارسات وتشجيهن على الإستمرار بالدراسة .

بالإضافة إلى ذلك ، لابد من سد منابع الأمية بالتطمدد بقطبيق قاتون الزامية التعليم في مرحلة القعليم الأمامي ، وتحقيق الإستيعاب الكامل لمن هم في سن هذه المرحلة ، والتوسع بمشروع المدارس ذات الفصل الواحد في المناطق النائية ذات التجمعات السكانية الصغيرة والتي يقل فيها الإلتحاق بالتعليم ، واختيار أماكن للدراسة تناسب الدارسات ، وجعل مواعيد الدراسة مرنة بحيث تتناسب مع ظروفهن ، وإفساح المجال للإلتحاق بالمدرسة بغض النظر عن العمر ، ومعالجة مشكلة التصرب من التعليم الأساسي كي نضمن التحاق جميع الإناث بالمدارس ، خاصة في الأرياف والمناطق الفقيرة ، وتوعية أولياء الأمور بالهمية التعليم الأساسي ، خاصة للإناث ، وتقديم مماعدات مالية وعينية للمحتاجين منهم ، وإعفائهم من الرسوم الدراسية ، حتى يتمكنوا من تحمل عدب نققات المعيشة الإضافية الناتجة عن التحاق

أبناتهم بالمدرسة ومن تعويض الدخل الإضعافي الذي يمكن أن يوفره لهم هؤلاء لو انصرقوا باكرا للعمل .

كذلك ، من الضروري تشجيع الإلك على الإلتحاق بالفروع العلمية والتقتية على مختلف المستويات لتمكينهن من العمل في مجالات غير تقليدية، ولصمان تمثيلهن المتساوي مع الرجال في المراكز الإدارية والمهنية العالية ، وإنشاء فروع من الكليات والمعاهد العليا في المناطق النائية لتشجيع الفتيات على متابعة الدراسة ، وتوفير خدمات الإرشاد التربوي والمهني ، داخل على متابعة الدراسة ، وتوفير خدمات الإرشاد التربوي والمهني ، داخل الإطار المدرسي وخارجه ، لإطلاع الفتيات على مالاتحاق بالدراسات التي التفليدية، ومتطلبات كل منها ، وتشجيعهن على الإلتحاق بالدراسات التي تؤهلهن لدخولها ...

وينبغي في الوقت نفسه بذل الجهود لتحسين نوعية التعليم بحيث يؤدي إلى رفع مستوى التحصيل ، ويجذب الطلبة ويشدهم ويلبى احتياجات كافة الفنات الإجتماعية والمناطق الجغرافية ، وبحيث يصبح خريجوه أكثر قدرة على التكيف مع متطلبات العمل المتطورة باستمرار ... وإعدادة النظر بالمشاهج الدراسية بحيث تكون واحدة اكلا الجنسين دون تعبيز في التخصيصات والمواد العلمية والأتشطة اليدوية والحرفية ، وبحيث تتضمن مواد تتعلق بقضايا المرأة وحقوقها وأهمية مشاركتها في مختلف أوجه التنمية، لغرس موقف ايجابي لدى الذكور تجاه الإناث ، وتقديم قاسم مشترك في الإقتصاد المنزلي للجنسين الإفساح المجال أمام الرجال والنساء على السواء - كما يحصل في بلدان متقدمة عديدة - للتمكن من تقاسم المسؤوليات الأسرية فيما بعد ، وتعديل الكتب المدرسية لإلغاء كافة الإتجاهات والمواقف التي تميز بين الجنسين وتبقى صورة الإناث في وضع دوني ... وزيادة مخصصات التعليم في الإنفاق العام حتى تتمكن من ثلبية الحاجات الناجمة عن الزيادة السكانية والزيادة في عدد من هم في سن التعليم ، بزيادة عدد المدارس والغاء نظام الفترات الدراسية وتخفيض كثافة الفصل، وتحسين الظروف التعليمية المختلفة للقضاء على ظاهرة الدروس الخصوصية المنتشرة بشكل مافت للنظر في مختلف المراحل التعليمية ، ابتداء من الصف الأول الإبتدائي ، وفي مختلف المواد الدراسية ... ودعم مشاركة المرأة في الأنشطة الترفيهية والرياضية .

٧ – كذلك ، لايد من زيادة الموارد المخصصة للقطاع الصحي ، وبذل جهدد إضافية لرفع مستوى الخدمات الصحية والوعي الصحي ، والتوسع في بناء المستشفيات والمراكز الصحية أو تطويرها ، وزيادة عدد الأطباء والممرضين وعدد الأسرة ، خاصة في الأرياف والمناطق الفقيرة ، وتأمين رعاية مستمرة للأمهات أثناء الحمل والوضع وبعد الولادة ، لخفض معدلات وفيات الأمهات والرضع والتوسع بالثقافة الغذائية للمرأة المصرية ، وتوسيع نطاق خدمات تنظيم الأسرة لخفض معدلات الخصوبة والحد من الإنفجار السكاني ، وتوفير التأمين الصحي للقفات المحرومة منه كربات البيوت والنساء العاملات في القطاع غير الرسمي وفي الزراعة ، والتشدد في تطبيق فالون منع عادة ختان الإثاث نظرا ما لهذه العملية من أثار سلبية جسيمة جسمها ونفسيا واجتماعيا ، والعمل على توعية الأهالي بأضرارها بكافـة الوسائل المتاحة .

٨ – ولما كانت التنمية الإقتصادية – الإجتماعية تتطلب مشاركة المرأة على قدم المساواة مع الرجل في جميع ميادين العمل ، من الضروري توسيع مشاركة المرأة في القوى العاملة ، وفتح المجال أمامها للوصول إلى كافة مواقع العمل ، بما في ذلك مراكز اتشاذ القرار والأعمال غير التقليدية التي الانزال تعتبر مخصصة للرجل ، والتصدي للحملة التي تطالب بعودة المرأة إلى المنزل أو العمل بنصف دوام والتي من شانها هضم حقوق المرأة وإضعاف دورها وإهدار نصوص الدستور والقوانين ، وبذل جهود صادقة والمناء على كافة أشكال التمييز ضد النساء في مجال العمل ، خاصة ضد النساء المتزوجات والحوامل والأمهات ، بحيث ينلن نصيبهن المتساوي مع الرجل في العمالة والأجور وفرص الترقي ، وذلك في ضوء المؤهدات العلمية والمهارات الفردية ، وليس بناء على الجنس . والتوعية بأن الأمومة العلمية والمهارات الفردية ، وليس بناء على الجنس . والتوعية بأن الأمومة وظيفة اجتماعية يجب أن يتبناها المجتمع ويوفر لها الخدمات المساعدة ، واخذة تدابير مؤقفة الإلزام أرباب العمل على تخصيص نسبة محددة من واتخاذ تدابير مؤقفة الإرباب العمل على تخصيص نسبة محددة من

المراكز للنساء تسمح بتحقيق نوع من المساواة بين الجنسين ، ومعالجة مشكلتي البطالة والفقر بتوفير الإستثمارات اللازمة لمختلف المناطق ، وخلق فرص عمل جديدة للشباب ، وتشجيع القطاع الخاص على توطين المشروعات في المناطق الفقيرة ، وتشجيع الصناعات الريفية والمشروعات الإنتاجية بتوفير القروض الموسرة ، خاصة للنساء ، وتنظيم المعارض والأسواق احتياجات موق العمل التخفيف من حدة البطالة واللغي بعبث يتمشى مع فرص المتربيب وإعادة التأهيل ، خاصة للقوة النسانية التي تحرم من هذه فرص المتربي وإعادة التأهيل ، خاصة للقوة النسانية التي تحرم من هذه الموس عادة ، وذلك تتطوير كفاءتها وإكسابها المهارات اللازمة في المجالات الزراعية والصناعية والقطاعات غير التقليدية ، وتمكيلها من احدة أعناء الحداة .

9 - ومن الضروري العمل للمكين الممرأة من المشاركة على قدم المساواة مع الرجل في مواقع اتخاذ القرار في كافة القطاعات: في المجالس التشريعية والتنفيذية وفي الجامعات والبنوك والشركات والأحزاب والنقابات الخ. ، وفتح أبواب السلطة القضائية أمامها ، وتخصيص نسبة من المراكز لها ، كاجراء مؤقت ، يضمن حصولها على فرص متكافئة مع الرجل ، ويفسح المجال أمامها لإثبات ذاتها واكتساب الخبرة والمهارات اللازمة ، وذلك ريثما تتمدل الظروف الإجتماعية التي تعرقل مشاركة المرأة ، خاصة وأل التجربة المصرية أثبتت أن تخصيص مقاعد النساء في البرلمان والمجالس المحلية قد مكن عددا أكبر من النساء من المشاركة بفعالية في تلك

١٠ العمل على توفير الخدمات الإجتماعية الكافية والمناسبة التي تساعد المرأة على التوفيق بين عملها في الخارج ومسؤولياتها الأسسرية والمشاركة في الحياة العامة ، والتي تؤكد عليها إثقاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة ، كدور الحضائة ورياض الأطفال والمواصدلات الخاصة ومطاعم الوجبات الجاهزة أو شبه الجاهزة والأسواق التعارفية

والمغاسل الجماعية ، فضلا عن تسهيل اقتناء التكنولوجيا الحديثة المساعدة على العمل المنزلي بحيث تكون أسعارها في متناول الجميع .

11 - تسهيل عسل المنظمات غير الحكومية ، وتخفيف القيود القنونية والإدارية التي تقيد عملها ، ودعمها ماديا وفنيا بحيث تتمكن من الإنطلاع بدورها الإيجابي ، والعمل على تحقيق التكامل والتنميق بين كافحة الجهات المعفية يتعزيز دور المرأة ، من حكومية وغير حكومية ، واستغلال الجهود والتكاليف بشكل أفضل ، وتنظيم حركة نمائية قوية تسعى لترعية المرأة ورفع مستواها التعليمي والصحى والإجتماعي ، وتقوية دورها في المجالس التشريعية والتنفيذية والتقايية ، الخ،، وتعمل كقوة شاغطة لتحقيق التغيير المطلوب في التشريعات وفي اتجاهات الرأي العام ، وتضغط على وسائل الإعلام لتناول قضايا المرأة المصرية بجدية في إطار مشكلات المجتمع .

١٢ - إنشاء قاعدة معلومات تتوافر فيها البيانات الإحصائية والدراسات والأبحاث التصمائية المعمقة المتعلقة بأوضاع المرأة في مختلف القطاعات ، وبمظاهر عدم المسلواة التي تعاتي منها ، والمعوقات التي تعرقل تقدمها ، وذلك للتوصل إلى وضع الحلول المناسبة.

١٣ - وأخيرا ، من الضروري تدعيم وتوسيع جهود التنمسيق على المستويات الإقليمية والدولية ، خاصة فيما يتعلق بتبادل المعلومات المتعلقة بتطور تعليم الإنتث وعملهن وبالبرامج والإنشطة الخاصة بهن ، والإستفادة في هذا المجال من خبرات وإمكانات المنظمات الدولية المنهتمة بقضايا المرأة .

الملاحق

الهلحق رقع (1)

الجداول

جدول رقم (١)

نسبة الأميين المصريين (١٠ مسئوات فسأكثر) حسب الجنس

إجمالي	انسات	ڏڪــور	الســـــــة
0V,Y	VY,0	£7,7	1977
\$9,V	TY,0	77,9	1977
1,Y3	04,Y	70,0	199•

^(°) المصدر : هشام الشريف ، في المجلس القومي للطفولة والأمومة واللجنة القومية المرأة ، عص ٧١ .

جدول رقم (۲)

نسب الأميين المصربين حسب الجنس ومكان الإقامة في عامي ١٩٧٦ . و ١٩٨٦ (*)

	ريــــــ	ر	· · ·	الإقسامسة
إنـــاث	ذکــور	إنــاث	ذكـور	الجنس الجنس السنة
AV,9 V1,1	P,00 7,73	07,£	۸,۲۲ ۲,۲۲	1977

^(*) المصدر : المجلس القومي للطفولة والأمومة ، ١٩٩٤ ، من ٣١ .

جدول رقم (٣)

تطور نسب تسجيل الإنتاث إلى إجمالي المسجلين في مصر في مراحـل التعليم المختلفة وفروعها في الفترة من ١٩٨٠-١٩٩٣/٩٢ (*)

997/97	199.	1940	194.	السينة السينة المرحلية / الفرع
_	٤٩	٤٩	٤٩	ما قبل المدرسة الإبتدانية
1,03	٤٤	٤٣	٤٠	التعليم الإبتدائي
\$0,7	٤٣	٤٠	۳۷	التعليم الثانوي
TO, A	_	1,00(1)	-	دور المعلمين والمعلّمات
۲۸,۷	-	_	(٣)11,٧	التعليم الفنى الصناعي
Y7,Y	_	_	٥,٢١(٤)	النعليم الفني الزراعي
٦٨,٤	-	(°)0Y.Y	-	التعليم الفنى التجاري
-	70	٣.	77	التعليم الجامعي بشكل عام
-	(₹)	-	-	التعليم الجامعي : التربية
-	(4) ٤ ٩		-	التعليم الجامعي : العلوم الإنسانية
		-		التعليم الجامعي: الحقوق والعلوم
-	(٦)٣١		-	الإجتماعية
		-		التعليم الجامعي : العلوم الطبيعيــة
-	(٦)٢٦	-	_	والهندسية
-	(٦)٤٤		-	التعليم الجامعي : العلوم الطبية

(*) المصادر :

- الأعرام : ٩٨٠ أو ١٩٨٥ أو ١٩٩٠ عن: UNESCO, 1993b, P.49 عن: ١٩٩٥ ، صفحات مختلفة ولعام : ١٩٩٧ ، صفحات مختلفة

(٢) للعام ٨٣ / ١٩٨٤ عن : مي شهاب ، ١٩٩٤ ، ص ٥٧

(٢) للعام ٨١ / ١٩٨٧ عن : مي شهاب ، ١٩٩٤ ، ص ٢٢

(٤) للعام ٨٠ / ١٩٨١ عن : مي شهاب ، ١٩٩٤ ، ص ٣٣ (٥) للعام ٨٣ / ١٩٨٤ عن : مي شهاب ، ١٩٩٤ ، ص ٢٧

(۱) عن: UNESCO , 1993 a , P 148

معدلات القيد الإجمالية في مصدر في المراحل التعليمية الممتثلة حسب الجنس في الأعوام ١٩٨٠ و ١٩٨٥ و ١٩٥٠)

جدول رقم (ء)

	۸٩.۲ -	-	Y	1	1.03	:
0	۸۱٫۵ ۱۰۰	1	1	1,14		D (
7	10.1		-		1	
نبات	+	يون	. <u>C</u>	100		

144 -

(°)المصنادر: للعامين ١٩٨٠ و ١٩٨٥ : UNESCO (1993b , PP 8 &53 : معيد التخطيط الفومي ، ١٩٩٤ ، مس ١١١

جدول رقم (٥)

معدلات القيد الإجمالية للإناث المصريات حسب المحافظات عام معدلات القيد الإجمالية للإناث المصريات حسب

ثـــانــوي	إعــدادي	ايىتىدانىي	المصرحلة المحافظة
77 £7 ٣٤ £8	74,1 YE,T 01,Y 11,A	1.0 97,8 Y7,1 Y9,8	المحافظات الحضرية الوجه البحسري الوجه القبلسي السسمسدود
£7	٧٠,٨	۲,۶۸	٨٨

(*) المصدر : معهد التخطيط القرمي ، ١٩٩٤ ، ص ١٢٤

جدول رقم (٢) متوسط سنوات الدراسة للمصريين (عمر ٢٥ سنة فاكثر) حسب الجنس والمحافظات في عام ١٩٨٦ (*)

إنـــاث	ذکــــور	المحافظة
£,¥	1,A	المحافظات الحضرية
£,£	V,Y	الــقـــاهــرة
7,7	2,0	الوجــه البحــــري
7,0	7,7	حــــــــــــر
7,1	7,7	ريـــــــــــــــ
Y	£	الوجــه القبلــي
7.0	7,7°	حــــــــــــر
1.7	7,4	ريـــــــــــــــــــ
7,7	£,9	محافظات الحدود
7,9	7,1	حـضـــر
1,7	7,9	ريــــف
Y,0	£.9	مـصـــــر
Y,9	7.0	حـضـــــر
1,£	7.5	ريــــــف

^(*) المصدر : معهد التخطيط القومي ، ١٩٩٤ ، ص ١٢٣

جدول رقم (٧)

متوسط العمر المتوقع عند الولادة (بالسنوات) في مصر حسب الجنس في الأعوام ٨٥/٨١ و ٨٥/٨٨ و ١٩٩٣/٩٢ (")

إجمالي	إنــــاث	ذكــــور	الســـنـة
0.,V	01,9	£9,0	1947/41
0V,T	01,7	07,£	1940/45
12,1	70,9	77,0	1997/97

(*) المصدر : المجلس القومي للطفولة والأمومة ، ١٩٩٤ ، ص ٣٦

جدول رقم (٨) نسب النساء في مصر إلى إجمالي قوة العمل حسب المناطق في عام ١٩٨٦ (*)

النسبة	المنطةة
1 4	ممسر
1 7 , A	حضــــر
0 , V	ريــــف
1 Y ,	المحافظات الحضرية بـور سـعيــد
1 • , Y	الـوجــه البـحري
1 7, T	حضــــــر
Y, E	ريــــــف
Y,£	الوجـه القبلي
10,7	هـضــــر
Y,£	ريـــــف

(*)المصدر : معهد التخطيط القومي ، ١٩٩٤ ، ص ١٢٤

جدول رقم (٩)

معدلات البطالة حسب الجنس في الأعوام ١٩٨٤ و١٩٨٨ و ١٩٨٨ (*)

إجمالـــي	بطالة الإناث	بطالة الذكور	الســـنـة
۸,٤	1V,V	7,Y	19A£
١٣,٧	YY,V	11,Y	19A7
١٣	Yo,A	A,Y	19AA

(*) المصدر : المجلس القومي للطفولة والأمومة ، ١٩٩٤ ، مس ٢١

جدول رقم (١٠)

عدد ونسب المشاركين في البرلمان المصري حسب الجنس في الفترة من ١٩٧١ - ١٩٧٠ (*)

نسية النساء	المجموع	مونات	عــدد النـــ ماتخعات	عددأعضاء المجلس	السنة
Y,Y A,9 Y,9 Y,9 Y,7	A) Y 1 E	V TT TO 11	TT. TTT EOA EOA	19V1 19V9 19A2 19AV 199•

^(°) المصدر : حورية مجاهد ، في المجلس القومي للطفولة والأمومة واللجنة المجلس القومية المرأة، ١٩٩٤ مس/.

جدول رقم (١١)

عدد المشاركين في مجلس الشورى المصدي حسب الجنس في الفترة من ١٩٨٠-١٩٩٢(*)

نسبة النساء	رجــــــال	نساء	السنة
٣,٣	7.7	٧	194.
1,4	۲٠٦	٤	ነባለግ
£,Y	7 5 7	17	1997

^(*) المصدر : المجلس القومي للطفولة والأمومة : ١٩٩٤ ، ص ١٠

جدول رقم (۱۲) عدد المشاركين في المجالس المحلية حسب الجنس في الفترة من ١٩٧٩- ١٩٩٧ (*)

نسبة النساء	عدد النـــــاء	عدد الأعضاء	السنة
11,7	Y 5 + 0	YIOIA	1979
9,4	YORE	AFYYY	1985
1,7	£77	7.778	1944
1,1	£77	77777	1997

(*) المصدر: حورية مجاهد، في المجلس القومي للطفولة والأمومة واللجنة القومية للمرأة، ١٩٩٤ مس٢٠

جدول رقم (۱۳)

تُوزِيع نسب الفقر في مصر حسب مكان الإقامة في عام ١٩٩٠ (*)

الفقراء المدقعون (٪)	الفقراء من السكان (٪)	مكان الإقامـــة
7,V	7,37	مصـــر
0,F	7,97	حضـــر
V,A	7,17	ريــــف

(*) المصدر : معهد التخطيط القرمي ، ١٩٩٤ ، ص ١٣٤ .

جدول رقم (١٤) توزيع جرائم العنف الواقعة على النساء والمبلغ عنها في عام ١٩٨٧(١)

النسية ٪		نوع الجريمـــة
TV, E YF, Y A, T T, 1 E, Y T, Y ., A 10, V	777 177 01 £1 70 19	قتل عمد هتك عرض واغتصاب ضرب أقضى للموت حريق عمد ضرب أحدث عاهة خطف وتعذيب تهديد
1.,	097	المجموع

(") المصدر : ليلي عبد الوهاب ، ١٩٩٤ ، ص ١١٠ .

جدول رقم (١٥)

توزيع حالات العنف الواقعة على النساء والمنشورة في الصحف بين
يونيو / حزيران ١٩٨٨ ومايو / أيار ١٩٨٩ (*)

/ 1 	الـعـدد	نسوع الحسائسة
41	77	حريـــق
٧.	٧١	ذبح وطعن بالسكين
17,7	1 8	ضرب بألة حادة
9,0	1 .	قتل بالرصاص
٨,٦	9	السقوط من أدوار عالية
٦,٦	Y	خنق
۳,۸	٤	قتــل بالسـم
۲,۹	٣	ضرب وتشويه بالوجه
V 4	l ~	خطفه متعادي

صعق بالتيار الكهرباني دوس بجرار زراعي غير مبين

1.0

^(*) المصدر : أيلي عبد الوهاب ، ١٩٩٤ ، ص ١٩٣ .

جدول رقم (١٦)

توزيع حالات العنف الواقعة على النصاء والمنظورة أمام المحاكم فى منطقة ريفية بيــن ينــاير /كــانون اللـّـاني ١٩٨٦ و أكتوبــر /تشــرين الأول ١٩٨٩(*)

النــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	ال حــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	نوع العنـــف
Y1.7 17.Y Y.£ 7.7 1,•	7.A 11° V 7	الصرب المطرد طعن بالسكين تبديد منقولات إغتصاب
١	90	المجموع

(*) المصدر : ليلي عبد الرهاب ، ١٩٩٤ ، ص ١٩٤ .

الهلحق رقع (۲)

إتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

مقدمة

في ١٨ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٩ اتخذت خطوة رئيسية نصو تحقيق هدف منح المرأة المساواة في الحقوق عندما اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة . وتضع هذه الإتفاقية المؤلفة من ٣٠ مادة ، في قالب قانوني ملزم ، المبادئ والتدابير المقبولة دوليا لتحقيق المساواة في الحقوق للمرأة في كل مكان ، وجساء اعتمادها تقويجا لمشاورات استمرت لفترة خمس سنوات والتي أجرتها أفرقة عاملة متعددة واللجنة المعنية بمركز المرأة والجمعية العامة .

وتكثيف هذه الإتفاقية الشاملة ، بدعوتها إلى كفالة الحقوق المتساوية للمرأة ، بصرف النظر عن حالتها الزوجية ، في جميع الميادين - سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية ومدنية - عمق العزلة والقيود المفروصة على المرأة على أساس الجنس لا غير ، وهي تدعو إلى سن تشريعات وطنية تحرم التمييز ، وتوصي باتخاذ تدابير خاصة موقتة للتعجيل بتحقيق المساواة الحقيقية بين الرجل والمرأة ، وباتضاذ خطوات تستهدف تعديل الأنصاط الإجتماعية والثقافية التي تودي إلى إدامة هذا التمييز .

وتنص التدابير الأخرى على كفالة الحقوق المتساوية المرأة في المجالات المبياسية وفي الحياة العامة ، والمساواة في الحصول على التعليم وإتاحة نفس الخيارات من حيث المفاهج التعليمية ، وعدم التمييز في التوظيف وفي الأجر ، وضمانات لملأمن الوظيفي في حالات الزواج والولادة ، وتشدد الإثقافية على تساوي الرجل والمرأة في المسؤولية داخل إطار الحياة الأسرية. كما تركز أيضا على الخدمات الإجتماعية ، ولاسيما مرافق رعاية الأطفال ، الملازمة للجمع بين الإلتزامات الأسرية وممدؤوليات العمل والمشاركة في الحامة .

وتلاعو مواد أخرى في الإتفاقية إلى عدم التمييز في الخدمات الصحية التي تقدم إلى النساء ، بما في ذلك الخدمات المتصلة بتخطيط الأسرة ، وإلى منح المرأة أهلية قانونية مماثلة لأهلية الرجل ، وتطلب أن توافق الدول الأطراف على أن كل العقود والصحوك الخاصة الأخرى التي تقيد من الأهلية القانونية للمرأة " يجب أن تعتبر لاغية وباطلة ". وتولي الإتفاقية اهتماما خاصا لمشاكل المرأة الريفية .

وتنشئ الإتفاقية جهازا للإشراف الدولي على الإلتزامات التي تقبل بها الدول . وسوف تتولى لجنة من الخبراء ، تقوم الدول الأطراف بانتخابها ويعملون بصفتهم الشخصية ، بالنظر في التقدم المحرز .

وستدخل هذه الإتفاقية ، التي فتح باب التوقيع عليها في ١ أذار / مارس ١٩٨٠ ، بعد موافقة ٢٠ دولة على التقيد بأحكامها ، إما عن طريق التصديسق أو الإنضمام .

وتتضمن الصفحات التالية النص الكامل للإتفاقية:

إن الدول الأطراف في هذه الإثفاقية ،

إذ تلاحظ أن ميثاق الأمم المتحدة يؤكد من جديد الإيمان بـالحقوق الأساسية للإنسان وبكرامة الفرد وقدره، وبما للرجال والنساء من حقوق متساوية،

وإذ تلاحظ أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان يؤكد مهدأ عدم جواز التميين ، ويعلن أن جميع الناس يولدون أحرارا متساوين في الكرامة والحقوق، وأن لكل إنسان حق التمتع بجميع الحقوق والحريات الواردة في هذا الإعلان ، دون أي تمييز ، بما في ذلك التمييز القائم على الجنس ،

وإذْ تلاهظ أن الدول الأطراف في العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الانسان عليها واجب ضمان حق الرجال والنساء في التمقع على قدم المساواة بجميع الحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية ،

وإذْ تَلْخَذْ بِعِينَ الإعتبار الإتفاقيات الدولية المعقودة برعاية الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة ، والتي تشجع المساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة،

وإذ تلاحظ أيضا القرارات والإعلانات والتوصيات التي اعتمدتها الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة للنهوض بالمساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة ،

وإذ يساورها القلق ، مع ذلك ، لأنه على الرغم من تلك الصكوك المختلفة ، لايزال هناك تعييز واسع النطاق ضد المرأة ، وإذ تشهير إلى أن التمييز ضد المرأة يشكل انتهاكا لمهدأي المساواة في الحقوق واحترام كرامة الإنسان وعقبة أسام مشاركة المسرأة ، على قدم المساواة مع الرجل ، في حياة بلاها السياسية والإجتماعية والإقتصادية والثقافية ، ويعوق نمو رخاء المجتمع والأسرة ، ويزيد من صعوبة التتمية الكاملة لإمكانات المرأة في خدمة بلاها والبشرية ،

وإذ يساورها القلق لأنه لاتناح للمرأة، في حالات الفقر ، إلا أقل الفرص للحصول على الغذاء والصحة والتعليم والتدريب والعمالة والحاجات الأخرى ،

واقتناعا منها بأن بقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، يستند إلى الإنصاف والعدل ، سيسهم إسهاما بارزا في النهوض بالمساواة بين الرجل والمرأة ،

وإذ تشدد على أن استئصال شافة الفصل العنصري وجميع أشكال العنصري وجميع أشكال العنصرية والتمييز العنصري والإستعمار والإستعمار الجديد والعدوان والإحتلال الأجنبي والسيطرة الأجنبية والتنخل في الشؤون الداخلية للدول أمر أساسي بالنسبة إلى نمتع الرجال والنساء بحقوقهم تمتعا كاملا ،

وإلا تؤكد أن تعزيز السلم والأمن الدوليين ، وتخفيف حددة التوتسر الدولي بفض النظر عن نظمها الدولي، والتعاون المتبادل فيما بين جميع الدول بغض النظر عن نظمها الإجتماعية والإقتصادية ، ونزع السلاح العام الكامل ولا سيما السلاح النووي في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة ، وتوكيد مبادئ العدل والمساواة والمنفعة المتبادلة في العلاقات بين البلدان مواعمال حق الشعوب الواقعة تحت السيطرة الاجنبية والإستعمارية والإحتلال الأجنبي في تقرير المصير والإستقلال ، وكذلك احترام السيادة الوطنية والسلامة الإقليمية مستنهض بالتقدم الإجتماعي والتنمية ، وستسهم ، نتيجة لذلك ، في تحقيق المساواة الكاملة بين الرجل والمرأة ،

وافتناعا منها بأن التنمية التاسة والكاملة لبلد ما ، ورفاهية العالم ، وقضية السلم ، تتطلب جميعا أقصى مشاركة ممكنة من جانب المرأة على قدم المساواة مع الرجل في جميع الميادين ،

وإذ تضع في اعتبارها اسهام المرأةالعظيم في رفاه الأسرة وفي تندية المجتمع ، الذي لم يعترف به حتى الآن على نحو كامل ، والأهمية الإجتماعية للأمومة ولدور الوالدين كليهما في الأسرة وفي تنشئة الأطفال ، وإذ تدرك أن دور المرأة في الإنجاب لاينبغي أن يكون أساسا للتمييز ، بل أن تنشئة الأطفال نتطلب بدلا من ذلك تقاسم المسؤولية بين الرجل والمرأة والمجتمع ككل ،

وإذ تدرك أن تحقيق المساواة الكاملة بين الرجل والمرأة يتطلب إحداث تغيير في الدور التقليدي للرجل وكذلك في دور المرأة في المجتمع والأسرة ،

وقد عقدت العرم على تنفيذ المبادئ الواردة في إعلان القضاء على التمبيز ضد المرأة ، وعلى أن تنتخذ ، لذلك الغرض ، التدابير اللازمـة ، للقضاء على ذلك التمبيز بجميع أشكاله ومظاهره ،

قد اتفقت على ما يلى :

الجزء الأول

المادة ١

لأغراض هذه الإتفاقية ، يعني مصطلح 'التمييز ضد المرأة ' أي تفرقة أو استبعاد أو تقييد يتم على أساس الجنس ويكون من أثاره أو أغراضه النيل من الإعتراف للمرأة ، على أساس تساري الرجل والمرأة ، بحقوق الإنسان والحريات الأساسية في الميادين السياسية والإنتصادية والإجتماعية والثقافية والمدنية أو في أي ميدان أخر ، أو إيطال الإعتراف للمرأة بهذه الحقوق أو تمتمها بها وممارستها لها بغض النظر عن حالتها الزوجية .

المادة ٢

تشجب الدول الأطراف جميع أشكال التمييز ضد المرأة وتوافق على أن تنتهج ، بكل الوسائل المناسبة ودون إيطاء ، سياسة القضاء على التمييز ضد المرأة ، وتحقيقا لذلك ، تتعهد بالقيام بما يلى :

- (أ) تجسيد مبدأ المصاواة بين الرجل والمرأة في دساتيرها الوطنية أو تشريعاتها المناسبة الأخرى ، إذا لم يكن هذا المبدأ قد أدمج فيها حتى الأن ، وكفالة التحقيق العملي لهذا المبدأ من خلال القسانون والوسسائل المناسبة الأخرى؛
- (ب) اتخاذ المناسب من التدابير التشريعية وغيرها ، بما في ذلك ما يقتضيه الأمر من جزاءات ، لحظر كل تعبيز ضد المرأة ؛
- (ج) إقرار الحماية القانونية لحقوق المرأة على قدم المساواة مع الرجل وضمان الحماية الفعالة للمرأة ، عن طريق المحاكم الوطنية ذات الإختصاص والمؤسسات العامة الأخرى ، من أي عمل تمييزي ؛

- (٤) الإمتناع عن الإضطلاع بأي عمل أو ممارسة تمييزية ضد
 المرأة ، وكفالة تصرف السلطات والمؤسسات العامة بما يتقق وهذا الإلتزام ؛
- (هـ) اتخاذ جميع التدابير المناسبة لقضاء على التمييز ضد المرأة من جانب أي شخص أو منظمة أو مؤسسة ؛
- (و) اتخاذ جميع التدايير المناسبة، بما في ذلك التشريع، لتعديل أو إلغاء القوانين والأنظمة والأعراف والممارسات القائمة التي تشكل تمييزا ضد المرأة ؛
- (ز) إلغاء جميع أحكام قوانين العقوبات الوطنية التي تشكل تمييزا
 ضد المرأة .

المادة ٣

تتخذ الدول الأطراف في جميع الميادين ، ولا سيما الميادين السياسية والإجتماعية والإقتصادية والثقافية ، التدابير المناسبة ، بما في ذلك التشريع ، لكفالة تطور المرأة وتقدمها الكاملين ، وذلك لتضمن لها ممارسة حقوق الإنسان والحريات الأساسية والتمتع بها على أساس المساواة مع الرجل .

المادة ٤

١ - لايعتبر اتخاذ الدول الأطراف تدابير خاصمة مؤقتة تستهدف التعجيل بالمساواة الفعلية بين الرجل والمرأة تمييزا كما تحدده هذه الإتفاقية ، ولكنه يجب ألا يستتبع بأي حال، كنتيجة له ، الإبقاء على معايير غير متكافضة أو منفصلة ، كما يجب وقف العمل بهذه التدابير عندما تكون أهداف التكافؤ في الفرص والمعاملة قد تحققت . لا يعتبر اتضاذ الدول الأطراف تدابير خاصة تستهدف حماية
 الأمومة ، بما في ذلك ثلك التدابير الواردة في هذه الإنفاقية ، إجراء تمبيزيا

المادة ٥

نتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة ، لتحقيق ما يلي :

- (أ) تعديل الأنماط الإجتماعية والثقافية لسلوك الرجمل والمحرأة ، بهدف تحقيق القضاء على التحيزات والعادات العرفية وكل الممارسات الأخرى القائمة على فكرة دونية أو تفوق أحد الجنسين ، أو على أدوار نمطية للرجل والمرأة ؛
- (ب) كفالة أن تتضمن التربية الأسرية تفهما سليما للأمومة بوصفها وظيفة اجتماعية والإعتراف بالمشوولية المشتركة لكل من الرجال والنساء في تتشنة أطفالهم وتطورهم ، على أن يكون مفهوما أن مصلحة الأطفال هي الإعتبار الأساسي في جميع الحالات .

المادة ٦

تتخذ الدول الأطراف جميع التدايير المناسبة ، بما في ذلك التشريع ، لمكافحة جميع أشكال الإتجار بالمرأة واستغلال دعارة المرأة .

الجزء الثانى

المادة ٧

تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في الحياة السياسية العامة اللبلد ، وبوجه خاص تكفل للمرأة ، على قدم المساواة مع الرجل ، الحق في :

- أ) التصويت في جميع الإنتخابات والإستفتاءات العامة ، وأهلية الإنتخاب لجميع الهينات التي ينتخب أعضاؤها بالإقتراع العام ؛
- (ب) المشاركة في صنياغة سياسة الحكومة وتنفيذ هذه السياسة وفي شغل الوظائف العامة وتأدية جميع المهام العامة على جميع المستويات الحكومية ؛
- (ج) المشاركة في جميع المنظمات والجمعيات غير الحكومية التي
 تعنى بالحياة العامة والسياسية البلد .

المادة ٨

تثذذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة لتكفل المرأة ، على قدم المساواة مع الرجل ودون أي تمييز ، فرصة تمثيل حكومتها على المستوى الدولي والإشتراك في أعمال المنظمات الدولية .

المادة ٩

١ – تمنح الدول الأطراف المرأة حقا مساويا لحق الرجل في اكتساب جنسيتها أو الإحتفاظ بها أو تغييرها . وتضمن بوجه خاص ألا يترتب على المزواج من أجنبي أو تغيير جنسية الزوج أثداء الزواج ، أن تثغير تلقانها جنسية الزوجة ، أو أن تصبح بلا جنسية أو أن تفوض عليها جنسية الزوج .

 ٢ - تمنح الدول الأطراف المرأة حقا مصاويا لحق الرجل فيما يتعلق بجنسية أطفالها.

الجزء الثلاث

المادة ١٠

تثخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة القضاء على التمييز ضد المرأة لكي تكفل للمرأة حقوقا مساوية لحقوق الرجل في ميدان التعليم ، وبوجه خاص لكي تكفل ، على أساس تساوى الرجل والمرأة :

(أ) نفس الظروف للترجيب الوظوفي والمهني ، وللوصدول إلى الدرجات العلمية في المؤسسات التعليمية من جميع الدرجات العلمية في المؤسسات التعليمية من جميع الفنات ، في المناطق الريفية والحضرية على السواء ؛ وتكون هذه المساواة مكفولة في المرحلة السابقة للإلتحاق بالمدرسة وفي التعليم العام والتقفي العالي ، وكذلك في جميع أنواع التكريب المهنى ؛

(ب)) توفر نفس المناهج الدراسية ، ونفس الإمتحانات وهيسات تدريسية تتمتع بمؤهلات من نفس المستوى ومبان ومعدات مدرسية من نفس النوعية ؛

(ج) القضاء على أي مفهوم نمطي عن دور الرجل ودور المرأة على جميع مستويات التعليم وفي جميع أشكاله عن طريق تشجيع التعليم المختلط وغيره من أنواع التعليم الذي تساعد في تحقيق هذا الهدف ، ولا سيما عن طريق تتقيح كتب الدراسة والبرامج المدرسية وتكبيف أساليب التعليم ؛

(د) نفس الفرص للإستفادة من المنح التعليمية وغيرها من المنح الدراسية ؟

(هـ) نفس الغرص للوصول إلى برامج التعليم المتراصل ، بما في
 ذلك برامج تعليم الكبار ومحو الأمية الوظيفية ، ولا سيما التي تهدف إلى أن

- تضيق ، في أقرب وقت ممكن ، أي فجوة في التعليم قائمة بين الرجل والمرأة؛
- (و) خفض معدلات ترك المدرسة قبل الأوان بين الطالبات وتنظيم
 برامج للفتيات والنساء اللاتي تركن المدرسة قبل الأوان ؛
- (ز) نفس الفرص للمشاركة النشطة في الألعاب الرياضية والتربية البدنية ؟
- (ح) الوصول إلى معلومات تربوية محددة للمساعدة في ضمان
 صحة الأسر ورفاهها ، بما في ذلك المعلومات والنصح عن تخطيط الأسرة .

المادة ١١

- ۱ تتخذ الدول الأطراف جميع ما يتتضيي الحال اتخاذه من تدابير للقضاء على التمييز ضد المرأة في ميدان العمل لكي تكفل لها ، على أساس تساوى الرجل والمرأة ، نفس الحقوق ولا سيما :
 - (أ) الحق في العمل بوصفه حقا غير قابل للتصرف لكل البشر ؛
- (ب) الحق في التمتع بنفس فرص التوظيف ، بما في ذلك تطبيق معايير الإختيار نفسها في شؤون التوظيف ؛
- (ج) الحق في حرية اختيار المهنة والعمل ، والحق في الـترقي والأمن الوظيفي ، وفي جميع مزايا وشروط الخدمة ، والحق فـي تلقي التدريب وإعادة التدريب المهني ، بما في ذلك التلمذة الصناعية والتدريب المتكرر ؛

- (د) الحق في المساواة في الأجر ، بما في ذلك الإستحقاقات ، والحق في المساواة في المعاملة فيما يتعلق بالعمل المتعادل القيمة ، وكذلك المساواة في المعاملة في تقييم نوعية العمل ؛
- (هـ) الحق في الضمان الإجتماعي ، ولا سيما فـي حالات التُقاعد ، والبطالة ، والمرض ، والعجز ، والشيخوخة ، وأي شكل من أشكال عدم القدرة على العمل ، وكذلك الحق في لجازة مدفوعة الأجر ؛
- (و) الحق في الوقاية الصحية وسلامة ظروف العمل ، بما في ذلك حماية وظيفة الإنجاب ؛
- ٢ توخيا لمضع التعييز ضد المرأة بسبب الـزواج أو الأمومـة ،
 ولضمان حقها الفعلي في العمل ، تتخذ الدول الأطراف التدابير المناسبة :
- (أ) لحظر القصل من الخدمة بسبب الحمل أو إجازة الأمومة والتمييز في القصل من العمل على أساس الحالة الزوجية ، مع فرض جزاءات على المخالفين ؛
- (ب) لإدخال نظام إجازة الأمومة المدفوعة الأجر أو مع التمتع بعزايا إجتماعية مماثلة دون أن تفقد المرأة الوظوفة الذي تشغلها أو أقدميتها أو العلاوات الإجتماعية ؛
- (ج) لتشجيع توفير ما يلزم من الخدمات الإجتماعية الساندة لتمكين الوالدين من الجمع بين التزاماتهما الأسرية ويين مسؤوليات العمل والمشاركة في الحياة العامة ، والاسيما عن طريق تشجيع إنشاء وتنمية شبكة من مرافق رعاية الأطفال ؛
- (د) لتوفير حماية خاصة للمرأة أثناء فترة الحمل في الأعمال التي يثبت أنها موذية لها .

٣ - يجب أن تستعرض التشريعات الوقائية المتصلة بالمعسائل المشمولة بهذه المادة استعراضا دوريا في ضدوء المعرفة العلمية والتكنولوجية ، وأن يتم تنقيحها أو إلغاؤها أو توسيم نطاقها حسب الإنتضاء .

المادة ٢٢

١ - تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمهيز ضد المرأة في ميدان الرعاية الصحية من أجل أن تضمن لها ، على أساس تساوي الرجل والمرأة ، الحصول على خدمات الرعاية الصحية ، بما في ذلك الخدمات المتعلقة بتخطيط الأسرة .

٢ – بالرغم من أحكام الفقرة ١ من هذه المادة تكفل الدول الأطراف للمرأة الخدمات المذاسبة فيما يتعلق بالحمل والحولادة وفترة ما بعد الولادة ، وتوفر لها الخدمات المجانية عند الإقتضاء ، وكذلك التغذية المكافية أثثاء الحمل والرضاعة .

المادة ١٣

تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة القضاء على التمييز ضد المرأة في المجالات الأخرى للحياة الإقتصادية والإجتماعية لكي تكفل لها ، على أساس تساوي الرجل والمرأة ، نفس الحقوق ولاسيما :

(أ) الحق في الإستحقاقات الأسرية ؛

(ب) الحق في الحصول على القروض المصرفية ، والرهون
 العقارية وغير ذلك من أشكل الإنتمان المالي ؛

(ج) الحق في الإشتراك في الأنشطة الترويحية والألعاب الرياضية
 وفي جميع جوانب الحياة الثقافية

المادة ١٤

١ - تضع الدول الأطراف في اعتبارها المشاكل الخاصة التي تواجهها العراة الرينية، والأدوار الهامة التي توديها في تأمين أسباب البقاء اقتصاديا لأسرتها ، بما في ذلك عملها في قطاعات الإقتصاد غير النقدية ، وتتخذ جميع التدابير المناسبة لضمان تطبيق أحكام هذه الإتفاقية على المرأة الريفية .

٢ – تتكذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في المناطق الريفية لكي تكفل لها ، على أساس التساوي مع الرجل، المشاركة في التتمية الريفية والإستفادة منها ، وتكفل للمرأة بوجه خاص الحق في:

- (أ) المشاركة في وضع وتنفيذ التخطيط الإنماني على جميع المستويات ؛
- (ب) نيل تسهيلات العناية الصحوة الملائمة ، يما في ذلك المعلومات والنصائح والخدمات المتعلقة بتخطيط الأسرة ؛
 - (ج) الإستفادة بصورة مباشرة من برامج الضمان الإجتماعي ؛
- (د) الحصول على جميع أنواع التدريب والتعليم، الرسمي وغير الرسمي، بما في ذلك ما يتصل منه بمحو الأمية الوظيفية، والحصول كذلك، في جملة أمور ، على فواند كافية الخدمات المجتمعية والإرشادية، وذلك لتحقق زيادة كفاءتها التقنية ؛

 (هـ) تنظيم جماعات المساعدة الذاتية و التعاونيات من أجل المحصول على فرص اقتصادية متكافئةعن طريق العمل لمدى الغير أو العمل لحسابهن الخاص ؛

(و) المشاركة في جميع الأنشطة المجتمعية ؛

- (ز) فرصدة الحصدول على الإنتمانات والقدوض الزراعية ، وتسهيلات التسويق والتكنولوجيا المناسبة ، والمساواة في المعاملة في مشاريع إصلاح الأراضي والإصلاح الزراعي وكذلك في مشاريع التوطين الريفي ؛
- (ح) التمتع بظروف معيشية ملائمة ، ولاسيما فيما يتطق بالإسكان
 والاصحاح والإمداد بالكهرباء والماء ، والنقل ، والإتصالات .

الجزء الرابع

المادة ١٥

١ - تمنح الدول الأطراف المرأة المساواة مع الرجل أمام القانون .

٢ - تمنح الدول الأطراف المرأة في الشؤون المدنية ، أهلية قانونية مماثلة لأهلية ، وتكفل للمرأة ، مماثلة لأهلية ، وتكفل للمرأة ، بوجه خاص ، حقوقا مساوية لحقوق الرجل في إسرام العقود وإدارة الممتلكات، وتعاملها على قدم المساواة في جميع مراحل الإجراءات المتبعة في المحاكم والهينات القضائية .

٣ - توافق الدول الأطراف على اعتبار جميع العقود وصائر أنواع
 الصدكوك الخاصة التي لها أثر قانوني يستهدف تقبيد الأهلية القانونية للمرأة
 باطلة و لاغية

 ٤ - تمنح الدول الأطراف الرجل والمرأة نفس الحقوق فيما يتعلق بالقانون المتصل بحركة الأشخاص وحرية اختيار محل سكناهم وإقامتهم .

المادة ٢١

ا تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز
 ضد المرأة في كافحة الأمور المتعلقة بالزواج والعلاقات الأسرية ، وبوجـه خاص تضمن ، على أساس تساوي الرجل والمرأة :

(أ) نفس الحق في عقد الزواج؛

(ب) نفس الحق في حرية اختيار الزوج ، وفــي عـدم عقد الـزواج إلا برضاها الحر الكامل ؛

(ج) نفس الحقوق والمسؤوليات أثناء الزواج وعند فسخه ؛

 (د) نفس الحقوق والمسووليات كوالدة ، بغض النظر عن حالتها الزوجية ، في الأمور المتعلقة بأطفالها ؛ وفي جميع الأحوال ، تكون مصالح الأطفال هي الراجحة ؛

 (هـ) نفس الحقوق في أن تقرر بحرية ويشعور من المسؤولية عـدد أطفالها والفترة بين إنجاب طفل و أخر ، وفي الحصول على المعلومــات والتنقيف والوسائل الكفيلة بتمكينها من ممارسة هذه الحقوق ؛

(و) نفس الحقوق والمسؤوليات فيما يتعلق بالولاية والقوامسة والوصاية على الأطفال وتبنيهم ، أو ماشابه ذلك من الأنظمة المؤسسية الإجتماعية ، حين توجد هذه المفاهيم في التشريع الوطني ؛ وفي جميسع الأحوال تكون مصالح الأطفال هي الراجحة ؛

- (ز) نفس الحقوق الشخصية للزوج والزوجة ، بما في ذلك الحق في اختيار اسم الأسرة ، والمهنة ، والوظيفة ؛
- (ح) نفس الحقوق لكلا الزوجين فيما يتعلق بملكية وحيازة الممتلكات ، والإشراف عليها ، وإدارتها ، والتمتع بها ، والتصرف فيها ، سواء بلا مقابل أو مقابل عوض ذي قيمة .

٢ - لا يكون لخطوبة الطفل أو زواجه أي أثر قانوني ، وتتخذ جميع الإجراءات الضرورية ، بما فيها التشريع ، لتحديد سن أدنى لمازواج ولجمل تسجيل الزواج في سجل رسمي أمرا إلزامها .

الجزء الخامس

المادة ١٧

ا - لغرض دراسة التقدم المحرز في تنفيذ هذه الإتفاقية ، تنشأ لجنة للقضاء على التمبيز ضد المرأة (يشار البها فيما يلي باسم اللجنة) تتألف عند بدء نفاذ الإتفاقية من ثمانية عشر خبيرا وبعد تصديق الدولة الطرف الخامسة والثلاثين عليها أو انضمامها إليها من ثلاثة وعشرين خبيرا من ذوي المكانة الخلقية الرفيعة والكفاءة العالية في الميدان الذي تشمله هذه الإتفاقية ، نتتخبهم الدول الأطراف من بين مواطنيها ويعملون بصغتهم الشخصية ، مع إيلاء الاعتبار لمبدأ التوزيع الجغرافي العادل ولتمثيل مختلف الأشكال الحضارية وكذلك النظم القانونية الرئيسية .

 ٢ - ينتخب أعضاء اللجنة بالإقتراع السري من قائمة بالأشخاص الذين ترشحهم الدول الأطراف. ولكل دولة طرف أن ترشح شخصا واحدا من مواطنيها. ٣ - يجري الإنتخاب الأول بعد ستة أشهر من تاريخ بدء نفاذ هذه الإثقافية . وقبل ثلاثة أشهر على الأقل من تاريخ كل انتخاب ، يوجه الأمين العام للأمم للأمم للمتحدة رسالة إلى الدول الأطراف يدعوها فيها إلى تقديم ترشيحاتها في غضون فترة شهرين ، ويعد الأمين العام قائمة بالترتيب الأبدي بجميع الأشخاص المرشحين على هذا النحو ، مبينا الدول الأطراف .
التي رشحتهم ، ويقدمها إلى الدول الأطراف .

٤ - تجري إنتخابات أعضاء اللجنة في اجتماع للدول الأطراف يدعو إليه الأمين العام في مقر الأمم المتحدة . وفي ذلك الإجتماع ، الذي يشكل اشتراك ثلثي الدول الأطراف فيه نصابا قانونيا له ، يكون الأشخاص المنتخبون لعضوية اللجنة هم المرشحون الذين يحصلون على أكبر عدد من الأصوات وعلى أكثرية مطلقة من أصوات ممثلي الدول الأطراف الحاضرين والمصوئين .

 ويتنف أعضاء اللجنة لفترة مدتها أربع سنوات . غير أن فترة تسعة من الأعضاء المنتخبين في الإنتخاب الأول تنقضي في نهاية فترة سنتين؛ ويقوم رئيس اللجنة ، بعد الإنتخاب الأول قورا ، باختيار أسماء هؤلاء الإعضاء بالقرعة .

٦ - يجري انتخاب أعضاء اللجنة الإضافيين الخمسة وققا لأحكام الفقرات ٢ و٣ و٤ من هـذه المادة بعد التصديق أو الإتضمام الخامس والثلاثين. وتنتهي ولاية اثنين من الأعضاء الإضافيين المنتخبين بهذه المناسبة في نهاية فقرة سنتين . ويتم اختيار اسميهما بالقرعة من قبل رئيس اللجنة.

لملء الشواغر الطارئة، تقوم الدولة الطرف التي كف خبيرها
 عن العمل كعضو في اللجنة بتعيين خبير أخر من بين مواطنيها ، رهنا
 بموافقة اللجنة .

مناق أعضاء اللجنة ، بموافقة الجمعية العامة ، مكافأت تدفع من موارد الأمم المتحدة بالأحكام والشروط التي تحددها الجمعية ، مع ايلاء الإعتبار لأهمية المصووليات المنوطة باللجنة.

9 توفر الأمين العام للأمم المتحدة ما يلزم اللجنة من موظفين
 ومرافق للإضطلاع بصورة فعالة بالوظائف المنوطة بها بموجب هذه الإتفاقية

المادة ١٨

١ - تتعهد الدول الأطراف بان تقدم إلى الأمين العام للأمم المتحدة ، للنظر من قبل اللجنة ، تقريرا عما اتخذته من تدابير تشريعية وقضائية وإدارية وغيرها من أجل إنفاذ أحكام هذه الإتفاقية، وعن التقدم المحرز في هذا الصدد ، وذلك :

(أ) في غضون سنة واجدة من بدء النفاذ بالنسبة للدولة المعنية ؛

(ب) ويعد ذلك كل أربع سنوات على الأقل ، وكذلك كلما طلبت اللجنة ذلك ؛

٢ - يجوز أن تبين التقارير العوامل والصحاب التي تؤثر على مدى الوفاء بالإلتزامات المقررة في هذه الإتفائية .

المادة ١٩

- ١ تعتمد اللجنة النظام الداخلي الخاص بها .
- ٢ تتتخب اللجنة أعضاء مكتبها لفترة سنتين .

المادة ٢٠

ا - تجتمع اللجنة في العادة الفترة الاتزيد على أسبوعين سنويا النظر
 في التقارير المقدمة وقفا للمادة ١٨ من هذه الإنقاقية .

 ٢ - تعقد اجتماعات اللجنة عادة في مقر الأمم المتحدة أو في أي مكان مناسب آخر تحدده اللجنة.

المادة ٢١

١ - تقدم اللجنة تقريرا سنويا إلى الجمعية العامة للأمسم المتحدة بواسطة المجلس الإقتصادي والإجتماعي ، عن أنشطتها ، ولهسا أن تقدم مقترحات وتوصيات عامة مبنية على دراسة التقارير والمعلومات الواردة من الدول الأطراف ، وتدرج تلك المقترحات والتوصيات العامة في تقرير اللجنة مشفوعة بتعليقات الدول الأطراف ، إن وجدت .

٢ - يحيل الأمين العام تقارير اللجنة إلى لجنة مركز المرأة ، لغرض إعلامها .

المادة ٢٢

يحق للوكالات المتخصصة أن تمثل لدى النظر في تنفيذ ما يقع في نطاق أنشطتها من أحكام هذه الإتفاقية . وللجنة أن تدعو الوكالات المتخصصة إلى تقديم تقارير عن تنفيذ الإتفاقية في المجالات التي تقع في نطاق أنشطتها .

الجزء السادس

المادة ٢٣

ليس في هذه الإتفاقية ما يمس أي أحكام تكون أكثر تيسيرا لتحقيق المساواة بين الرجل والمرأة وتكون قد وردت :

(أ) في تشريعات دولة من الدول الأطراف ؛

 (ب) أو في أية اتفاقية أو معاهدة أو اتفاق دولي آخر نافذ بالنسية إلى تلك الدولة .

المادة ٢٤

تتمهد الدول الأطراف باتخاذ جميع ما يلزم من تدابير على الصعيد الوطني تستهدف تحقيق الإعمال الكامل للحقوق المعترف بها في هذه الإتفاقية

المادة ٢٥

- ١ يكون باب التواتيع على هذه الإتفاقية مفتوحا لجميع الدول .
 - ٢ يسمى الأمين العام للأمم المتحدة وديعا لهذه الإتفاقية .
- ٣ تخضع هذه الإثفائيـة للتصديق . وتودع وشانق التصديق لدى الأمين
 المعام للأمم المتحدة .
- 3 يكون باب الإنضمام إلى هذه الإنفاقية مفتوحا لجميع الدول . وينفذ
 الإنضمام بإيداع وثيقة الإنضمام لدى الأمين العام للأم المتحدة .

المادة ٢٦

 ١ - يجوز لأي دولة من الدول الأطراف ، في أي وقت ، أن تطلب إعادة النظر في هذه الإتفاقية ، وذلك عن طريق إشعار كتابي يوجه إلى الأمين العام للأمم المتحدة .

 7 - تقرر الجمعية العامة للأمم المتحدة ما يتخذ من خطوات ، إن لزمت ، فيما يتعلق بذلك الطلب.

المادة ٢٧

١ - يبدأ نفاذ هذه الإتفاقية في اليوم الثلاثين بعد تاريخ ايداع وثيقة التصديق
 أو الإنضمام العشرين لدى الأمين العام للأمم المتحدة

 ٢ – بالنسبة لكل دولة تصدق على هذه الإتفاقية أو نتضم إليها بعد ايداع وثيقة التصديق أو الإتضمام العشرين ، يبدأ نفاذ الإتفاقية في اليوم الثلاثين بعد تاريخ ايداع هذه الدولة وثيقة تصديقها أو انضمامها .

المادة ٨٧

 ١ - يتلقى الأمين العام للأمم المتحدة نص التحفظات التي تبديها الدول وقـت التصديق أو الإنضمام ، ويقوم بتعميمها على جميع الدول .

٢ - لا يجوز ابداء أي تحفظ يكون منافيا لموضوع هذه الإتفاقية وغرضها .

٣ - يجوز صحب التحفظات في أي وقت بتوجيه إشعار بهذا المعنى إلى
 الأمين العام للأسم المتحدة، الذي يقوم عندنذ بإبلاغ جميع الدول بـ .
 ويصبح ذلك الإشعار نافذ المفعول إعتبارا من تاريخ تلقيه .

Italia PY

١ - يعرض التحكيم أي خلاف ينشأ بين درائين أو أكثر من الدول الأطراف حول تفسير أو تطبيق هذه الإتفاقية و لا يسوى عن طريق المفاوضات ، وذلك بناء على طلب واحدة من هذه الدول . وإذا لم يتمكن الأطراف ، خلال ستة أشهر من تاريخ طلب التحكيم ، من الوصول إلى اتفاق على تنظيم أمرالتحكيم ، جاز لأي من أولتك الأطراف إحالة النزاع إلى محكمة العدل الدولية بطلب يقدم وفقا للنظام الأساسي للمحكمة .

٧ - لأية دولة طرف أن تعلن لدى توقيع هذه الإثفاقية أو التصديق عليها أو الإنضمام اليها أنها لا تعتبر نفسها ملزمة بالفقرة ١ من هذه المادة . ولا تكون الدول الأطراف الأخرى ملزمة بثلك الفقرة إزاء أية دولـة طرف أبدت تحفظ من هذا القبيل .

٣ - لأية دولة طرف أبدت تحفظا وفقا للفقرة ٢ من هذه المادة أن تسحب
 هذا التحفظ متى شاءت بإشعار توجهه إلى الأمين العام للأمم المتحدة .

المادة و٣٠

تودع هذه الإتفاقية ، التي تتساوى نصوصها الإسبانية والإنكليزية والروسية والصينية والعربية والفرنسية في الحجية ، لدى الأمين العام للأمم المتحدة .

و إِثْبَاتًا لَذَلْتُك ، قام الموقعون أدناه ، المفوضون حسب الأصول ، بتوقيع هذه الإتفاقية .

المراجع

أولا: المراجع العربية

الحجاب ، الرياض ، الدار السعودية للنشر أبو الأعلى المودودي

والتوزيع ، ١٩٨٥ .

: إغتصاب الإناث في المجتمعات القديمة أحمد على المجدوب والمعاصرة ، القاهرة ، الدار المصرية -

اللىنانية ، ١٩٩٣ .

إتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز الأمدم المتحدة

ضد المرأة ، نيويورك ، ١٩٧٩ .

المسرأة قسى العسالم ١٩٩٥ : إتجاهسات الأمح المتحدة وإحصاءات ، نيويورك ، الأمم المتحدة ،

. 1990

الحماية القانونية للنساء المسنولات عن أميرة بهي الدين أس ، ورقة مقدمة لمؤتمر مجلس السكان

الدولي ورابطة المرأة العربية ، القاهرة ،

مارس ۱۹۹۳ (أ).

أميرة بهي الديـن : ظاهرة المرأة والعنـف : العنـف والعنـف المصلا ، ورقة مقدمة لإدارة برامج المرأة في اليونيسف ، نوفمبر ١٩٩٣(ب) ، (تـم قدمت فـي ورشة عمل حول " العنف ضد المرأة " ، في إطـار الإعمـال التحضيريـة لموتمر بيكين ، عمان ، نوفمبر ١٩٩٤) .

أميرة بهي الدين : الطفلة الأتشى بين الحماية القانونية والإعتداءات الواقعية ،ورقة مقدمة في ورشة عمل نظمتها إدارة برامج المرأة في اليونيسف حول وضمع الاتشى الطفلة ، القاهرة ، يوليو ١٩٩٤ (أ) .

أميرة بهي الدين : التمييز ضد المسرأة في قانون العقوبات المصري ، ورقة مقدمة في ورشة عمل مؤتمر السكان ومنتدى المنظمات غير الحكرمية ، القاهرة ، سبتمبر ١٩٩٤ (ب) . الحكرمية البشرية لعمام ١٩٩٤ ، برنامج الأمم المتحدة : تقريس التنمية البشرية لعمام ١٩٩٤ ، بيروت، مركز در اسات الوحدة العربية ، بيروت، مركز در اسات الوحدة العربية ،

برنامج الأمم المتحدة : تقريس التنمية البشسرية لعام ١٩٩٥، الإنماني القاهرة، دار العالم العربي للطباعة، ١٩٩٥.

. 1992

برنامج الأمم المتحدة : تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٦، مطبعة الإنماني جامعة أكسفورد ، نيويورك، ١٩٩٦.

البنك الدولي : تقرير عن التثمية في العام ١٩٩٤ : البنية

الأساسية من أجل التقمية ، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، ط. ١ ، حزيــران / بونبو ١٩٩٤ .

جمعية تنظيم الأسرة : الحلقة الدراسية عن الإنتهاك البيني لصغار الإنساث ، التقريس النهائي والتوصيات والبصوث ، القساهرة ، ١٤ - ١٥ أكتوبسر 1949.

حامد عمار : آخوال الإنسان في ربوع مصد ومؤشراتها في مطلع التسعيات ، القاهرة ، رابطة التربية الحديثة ، يوليو ١٩٩٤ .

رناسة مجلس الوزراء : وصف مصر بالمعلومات ، القاهرة ، وزارة الإدارة المحلوة ، مركـز المعلومات ودعـم اتخاذ القرار ، الكتاب السنوي ، الإمسدار الثاني ، مايو ١٩٩٥ .

رفيقة مثليم حمود : دور المرأة أبي إدارة القطيم العالي ، أبي :
المجلة العربية للتربية ، تونس، المنظمـة
العربية للتربية والثقافـة والعلـوم ، المجلـد
الرابع عشر - العدد الثاني ديممبر 1918 .

رفيقة سليم حمود : معوقات الإسداع في المجتمع العربسي وأمساليب التظلب عليها ، في : ممسقلها التربية العربية ، القاهرة ، مركز ابن خلاون للدراسات الإنمانية ، العدد الثاني ، ١٩٩٥ ، ص ٩٩ - ٩٦ .

سلوى محمد عبد الباقي : صورة المرأة المصرية ، دراسة في تحليل

مضمون بعض البرامج الإذاعية ، اللجنة الإنتصادية والإجتماعية لغربي آسيا - الأمم المتحدة ، سلسلة دراسات عن المرأة العربية في التتمية (4) ، ١٩٨٥ .

سمير فريد

صورة المرأة في المعيثما العربية ، اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا – الأمم المتحدة ، سلسلة دراسات عن المرأة العربية في التتمية (١٠) ، ١٩٨٥.

شهرزاد العربى

: البعد السياسي للحجاب ، ط. ١ ، القاهرة ، الزهراء للإعلام العربي ، ١٩٨٩ .

عبد الحليم محمد أبـو شقة

تحرير المرأة في عصر الرسالة ، الكويت ،
 دار القلم للنشر والتوزيع :

الجرَّء الأول: معسالم شـخصية المسرأة المسلمة ، ط. ١ ، ١٩٩٠ (أ) .

الجزء الثاني: مشاركة المرأة المسلمة في الحياة الإجتماعية ، ط. ١ ، ١٩٩٠ (ب) . الجزء الثالث : حوارات مع المعارضين ،

ط. ١ ، ١٩٩٠ (ج) . الجرّء الرابع : لباس المسرأة المسلمة وزينتها ، ط. ١ ، ١٩٩١ .

الجزء السادس: الثقافة الجنسية للزوجين ، ط. ١ ، ١٩٩٤ .

الأمرة وقانون الأحوال الشخصية رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ ، القاهرة ، المؤسسة العربية الحديثة ، ١٩٨٥ . عبد الناصر توفيق العطار

عواطف عبد الرحمن : صورة المرأة في الصحف والمجلات

العربية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغريبي أسيا - الأمهم المتحدة ، سلسلة در اسات عن المرأة العربية في التنمية (٨) ، . 1940

الجوانب النفسية في قضية العنف الموجه عايدة سيف الدولة ضد النساء ودور المنظمات غير الحكومية في مواجهته ، ورقة غير منشورة ، د.ت.

صورة المرأة في المجلات النسائية ، اللجنة فوزية العطية الإقتصادية والإجتماعية لغربي أسيا - الأمم المتحدة ، سلسلة در اسات عن المرأة العربية في التنمية (١١) ، ١٩٨٥ .

قاسم أمين تحرير المرأة ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٣ (أ) .

المرأة الجديدة ، القاهرة ، الهينة المصرية قاسم أمين العامة للكتاب ، ١٩٩٣ (ب) .

وثيقة الجمعيات الأهلية المصرية إلسي اللجنة القومية للمنظمات : المؤتمر الدولي للسكان والتثمية ، القاهرة ، غير الحكومية ٥-١٣ سيتمبر ١٩٩٤ .

اللجنة المصرية التحضيرية تطور أوضاع المرأة المصرية من ثيروبي لمنتدى الهيئات الأهلية للمرأة إلى بيكين ، تقرير مقدم من الجمعيات الأهلية المصرية للمنتدى العالمي للمرأة ، بيكين بیکین ۱۹۹۵ . ١٩٩٥ ، القاهرة، سكرتارية اللجنة : رابطة المرأة العربية ، ١٩٩٥ .

-444-

الطيفة الزيات : صورة المرأة شي القصيص والروايات المراة شي القصيص والروايات

العربية ، اللجنسة الإتتصادية والإجتماعية لغربي آسوا - الأمم المتحدة ، سلسلة دراسات عن المرأة العربية في التنمية (٧) ،

ليلى عبد الوهاب : العنف الأمسري: الجريمة والعنف ضد المرأة ، بيروت ، دار المدى للثقلفة والنشر ،

. 1992

المجلس القومي للطفولة : المسرأة شي مصسر : تقريب مصسر المقدم والأمومة للموتمر العسالمي الرابع للمسرأة - بيكيث 1940 ، جناسة مجلس الوزراء ، جناء ع. ،

مارس ١٩٩٤ .

المجلس القومي للطفرلة : مؤتمر المسرأة المصرية وتحديات القرن والأمومة واللجنة القومية الحادي والعشرين ، التقرير الختامي ، الجزء للمرأة اللمرأة القومية الثاني (الأوراق الكاملية) ، القياهرة ٦-٨

بونبو ۱۹۹۶.

المجلس القومي الطفولة : سياسات تثمية المرأة للثهوض بالمجتمع - والأبومة واللجنة القومية المزتمر القومي الثاني للمرأة المصرية ، المتاهرة ، ٢١ - ٢٢ إبريل للمرأة

. ۱۹۹۳ .

مجموعة المهتمات : الحقوق القاثونية للمرأة المصرية بين بشنون المرأة المصرية الثقرية والتطبيق ، الطبعية الثانية

القاهرة، ١٩٩٢.

محمد أمين محفوظ : دراسة عن العمل على رفع إنتاجية المرأة العالمية ، القاهرة ، وزارة القوى العاملية والتدريب ، در اسسات في القوى العاملية والتدريب ، العدد ٢٨ ، ١٩٩٠ .

محمد سعيد العشماري : حقيقة الحجاب وحجية الحديث ، ط. ٢ ، القاهرة ، مكتبة مديولي الصغير ، ١٩٩٥ .

المحاماه : قانون العقوبات والتشريعات المكملة لـه، القاهرة، دار الطباعةال الحديثة، د.ت.

مركـــز الأهـــرام : الدســـاتير المصريـــة ١٩٧٥–١٩٧١: المتنظيم والميكروفيلم نصــوص وتحليــل ، مجموعــة الوثــاتق الدستورية ١ ، ١٩٧٧ .

مركز الدراسات السياسية: التقريس الإمستراتيجي العربسي ١٩٩٣. والإستراتيجية بالأهرام مركز دراسات المسرأة الأبحاث التحضيرية المقدمة من لجنة تعزير

الجديدة

دور المرأة في المجتمع للمشاركة في إعداد وثيقة الهيئات المصرية غير الحكومية لمحفل الهيئات غير الحكومية – المؤتمر العالمي للسكان والتتمية ، القاهرة ، سيتمير ١٩٩٤.

مارلين تادرس وآخرون : المواطئة المنقوصة : تهميش المسرأة في مصبر ، القاهرة ، مركز الدراسات والمعلومات القانونية لحقوق الإنسان ، 1990.

معهد التخطيط القومى : مصر : تقريس التثمية البشرية ١٩٩٤،

القاهرة ، مطابع الأهرام التجارية ، ١٩٩٤ .

معهد التخطيط القومى : مصر : تقريس التثمية البشرية ١٩٩٥،

القاهرة ، ١٩٩٥ .

: المرأة المصرية في عالم متغير :دراسة منى ذو الفقار

تحليلية ، القاهرة ، رسائل النداء الجديد ،

د.ت.

المنظمة العربية للتربية الخطة القومية لتعميم التعليم الإبتدائي والثقافة والعلوم

: ومحو الأمية في الوطن العربي (١٩٩٠

- ۲۰۰۰) ، تونس ، الجهاز العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار ، ١٩٩٠ .

تطور تعليم المرأة في مصر خلل ١٢٠ مي محمود شهاب

عاما ، القاهرة ، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية ، ١٩٩٤ .

تقويم الإلجاز في تعليم المرأة في مصر ، نادر فرجاني

اكتوبر ١٩٩٣ (دراسة غير منشورة) .

نادر فرجاني وأخرون : دراسة الإلتحاق بالقطيم الإبتدائي واكتساب

المهارات الأساسية في القراءة والكتابة والرياضيات: مسح ميدانسي فسي تسلات

مجافظات بمصير ، القاهرة ، المشكاة --منظمة الأمم المتحدة للأطفال - اليونيسف ،

أكتوبر ١٩٩٤.

 خريطة أولية للجهد المطلوب للقضاء على نادر فرجاني التقاوت في الإلتحاق بالتعليم الإبتدائي حسب التوع في مصر حسب الإقسام والمراكز (ريف وحضر)، القاهرة ، المشكاة - منظمة الأمع المتحدة للأطفال ، مارس 1990 .

نادية حليم وأخرون : المسرأة المصريسة والعدالسة الإجتماعيسة

والإقتصادية ، القاهرة ، دار الثقافة، ١٩٩٤.

نصر حامد أبو زيد : المرأة أهي خطاب الأرملة ، القاهرة ، دار نصوص ، ١٩٩٤ .

الهينة العليا المشتركة تنامين هاجات التطيم الأساسية: رؤية للمؤتصر العالمي حول " للتسعينات ، وثيقة عن الخلفيات ، جرمتيين التربية للجميع" : حايلاند ، ٥ - ٩ مارس (آذار) ، ١٩٩٠ .

الهيئة العامة لمحسو الأمية الحملة القومية لمحسو الأمية ١٩٩٠ - وتعليم الكبار : " ١٩٩٩ ، القاهرة ، إدارة المطبوعات والنشر بالهيئة ، ط. ٣٠ ، ١٩٩٤ .

الهيئة العامة لمحدو الأمية تجلوب دولية في محو الأمية ، القاهرة ، وتعليم الكبار : ١٩٩٦ .

اليونسكو : الأمية في الوطن العربي: الوضع الراهن وتحديات المستقبل ، ط. ١ ، عمان ، مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية ، أغسطس (آب) ١٩٩١ .

اليونسكو : التعليم من أجل التنمية : مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين ، الموتمر الخامص لوزراء التربية والوزراء المسـوولين عـن

التخطيط الإقتصادي في الدول العربية ، القاهرة ، ١١ - ١٤ يونيو (حزيران) ، ١٩٩٤

اليونيسف : مسيرة الأمم ١٩٩٣ ، عمان ، المطبعة

الاقتصادية ، ١٩٩٣ .

اليونيسف : وضع الأطفال في العالم ١٩٩٤ ، قسم اليونيسف : الإعلام والعلاقات الخارجيــة ، عمــان ،

. 1998

شاسيا: المراجع الأجنبية

Abdel Kader, Soha: The Situation of Women In

Egypt , The Central Agency For Public Mobilization And Statistics , CAPMAS &

UNICEF, Egypt, 1992.

Belotti, Elena Gianini: Du côté des Petites Filles,

Paris, Editions des Femmes,

1974.

Bhola, H.S.: Campaining for Literacy,

Paris, UNESCO, 1984.

Hammoud, Rafica S.: The Role of Women In Higher

Education Management In The

Arab Region , in Women In Higher Education Management , Paris , UNESCO , 1993 .

Hussein, Aziza : Female Circumcision, Cairo, Egyptian Society for Prevention of Harmful Traditional Practices to Women and Child, 1996.

Kerr, Barbara A. : Smart Girls, Gifted Women, Ohio, Ohio Psychology Publishing Co., 1985.

Kwaak, Anke V.D.: Female Circumcision And
Gender Identity: A
Questionable Alliance, in Soc.
Sci. Vol. 35, No.6, PP.777-787,
Great Britain, Pergamon Press
Ltd., 1992.

Macleod , A . E . : Accommodating Protest .

Working Women ,the New Veiling , and Change in Cairo ,

Cairo, the American University in Cairo Press, 1992.

Malmquist, Eve (ed): Women and Literacy
Development in the Third
World , Linkoping - Sweden ,
1992.

Ministry of Health & Reproductive Health , paper
Population : "Towards Improving Reproductive
Health in Egypt , Luxor , 30
September - 3 October 1996 .

Moghadam, V.M.: Modernizing Women. Gender and Social Change in the Middle East, Cairo, the American University in Cairo Press, 1994.

Rihani , May : Learning For The 21th

Century : Strategies For

Female Education In The

Middle East And North Africa,

Amman , UNICEF , 1993 .

Sullivan, Earl L. : Women In Egyptian Public Life , Cairo , American University In Cairo , 1987 .

United Nations : The World's Women 1970-1990 : Trends And Statistics, New York, 1991.

United Nations : Platform for Action and the
Beijing Declaration , Fourth
World Conference on Women .

Beijing, China, 4 - 15 September 1995, New York, 1996.

UNESCO World Education Report 1993,

Paris, UNESCO, 1993 (a)

UNESCO

Development Of Education In
The Arab States: A Statistical
Review And Projections, Paris,

UNESCO, Oct 1993(b).

UNESCO World Education Report 1995,

Paris, UNESCO, 1995 (a).

UNESCO Compendium of Statistics on

Illeteracy , Paris , UNESCO ,

1995 (b).

UNESCO Learning : The Treasure

Within . Report to UNESCO of the International Commission on Education for the Twenty -First Century . Paris .

UNESCO,1996

UNICEF Learning for the Twenty - First

Century: Strategies for Female Education in the Middle East and North Africa.

Amman, UNICEF, 1993.

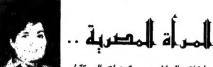
UNICEF

: The Progress of Nations, New

York, 1994.

White, Jane

A Few Good Women Breaking the Barriers to Top Management , New Jersey Prentice Hall , 1992 .





بعرض هذا الكتاب واقع المرأة المصرية ، ويقارنه ببعض بلدان العالم الأخرى ، وذلك في مجالات التعليم والصحة والعمل والمشاركة في مواقع اتخاذ القرار . كما يعالج أثر الفقر والعنف والاتجاهات الدينية المتطرفة والقيم والتقاليد المساتدة في المجتمع على المرأة ، والدور السلبي الذى تلعبه ومسائل الإعلام والكتب الأدبية والمدرسية في تشويه صورة المرأة وتثبيت دورها التقليدى. ويتناول الكتاب البرامج والمشاريع التى تعتمدها الهيئات الحكومية وغبر الحكومية للنهوض بالمرأة ومدى فاعليتها ، وينتهى باقتراح عدد من الاستراتيجيات والاجراءات والتدابير التي من شأتها تحسين مكانة المرأة

- التكتورة رفيقة سليم حصود مسن مواليسد لبنسان ، ومواطني مصر .
- حصلت على الإجازة التعليمية في الجامعة اللبنانية في بسيروت ، وعلى الدكتوراه من جامعة السوريون في باريس .
- عملت في التدريس في مختلف المراحل التطيمية، وفي كلية التربية في الجامعة اللبنانية وفي منظمة الهونسكو كغييرة في إعداد المعلمين .
- ساهمت في تأسيس كليسة البحرين الجامعية للملوم والأداب والتربية وعملت كرنيسة دائرة التربية فيها شم كعميدة لكلية التربية بجامعة البحرين
- بجامعه البحرين .
 شاركت فسى العديد من المؤمسرات والنسدوات الإلليمية والدولية .
- لها ألمديد من الدراسات والأبحاث والكتب، تتناول قضايا التربية والتعليم في الدول العربية، وقضايا المرأة العربية،

دأر الأمين طباعة • نشر • توزيع

على كافة الأصعدة .

نشر و توزیع DAR AL-AMEEN

۸ شارع ابو المسالی (خلف المعید البريطانی) العجبوزة. تليـفـون/ فساكس FEYTTAL ۱ شسارع سوهاج من شسارع الزقسازيق (خلف قساصة سيـد دويش) الهسرم، الجـيـرة ۱۰ شسارع بسـتـان الدكـة من شـارع الألمى مطابع سـجل العـرب، القساهرة ت: ٥٩٣٢٧٦

الناف